SNHR
الشبكة السورية لحقوق الإنسان
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

التقرير السنوي الرابع عشر

عن حالة حقوق الإنسان في سوريا 2024

سقوط نظام الأسد: ذاكرة الانتهاكات وأفق المحاسبة

الإثنين 19 أيار 2025

R250112

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

المقدمة 1

الفصل الأول: الوضع العام في سوريا في عام 2024 5

أولاً: الوضع الإنساني والمعيشي في سوريا 7
ثانياً: عمليات عسكرية واستخدام أسلحة غير مشروعة 13
ثالثاً: هجمات إسرائيلية وتوغل داخل الأراضي السورية 24
رابعاً: قوانين ومراسيم تعزز قبضة نظام بشار الأسد وتقيّد الحريات 27
خامساً: انتهاكات بحقّ الأطفال والنساء في سوريا 30
سادساً: النزوح والتشريد القسري في سوريا: الأسباب والتداعيات 33
سابعاً: استغلال نظام بشار الأسد لوثائق الدولة كأداة قمع وتمويل حرب 44
ثامناً: مرور عام على قرار محكمة العدل الدولية بشأن نظام بشار الأسد: تحليل الانتهاكات والموقف الحقوقي 47
تاسعاً: استغلال نظام بشار الأسد للحجز الاحتياطي على الأموال كأداة قمع وتمويل 49
عاشراً: سقوط نظام بشار الأسد وانعكاساته: تحليل وتوصيات 51
أحد عشر: التحديات والآثار الإنسانية المرتبطة بالوضع الأمني في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد: 54

الفصل الثاني: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في عام 2024 وفق قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان 58

المبحث الأول: حصيلة أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في عام 2024 59
المبحث الثاني: مقارنة بين أبرز أنماط انتهاكات حقوق الإنسان في عامي 2023 و 2024 67
المبحث الثالث: استعراض أبرز انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات نظام بشار الأسد في عام 2024 70

الفصل الثالث: أبرز الوقائع على الصعيد السياسي والعسكري والحقوقي والتحقيقات المتعلقة بالشأن السوري في عام 2024 109

المبحث الأول: أبرز الأحداث السياسية 110
المبحث الثاني: التطورات العسكرية 117
المبحث الثالث: أبرز الأحداث على الصعيد الحقوقي 125

الفصل الرابع: مسار المحاسبة 135

المبحث الأول: تقدم بطيء في مسار المحاسبة 136
المبحث الثاني: دور الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في دعم مسار المحاسبة في عام 2024 142

الاستنتاجات والتوصيات 148

أولاً: مقدمة:

شهد عام 2024 استمراراً للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جميع أنحاء سوريا. ارتكبت أطراف النزاع المختلفة انتهاكات خطيرة، بينما كان نظام بشار الأسد، مدعوماً بحليفه الروسي والإيراني، مسؤولاً عن نحو 90 % من أبرز هذه الانتهاكات، التي وصل بعضها إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ما زالت سوريا تعاني من آثار النزاع المسلح المستمر، الذي ألقى بظلاله الكارثية على حياة ملايين السوريين. وقد تدهورت الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والأمنية، لتبلغ الاحتياجات الإنسانية ذروتها منذ بدء النزاع.

في هذا السياق، واصلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان التزامها بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها بأعلى درجات المهنية الممكنة. يتناول هذا التقرير أبرز الانتهاكات الموثقة في عام 2024، وهو التقرير السنوي الرابع عشر منذ انطلاق الحراك الشعبي في آذار/ مارس 2011. يهدف التقرير إلى تقديم تحليل شامل لحالة حقوق الإنسان في سوريا خلال هذا العام، مع تسليط الضوء على الانتهاكات المستمرة والقضايا الحاسمة التي تؤثر على الشعب السوري.

استمرار الانتهاكات

خلال عام 2024، استمرت الانتهاكات بحق المدنيين في جميع أنحاء سوريا، ومن أبرزها:

- **الضحايا المدنيون والهجمات المستهدفة:** أسفر القصف الجوي والهجمات البرية على المناطق السكنية عن خسائر كبيرة بين المدنيين. كثير من هذه الهجمات اتسمت بالعشوائية، في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي، مما ساهم في تعميق الكارثة الإنسانية.
- **الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي:** بقيت هذه الممارسات أداة قمع أساسية لجميع أطراف النزاع، مما أضاف عبئاً نفسياً وجسدياً هائلاً على عائلات المختفين، التي تعيش في قلق دائم حول مصير أحبائها.
- **التعذيب:** رصدنا حالات وفاة عديدة تحت التعذيب في مراكز الاحتجاز، حيث يعكس التعذيب الممنهج ثقافة الخوف والقمع السائدة.
- **الهجمات على المراكز الحيوية:** أدت الهجمات على البنية التحتية المدنية إلى تدمير واسع وحرمان الملايين من الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم، مما ساهم في تفاقم الفوضى الاجتماعية.

سقوط نظام بشار الأسد

كان الحدث الأبرز في عام 2024 سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ ديسمبر، عقب إطلاق عملية "ردع العدوان" في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر لاستعادة المناطق التي كانت تحت سيطرة النظام. ورغم سقوط النظام، فقد ارتكب مع حلفائه انتهاكات جسيمة خلال محاولته مواجهة العملية العسكرية، من بينها:

- **هجمات عشوائية:** تسببت في مقتل وإصابة المئات من المدنيين، فضلاً عن تدمير مراكز حيوية.
- **اعتقالات جماعية وتجنيد إجباري:** تم اقتياد الشباب مباشرة إلى جبهات القتال بعد اعتقالهم.
- **استخدام أسلحة عشوائية:** مثل البراميل المتفجرة والذخائر العنقودية والحارقة، مما أدى إلى وقوع عدد من الضحايا المدنيين.

الكارثة الإنسانية بعد سقوط النظام

مع سقوط النظام، برزت أزمة المختفين قسراً كإحدى الكوارث الوطنية. ورغم الإفراج عن آلاف المعتقلين في الأسابيع الأخيرة من عام 2024، فإنَّ نحو **112 ألف مواطن سوري** لا يزالون في عداد المختفين قسراً منذ عام 2011، ما يعني مئات الآلاف من العائلات المتضررة التي تعيش على أمل العثور على أحبائها.

لكن تداول الشائعات حول مراكز احتجاز سرية، وتوافد الأهالي والنشطاء إلى تلك المواقع، أدى إلى بعض العبث بمسرح الجرائم وتدمير الأدلة الجنائية. إنَّ فلسفة الإخفاء القسري تكرس الألم النفسي والجسدي للعائلات، عبر إثارة الشائعات والبلبلة بشكل ممنهج. وترى الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ حماية هذه المواقع والحفاظ على أدلتها كان يجب أن يكون أولوية بعد تحريرها.

التحولات بعد سقوط النظام

للمرة الأولى منذ عام 2011، تمكنت لجنة التحقيق الدولية المستقلة من دخول سوريا، كما باشرت فرق الآلية الدولية المحايدة والمستقلة والمؤسسة المعنية بالمفقودين أعمالها داخل البلاد.

رسالة التقرير

يعد هذا التقرير وثيقة تاريخية تسجل حجم الانتهاكات التي تعرض لها الشعب السوري، وهو شهادة على صموده وإصراره على تحقيق العدالة والكرامة والحرية. تؤكد نتائج التقرير حجم الفاتورة الباهظة التي دفعها السوريون في سبيل تحقيق مطالبهم المشروعة. ومع استمرار توثيق الانتهاكات وفضح مرتكبيها، يبقى الهدف الأساسي هو محاسبة المسؤولين، ولا سيما المتورطين في جرائم ضد الإنسانية، وضمان عدم إعادة إنتاج أي من رموز النظام السابق في الإدارة السورية الجديدة، وصولاً إلى سوريا ديمقراطية تتسع لجميع أبنائها.

يقول فضل عبد الغني، المدير التنفيذي للشَّبكة السورية لحقوق الانسان:

> **"يأتي هذا التقرير في لحظة تاريخية فارقة، شهدت سقوط نظام الأسد، أحد أكثر الأنظمة وحشية في تاريخ سوريا والمنطقة، تاركاً وراءه إرثاً ثقيلاً من المعاناة وملايين الضحايا. في الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، نؤمن أنَّ العدالة والمحاسبة ليست مجرد خيار، بل ضرورة أساسية لتحقيق السلم الأهلي وبناء سوريا الجديدة. ولهذا، فإنَّنا ندعو إلى مسار عدالة انتقالية شامل ينصف جميع الضحايا ويضع حداً للإفلات من العقاب. نحن بحاجة إلى دعم دولي وأممي عاجل لإنجاز هذا المسار المعقد، وهذه دعوة صادقة لكل من يؤمن بسوريا مستقرة ومزدهرة تقوم على أسس إنصاف الضحايا ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات."**

خلفية

الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR) منظمة حقوقية مستقلة تأسست في حزيران/ يونيو 2011، بعد أشهر من اندلاع الحراك الشعبي في آذار/ مارس من العام ذاته. تسعى الشَّبكة إلى رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، وتوظيف الجهود للحد منها، وحفظ حقوق الضحايا، وفضح مرتكبي الانتهاكات تمهيداً لمحاسبتهم. كما تعمل على تعزيز الوعي بحقوق الإنسان بين أفراد المجتمع السوري، ودفع عجلة العدالة الانتقالية والتغيير الديمقراطي، لتحقيق السلام والعدالة في سوريا مع الحفاظ على سردية الأحداث وتوثيقها.

انطلاقاً من هذه الأهداف، تقوم الشَّبكة بأرشفة حوادث الانتهاكات ضمن قاعدة بيانات واسعة النطاق، تُستخدم لإعداد التقارير والدراسات التي تصدرها بشكل دوري.

مكانة الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان

تُعد الشَّبكة عضواً فاعلاً في العديد من التحالفات والمنظمات الدولية، منها:

- التحالف الدولي لمبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P).
- التحالف الدولي لمواقع الضمير.
- التحالف الدولي للذخائر العنقودية (CMC).
- الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية (ICBL).
- شبكة كل الضحايا الدولية (ECW).

بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر الشَّبكة عضواً مؤسساً في التحالف العالمي بشأن الحرب والنزاعات والصحة، وتحالف اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، والتحالف العالمي لمناهضة الإبادة الجماعية. تجدر الإشارة إلى أنَّ المفوضية السامية لحقوق الإنسان تعتمد على الشَّبكة كمصدر رئيس في إحصائياتها حول ضحايا النزاع في سوريا. كما تتعاون الشَّبكة مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة، وتشارك البيانات مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، وتعمل مع العديد من المنظمات الدولية، مثل اليونيسف، وهيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية.

تُستخدم تقارير الشَّبكة كمصدر أساسي في العديد من القضايا أمام المحاكم الدولية، مثل قضية التعذيب أمام محكمة العدل الدولية. كما تُعتبر الشَّبكة مرجعاً معتمداً لتقارير وزارات الخارجية في عدة دول حول الحالة السورية، وتعتمد عليها وكالات الأنباء العالمية في تغطياتها.

جهود الشَّبكة في عام 2024

واصلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان عملها في عام 2024، حيث أصدرت عدداً كبيراً من التقارير والأخبار التي تناولت أنماطاً متعددة من انتهاكات حقوق الإنسان، **بما في ذلك:**

- القتل خارج نطاق القانون.
- الاعتقال التعسفي والتعذيب والإخفاء القسري.
- التهجير القسري.
- استخدام الذخائر المحرمة والأسلحة المدمرة.

استندت هذه التقارير إلى مئات الشهادات المباشرة من ضحايا الانتهاكات، والناجين، والمسعفين، إضافة إلى المئات من الصور والمقاطع المصورة. تتبع الشَّبكة بروتوكولات صارمة لضمان دقة المعلومات وموثوقيتها، مع استمرار تطوير منهجياتها بما يتماشى مع المعايير الدولية.

للاطلاع على المنهجية المتبعة في عمل الشَّبكة، يمكن الرجوع إلى الروابط المرفقة في التقرير.

محتويات التقرير

يقدم هذا التقرير:

1. **حصيلة الانتهاكات لعام 2024:** يسرد أبرز أنماط الانتهاكات التي وثقتها الشَّبكة.
2. **سياق الانتهاكات:** يربط الحوادث بالظروف السياسية، والحقوقية، والعسكرية التي شهدتها سوريا في العام ذاته.
3. **المرجعية القانونية:** يعتمد التقرير على القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان لتقييم الانتهاكات، مع الإشارة إلى انتهاكات نظام الأسد للدستور والقوانين المحلية.

قيود التقرير

يُعتبر التقرير الحد الأدنى لما تمكنت الشَّبكة من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاكات. يُذكر أنَّ السياق الممتد لهذه الانتهاكات، منذ آذار/ مارس 2011، يجعل من الصعب فصل الانتهاكات الحالية عن تراكمات الماضي. وللحصول على صورة أشمل، يمكن الرجوع إلى التقارير السنوية الصادرة في آذار/ مارس من كل عام ، والتي كان آخرها تقرير آذار/ مارس 2025.

ملاحظات ختامية

نؤكد أنَّ هذا التقرير لا يغطي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للانتهاكات، إذ يركز على توثيق الجرائم والاعتداءات بشكل مباشر. ورغم التحديات الكبيرة، تبقى الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان ملتزمة بمواصلة عملها لتوثيق الانتهاكات وتعزيز العدالة، في سبيل مستقبل ديمقراطي وحر لجميع السوريين.

الفصل الأول

الوضع العام في سوريا
في عام 2024

انتشال أحد ضحايا مجزرة إثر هجوم جوي للقوات الروسية على بناء ورشة لصناعة الأثاث والمفروشات في الأطراف الغربية لمدينة إدلب، في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2024 - عدسة مؤيد إسماعيل

شهد عام 2024 تطوراً مفصلياً في تاريخ سوريا، تمثل في سقوط نظام بشار الأسد فجر الأحد 8 كانون الأول/ ديسمبر، بعد تغير جذري في موازين السيطرة العسكرية. أطلقت إدارة العمليات العسكرية عملية "ردع العدوان" في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر بهدف استعادة المناطق الخاضعة لسيطرة النظام. أسفرت هذه العملية عن تغييرات واسعة النطاق في الوضع الميداني، ما مهد الطريق لتحول سياسي كبير مع نهاية العام.

استمرار الانتهاكات رغم التحولات

ورغم هذا التطور، استمرت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جميع أنحاء سوريا منذ مطلع عام 2024. ارتكبت مختلف أطراف النزاع والقوى المسيطرة انتهاكات خطيرة، ارتكب بعضها على نحو منهجي وواسع النطاق، ما جعلها ترتقي إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

تدهور الوضع الإنساني والاقتصادي

عانى السوريون من تفاقم الأوضاع الإنسانية، حيث بلغت الاحتياجات الإنسانية ذروتها منذ بداية النزاع. تفاقمت معاناة السكان بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية، في ظل استمرار العمليات القتالية والهجمات غير المشروعة التي استهدفت مناطق مأهولة بالسكان. وقد أسفرت هذه الأعمال العدائية عن سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى المدنيين، مع ارتكاب هجمات وُصفت بجرائم الحرب على جبهات القتال المختلفة.

الضربات الجوية الإسرائيلية

تصاعدت الضربات الجوية الإسرائيلية التي استهدفت ضباطاً إيرانيين ومواقع تابعة لنظام الأسد وحلفائه في جميع أنحاء سوريا. شهدت هذه الهجمات في بعض الأحيان استهداف مبانٍ مدنية، ما أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين بين قتلى وجرحى، مع ملاحظة تغير في طبيعة هذه الهجمات عقب سقوط النظام.

الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري

استمرت عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، حيث سجلت حالات جديدة لوفيات خلال الاحتجاز. ورغم التغيرات السياسية، لا يزال نظام الأسد متصدراً قائمة الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات، بفارق شاسع عن بقية الأطراف. حتى نهاية عام 2024، كانت الحصيلة الإجمالية للمختفين قسراً على يد النظام منذ عام 2011 تصل إلى 112 ألف شخص. هذه الحصيلة تعكس كارثة إنسانية مستمرة، حيث لم يُكشف مصير هؤلاء المختفين على الرغم من فتح جميع مراكز الاحتجاز التابعة للنظام، وإطلاق سراح آلاف المعتقلين في الأسابيع الأخيرة من العام.

النزوح والتشريد

لا يزال قرابة نصف الشعب السوري بين نازح ولاجئ، ما يعكس حجم الكارثة الإنسانية التي تعصف بالبلاد. علاوة على ذلك، واصل نظام الأسد حتى سقوطه إصدار قوانين مكّنت من زيادة الانتهاكات ضد الشعب السوري، خصوصاً ضد الفئات الأكثر ضعفاً، مستغلاً موارد الدولة في تصنيع وتجارة المخدرات التي شهدت نمواً ملحوظاً في السنوات الثلاث الأخيرة.

أبرز الأحداث التي تابعتها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في عام 2024:

أولاً: الوضع الإنساني والمعيشي في سوريا:

شهد عام 2024 استمراراً للتدهور الحاد في الأوضاع الأمنية والإنسانية، إضافة إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والسياسية. وفقاً لبيان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في 9 آذار/ مارس، ومع دخول النزاع عامه الـ 14، فإنَّ عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية وصل إلى أعلى مستوياته على الإطلاق، حيث **3 من كل 4 أشخاص بحاجة إلى المساعدة**، وأكثر من نصف السكان يعانون من الجوع. كما أنَّ قرابة نصف سكان سوريا قبل النزاع ما زالوا بين نازحين داخلياً ولاجئين في الخارج.

في 21 آذار/ مارس، أشارت السيدة جويس مسويا، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية، خلال إحاطتها في مجلس الأمن، إلى أنَّ معدل سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة قد تضاعف ثلاث مرات خلال السنوات الخمس الأخيرة، مما يجعل أكثر من **نصف مليون طفل** بحاجة إلى علاج طارئ من سوء التغذية الحاد خلال العام.

القطاع الصحي

بحسب منظمة الصحة العالمية، وصل عدد المحتاجين إلى المساعدة الصحية إلى **15 مليون شخص**، أي حوالي 65 % من السكان. وأكدت **الدكتورة حنان بلخي**، المديرة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية، أنَّ التدهور السريع في الوضع الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى عوامل مثل تغير المناخ والفقر وانعدام الأمن الغذائي، له تأثير مباشر على الصحة العامة.

- **شمال غرب سوريا:** أزمة إنسانية خانقة:
- **الأوضاع العامة**

مع بداية العام، كانت الأوضاع الإنسانية في شمال غرب سوريا في أسوأ حالاتها:

- **عدد النازحين داخلياً:** 3.4 مليون شخص.
- **المحتاجون إلى المساعدة:** 4.2 مليون شخص، نصفهم من الأطفال.
- **حاجة الأطفال إلى الحماية:** 89 % من أطفال المنطقة.

- **القطاع الصحي**

تدهور النظام الصحي بشكل حاد، حيث اضطرت العديد من المنشآت الصحية إلى تقليص عملياتها أو إغلاق أقسامها بالكامل بسبب نقص التمويل. كما توقفت عشرات المنشآت عن العمل، بما في ذلك المستشفيات.

- **جهود إيصال المساعدات الإنسانية**

اتفاقيات تمديد إدخال المساعدات عبر الحدود

لعبت الأمم المتحدة دوراً محورياً في تأمين المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سوريا من خلال معابر حدودية، بالتعاون مع نظام الأسد:

- **11 كانون الثاني/ يناير:** تم تمديد إدخال المساعدات عبر معبر باب الهوى لمدة ستة أشهر إضافية.
- **12 شباط/ فبراير:** تم الاتفاق على تمديد التفويض باستخدام معبري باب السلام والراعي لمدة ثلاثة أشهر إضافية، خاصةً عقب الزلزال المدمر الذي ضرب المنطقة في شباط/ فبراير 2023.
- **10 أيار/ مايو:** وافق نظام الأسد على تمديد استخدام المعبرين حتى 13 آب/ أغسطس.
- **10 تموز/يوليو:** تم تمديد الموافقة على إدخال المساعدات عبر معبر باب الهوى حتى 13 كانون الثاني/ يناير 2025.
- **12 آب/ أغسطس:** تم تمديد استخدام معبري باب السلام والراعي حتى 13 شباط/ فبراير.
- **24 تشرين الأول/أكتوبر:** أشار تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) إلى أنَّ 483 شاحنة مساعدات إنسانية من سبع وكالات أممية دخلت شمال غرب سوريا بين كانون الثاني/ يناير وتشرين الأول/أكتوبر 2024.

- **الوضع المعيشي والخدمي في شمال غرب سوريا**

لا تزال معاناة المدنيين تتفاقم مع تدهور الوضع المعيشي والخدمي:

1. الأوضاع الاقتصادية:

- انتشار البطالة وارتفاع معدلات الفقر، لا سيما في مخيمات النازحين.
- تدهور قيمة الليرة التركية، العملة المستخدمة في المنطقة، مما أثر على القوة الشرائية.
- انخفاض أجور العمالة اليومية.

2. الخدمات الأساسية:

- نقص كبير في وصول المياه بسبب ضعف شبكة المياه الرئيسة.
- انقطاع الكهرباء بشكل متكرر ومستمر.

- **انتهاكات ضد فعاليات مدنية واحتجاجات سلمية**

الاحتجاجات في مناطق هيئة تحرير الشام

منذ شباط/ فبراير 2024، رُصدت احتجاجات شعبية في المناطق الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام في محافظة إدلب وريف حلب الغربي. جاءت هذه الاحتجاجات للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين المحتجزين في مراكز الهيئة، بالإضافة إلى الدعوة لتغيير سياستها تجاه المدنيين. استمرت هذه الاحتجاجات بشكل متقطع على مدار عدة أشهر، حيث شهد شهر آذار/ مارس تفريق عناصر الهيئة لبعض المظاهرات باستخدام إطلاق النار في الهواء.

وفقاً لتقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا الصادر في أيلول/ سبتمبر 2024، تزامنت الاحتجاجات مع حملات اعتقال نفذتها الهيئة استهدفت أعضاء في فصائل المعارضة الأخرى، والأحزاب السياسية، والمدنيين.

وقفة احتجاجية نسائية تطالب بالإفراج عن معتقلي أعضاء حزب التحرير من سجون هيئة تحرير الشام نفذتها أمهات وزوجات أعضاء الحزب في مدينة إدلب في 10 آذار/مارس 2024

الاعتداءات على العاملين المدنيين

رصدت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان عدة حوادث اعتداء لفظي وجسدي على العاملين في المجال الطبي والإعلامي والخدمي من قبل عناصر تابعة لفصائل المعارضة المسلحة، بما في ذلك الجيش الوطني وهيئة تحرير الشام. ومن بين أبرز هذه الحوادث:

- **15 آذار /مارس - إدلب:**

أثناء مظاهرة في مدينة إدلب بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لانطلاق الحراك الشعبي، اعتدت عناصر أمنية تابعة لهيئة تحرير الشام لفظياً وجسدياً على أربعة صحفيين ونشطاء إعلاميين يعملون في وكالات محلية ودولية. أصدرت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بياناً في اليوم التالي يدين الحادثة.

- **21 مارس/آذار - تل أبيض:**

في مدينة تل أبيض شمال الرقة، تعرض الطبيب عبد الله الإبراهيم للاعتداء بالضرب والإهانة من قبل دورية للشرطة العسكرية التابعة لقوات الجيش الوطني أثناء أدائه عمله داخل عيادته. تم اعتقال الطبيب بطريقة وصفت بـ "الهمجية" قبل الإفراج عنه بعد ثلاث ساعات. وأشار بيان صادر عن رئيس فرع الشرطة العسكرية إلى أنَّ الحادثة خضعت للتحقيق وتم توجيه تنبيه للعناصر المتورطة.

قرارات تنظيمية أثارت الجدل

- **قرار وزير العدل رقم 2024/29:**

في 14 أيار/ مايو 2024، أصدر وزير العدل في الحكومة السورية المؤقتة قراراً بإلغاء أفرع المحامين التابعة لنقابة المحامين الأحرار شمال غرب سوريا التي لا تحقق النصاب العددي المحدد في المادة /46/ من قانون تنظيم مهنة المحاماة. نص القرار على ضم المحامين المسجلين في الأفرع الملغاة إلى الأفرع التي تحقق النصاب، مع توقف تنظيم الوكالات القضائية لهم إلى حين قيدهم في الفروع الجديدة.

رغم الطابع التنظيمي للقرار، اعتبرته الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تعدياً على اختصاص مجلس النقابة، وطالبت في بيان صدر بتاريخ 31 أيار/ مايو بإلغاء القرار، داعية إلى احترام استقلال النقابات وعدم التدخل في شؤونها، باعتبار ذلك أحد مكتسبات الحراك الشعبي لعام 2011.

- **قرار حكومة الإنقاذ - 29 آب/ أغسطس:**

أصدرت حكومة الإنقاذ التابعة لهيئة تحرير الشام قراراً يمنع إقامة أي فعالية دون موافقة مسبقة من مكتب الفعاليات التابع للمديرية العامة للشؤون السياسية. ترى الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ هذا القرار يعكس سياسة تضييق متعمدة على المنظمات الإنسانية، وأصدرت بياناً يندد به.

• مناطق كانت خاضعة لسيطرة نظام بشار الأسد

• الأوضاع الاقتصادية والمعيشية

استمر التدهور الاقتصادي والمعيشي في المناطق الخاضعة لسيطرة نظام بشار الأسد خلال عام 2024، وشمل ذلك:

- **تدهور قيمة الليرة السورية أمام الدولار:** أدى ذلك إلى ارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية، بما فيها اللحوم والخضروات، ما أثر سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين.
- **ارتفاع أسعار المحروقات:** شهدت أسعار المحروقات زيادات متكررة على مدار العام، إلى جانب شحّ في توفرها.
- **أزمة المواصلات:** تفاقمت مشكلة النقل الداخلي، خاصة في دمشق، حيث اصطف المواطنون لساعات طويلة بانتظار وسائل النقل، نتيجة نقص الوقود وازدحام الخطوط.
- **سياسة التقنين الكهربائي:** استمرت حكومة النظام في تطبيق سياسة تقنين الكهرباء، مما زاد من معاناة المواطنين.
- **الانفلات الأمني:** شهدت عدة مناطق اعتداءات وسطو على مؤسسات ومرافق عامة، ما ساهم في تدهور الخدمات.

• تقرير الأمم المتحدة

في 21 آذار/ مارس2024، أصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) تقريراً عن الوضع الإنساني في محافظات السويداء ودرعا والقنيطرة. تناول التقرير أثر النزاع المستمر على هذه المحافظات وسكانها، موضحاً أنَّ الوضع الاقتصادي والمعيشي المتردي يفاقم معاناة السكان.

• انتهاكات ضد احتجاجات السويداء

منذ بداية العام، استمرت الاحتجاجات السلمية في محافظة السويداء، حيث طالب المحتجون بمحاسبة بشار الأسد وتحميله مسؤولية التدهور الاقتصادي والمعيشي في البلاد، إلى جانب الدعوة لتغيير النظام. جاءت هذه الاحتجاجات في سياق أزمة اقتصادية وحقوقية غير مسبوقة.

- **رد النظام على الاحتجاجات**

قابل النظام الاحتجاجات بالعنف والإجراءات القمعية، من بينها:

- **28 شباط/ فبراير:**

أثناء تفريق احتجاج مدني أمام مركز التسويات في وسط مدينة السويداء، أطلق عناصر من قوات النظام النار بشكل عشوائي، مما أسفر عن مقتل مدني يبلغ من العمر 52 عاماً وإصابة آخر بجراح. وقد أعربت السفارة الأمريكية في دمشق عبر حسابها الرسمي على منصة "إكس" عن قلقها إزاء استخدام النظام القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين.

- **20 آذار/ مارس:**

تعرضت المعلمة لميس رياض ملحم[1] للفصل التعسفي من وظيفتها كأمينة سر الحاسوب في المعهد التقاني في محافظة السويداء. وجاء هذا القرار بذريعة انقطاعها عن العمل، على الرغم من تقديمها إجازة صحية موثقة (21 شباط/فبراير – 21 آذار/ مارس 2024). ترجح ملحم أنَّ السبب الحقيقي لفصلها هو مشاركتها في الاحتجاجات المستمرة في السويداء.

استمرار الاحتجاجات المدنية ضد نظام بشار الأسد للشهر السابع على التوالي في مدينة السويداء – صورة من مظاهرة شهدتها المدينة في 23 شباط/فبراير 2024 @SNHR

- **مناطق شمال شرق سوريا**

- **الأوضاع الإنسانية والمعيشية**

استمرت الأوضاع الإنسانية في شمال شرق سوريا، خاصة في محافظات الحسكة والرقة ودير الزور، بالتدهور خلال عام 2024. وقد تفاقمت معاناة السكان نتيجة الأعمال العدائية المستمرة والظروف الاقتصادية المتردية. ومن أبرز المظاهر:

الأزمات الأساسية:

- أزمة حادة في المياه والوقود والكهرباء أثرت بشكل سلبي على الحياة اليومية للسكان.
- ارتفاع معدلات سوء التغذية، خاصة بين الأطفال دون سن الخامسة، والنساء الحوامل، والمرضعات.

انتشار الكوليرا:

في 26 أيلول/ سبتمبر، أعربت اللجنة الدولية للإنقاذ في بيان صحفي عن قلقها إزاء انتشار الكوليرا، حيث رُصدت أكثر من 170 **حالة مشتبهة بالكوليرا** في الحسكة والرقة ودير الزور.

1. الأستاذة لميس، من أبناء قرية برد في ريف محافظة السويداء الجنوبي، قامت بتدريس مادة اللغة الإنكليزية بين عامي 1997 حتى عام 2018، قبل أن تعمل أمين سر المعهد التقاني

ارتفاع الأسعار:

شهدت المواد الغذائية، والخضروات، واللحوم، والمحروقات ارتفاعاً مستمراً في الأسعار، نتيجة:

- غياب الرقابة الفعّالة من الجهات المسيطرة على حركة البيع والشراء.
- استمرار الاشتباكات والتصعيد العسكري بين الأطراف المختلفة، مما أثر على توفير المياه والوقود والمستلزمات الأساسية.

- **الخدمات الأساسية**

تعاني المنطقة من نقص كبير في الخدمات العامة:

- ضعف شبكة المياه الرئيسة، مما أدى إلى محدودية وصول المياه للسكان.
- استمرار انقطاع الكهرباء بشكل متكرر، ما زاد من معاناة الأهالي.

انتهاكات ضد فعاليات مدنية واحتجاجات سلمية

رُصدت اعتداءات متعددة في مناطق شمال وشرق سوريا الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، استهدفت فعاليات مدنية وكوادر إعلامية. ومن أبرز الانتهاكات:

- **1 آذار/ مارس - عين العرب (كوباني):**

هاجمت عناصر مسلحة من الشبيبة الثورية التابعة لقوات سوريا الديمقراطية تجمعاً مدنياً في مكتب الحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا، خلال احتفالية نظمها المجلس الوطني الكردي بمناسبة الذكرى الـ 45 لوفاة ملا مصطفى بارزاني.

- **15 آذار/ مارس - الرقة:**

تهجم عنصران من قوات سوريا الديمقراطية على نشطاء إعلاميين ومتظاهرين خلال وقفة احتجاجية عند دوار النعيم بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لانطلاق الحراك الشعبي. وجه العنصران إهانات لفظية للمشاركين وصادروا معدات بعض النشطاء.

حوادث استعصاء السجناء

شهدت سجون قوات الأمن الداخلي (الأسايش) التابعة لقوات سوريا الديمقراطية حوادث استعصاء، قوبلت بإجراءات عنيفة. من أبرز الحوادث:

- **24 آذار/ مارس - سجن الرقة:**

قُتل خمسة سجناء داخل سجن مخصص للمحكومين بقضايا المخدرات بعد محاولة استعصاء وهروب. أطلقت عناصر الأمن النار على السجناء، مما أسفر عن سقوط الضحايا.

- **28 آذار/ مارس - سجن الأحداث في الرقة:**

قُتل سجينان وأصيب آخرون بجروح أثناء محاولة استعصاء في سجن الأحداث. أطلقت قوات الحماية النار على السجناء بعد حدوث صدام داخل السجن. وما تزال الحادثة قيد التحقيق.

استمرار الكارثة الإنسانية بعد سقوط النظام

رغم سقوط نظام بشار الأسد، بقيت الكارثة الإنسانية في سوريا من أسوأ الأزمات عالمياً نتيجة طول أمد النزاع والانتهاكات الجسيمة التي استمرت لما يقارب 14 عاماً. وتشمل المؤشرات الرئيسة:

- **17 مليون شخص** (أكثر من 70 % من السكان) بحاجة إلى الدعم الإنساني.
- نزوح أكثر من **7 ملايين شخص** داخل سوريا.
- قرابة **6 ملايين لاجئ سوري** يعيشون في دول أخرى.
- **13 مليون شخص** يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

ثانياً: عمليات عسكرية واستخدام أسلحة غير مشروعة:

التصعيد العسكري واستهداف المدنيين

منذ مطلع عام 2024، رصدت الشّبكة السورية لحقوق الإنسان تصعيداً ملحوظاً في العمليات العسكرية التي نفذتها قوات الحلف السوري الروسي الإيراني، حيث استهدف القصف الأرضي والجوي بشكل مركز مناطق شمال غرب سوريا، بما في ذلك مناطق بعيدة عن خطوط التماس، رغم خضوع إدلب لاتفاق وقف إطلاق النار الروسي-التركي منذ 6 آذار/ مارس 2020.

تخللت هذه الهجمات ضربات لم تميز بين الأهداف المدنية والعسكرية، وأظهرت عمليات الرصد استهدافاً مباشراً لمناطق مدنية حيوية، مما أدى إلى:

- **خسائر بشرية:** مقتل وإصابة عشرات المدنيين، بينهم نساء وأطفال.
- **أضرار مادية:** تضرر المراكز الحيوية المدنية، بما في ذلك المشافي التي تعاني أصلاً من نقص في الكوادر والإمدادات، وفق بيان منظمة "أطباء بلا حدود" الصادر في 3 كانون الثاني/ يناير.

استخدام الطائرات المسيَّرة والأسلحة المحرمة دولياً

الطائرات المسيَّرة:

منذ شباط/ فبراير وحتى نهاية العام، استخدمت قوات نظام الأسد الطائرات المسيَّرة المحملة بالمتفجرات (الانتحارية) بشكل مكثف. اتسمت العديد من الهجمات بالعشوائية واستهدفت طرقاً يسلكها المدنيون، ما أسفر عن إصابات في صفوفهم.

أضرار في سيارة إثر هجوم لقوات نظام بشار الأسد بطائرة مسيرة عن بعد على محيط قرية قسطون/ حماة في 22 شباط/فبراير 2024

أبرز الهجمات

شمال غرب سوريا:

- **23 أيلول/ سبتمبر - ريف إدلب الشمالي:**
- استهدفت قوات النظام بلدة كفريا وأطرافها بقذائف وصواريخ أصابت منازل مدنية، حديقة الشهداء، ومدرسة الحكمة.
- **النتائج:** مقتل 5 مدنيين (بينهم سيدتان شقيقتان ومسِن)، وإصابة 13 آخرين (بينهم 6 أطفال و3 سيدات).

- **14 - 16 تشرين الأول/ أكتوبر - إدلب وريف اللاذقية وحماة الغربي[2]:**
- نفذت القوات الروسية هجمات يومية مكثفة بطائرات ثابتة الجناح وصواريخ شديدة الانفجار، استهدفت مناطق مدنية ومخيمات للنازحين[3].
- في تقرير صدر في 23 تشرين الأول/ أكتوبر، وثَّقت الشَّبكة **مقتل 13 مدنياً** (بينهم 5 أطفال) وإصابة 42 آخرين.

2. مناطق في إدلب، إضافة إلى مناطق في ريف حماة الشمالي الغربي وريف حلب الغربي وريف اللاذقية، الخاضعة لسيطرة مشتركة بين فصائل المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام.
3. تركز القصف على أطراف مدينة إدلب الغربية والشمالية ولاحقاً توسع إلى مناطق ضمن ريف جسر الشغور الشرقي والشمالي غربي إدلب، إضافة إلى منطقة البارة وأطراف قرية جوزف في جبل الزاوية جنوب إدلب.

شمال شرق سوريا:

- **9 آب/ أغسطس - ريف دير الزور الشرقي (الدحلة وجديد بكارة):**
  - استهدف النظام مناطق مدنية بقذائف المدفعية والراجمات.
  - **النتائج:**

1. موجة أولى من القصف: مقتل 5 مدنيين (بينهم طفلتان) وإصابة مدني آخر.
2. موجة ثانية: مقتل 6 مدنيين (بينهم 4 أطفال، أحدهم رضيع) وإصابة 4 آخرين.

- **آب/ أغسطس - الدحلة وأبو حمام:**
  - هجمات عشوائية بالنيران الثقيلة على مناطق مأهولة.
  - **النتائج:** مقتل 11 مدنياً، بينهم 6 أطفال و4 سيدات.

القصف المتبادل بين النظام وقوات سوريا الديمقراطية:

- تصاعد القصف المدفعي المتبادل بين قوات النظام والميليشيات الإيرانية من جهة، وقوات سوريا الديمقراطية من جهة أخرى، خاصة في دير الزور.
- **النتائج:** سقوط ضحايا مدنيين وتضرر الأبنية السكنية والمرافق العامة.

هجمات نهاية العام

نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، أقدمت قوات نظام الأسد على تصعيد هجماتها العسكرية في مناطق شمال غرب سوريا؛ مما أدى إلى سقوط ضحايا من المدنيين وتدمير مراكز حيوية. والتي تصاعدت بشكل أكبر وشملت شمال ووسط سوريا بدءاً من يوم الأربعاء 27 تشرين الثاني/نوفمبر، تاريخ إطلاق إدارة العمليات العسكرية معركة (ردع العدوان).

أبرز الهجمات

- **30 تشرين الثاني/ نوفمبر - الأطراف الغربية لمدينة حلب:**
  - هجوم جوي باستخدام طائرة "سوخوي 24" استهدف دوار الباسل.
  - **النتائج:** مقتل 62 مدنياً (بينهم 8 أطفال و6 سيدات، و2 من الكوادر الطبية) وإصابة أكثر من 70 آخرين.

- **5 – 6 كانون الأول/ ديسمبر - ريف حمص الشمالي:**
- استهداف مدفعي وصاروخي من قوات الحلف السوري الروسي لمدن وبلدات تلبيسة، الدار الكبيرة، وتير معلة.
- **النتائج:** مقتل 25 مدنياً (بينهم طفلان) وإصابة العشرات.

الذخائر العنقودية:

- **في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر، استأنف النظام استخدام الذخائر العنقودية المحرمة دولياً**
- في منطقة السوق الشعبي في مدينة الأتارب في ريف حلب، تسبب الهجوم بالذخائر العنقودية في إصابة **11 مدنياً** بينهم 5 أطفال وسيدتان.
- **سجلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان** في هذا اليوم هجومين في الأتارب ودارة عزة في ريف حلب. وخلَّفت أضراراً مادية وإصابات في صفوف المدنيين.

الذخائر الحارقة:

حتى سقوط النظام سجلنا عدة هجمات بالذخائر الحارقة استهدفت مناطق مدنية، ومراكز حيوية مدنية، وتسببت في مقتل مدني إصابة آخرين.

البراميل المتفجرة:

منذ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر، عاود النظام استخدام البراميل المتفجرة التي أُلقيت عبر الطائرات المروحية وثابتة الجناح.

السياق العام

رغم سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول/ ديسمبر 2024، استمرت المعاناة الإنسانية والجرائم الجسيمة التي ارتكبها النظام على مدار 14 عاماً منذ اندلاع الحراك الشعبي. وحتى يوم سقوطه استمر في استخدام الأسلحة غير المشروعة والهجمات العشوائية على المناطق المدنية، مما يعكس فداحة الأزمة السورية، التي لا تزال تُعدّ واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

هجمات عشوائية من خارج الأراضي السورية

1. الهجوم على قرية تلتيتا - شمال غرب إدلب:

في 15 كانون الثاني/ يناير، سقطت صواريخ بعيدة المدى على مبنى فارغ في الأطراف الجنوبية من قرية تلتيتا شمال غرب إدلب.

- **المصدر:** قواعد الحرس الثوري الإيراني في مدينة خوزستان جنوب إيران، بحسب إعلان أحد ضباط الحرس الثوري.
- **الادعاء:** استهداف مجموعات تنظيم داعش في إدلب.
- **النتائج:**
  - **خسائر بشرية:** إصابة مدنيين اثنين كانا بالقرب من الموقع.
  - **أضرار مادية:** دمار كبير في المبنى المستهدف.
  - **تفاصيل إضافية:** أظهرت تحقيقات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ المبنى المستهدف كان مستوصفاً طبياً سابقاً، ثم تحول إلى مقر عسكري لهيئة تحرير الشام، قبل أن يصبح مأوى مؤقتاً للنازحين، ثم يُهجر لاحقاً قبل عام من الهجوم.

2. هجوم مجدل شمس - الجولان السوري المحتل:

في 27 تموز/ يوليو، أصاب هجوم صاروخي أرضية الملعب البلدي في قرية مجدل شمس في الجولان السوري المحتل.

- **النتائج:**
  - **خسائر بشرية:** مقتل 12 مدنياً، جميعهم أطفال (4 إناث و8 ذكور).
  - **إصابات:** إصابة 36 شخصاً، معظمهم من الأطفال.
  - **الأضرار:** تضرر كبير في الملعب ومحيطه.
- **التقييم:** أصدرت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بياناً رجحت فيه مسؤولية حزب الله اللبناني عن الهجوم.

3. هجوم عرمان - جنوب السويداء:

في 18 كانون الثاني/ يناير، نفذ طيران ثابت الجناح هجوماً جوياً على بلدة عرمان جنوب السويداء:

- **المصدر المحتمل:** طيران قادم من الأراضي الأردنية، يُرجح تبعيته للجيش الأردني.
- **الذريعة:** مكافحة تجار الكبتاغون والمخدرات.

- **النتائج:**

خسائر بشرية: مقتل 10 مدنيين.

- **التقييم**: أكدت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في تقريرها الصادر في 29 كانون الثاني/ يناير أنَّ نظام بشار الأسد يتحمل مسؤولية مباشرة بسبب استخدامه المناطق المدنية كغطاء لتجار المخدرات بالتنسيق مع حزب الله اللبناني والميليشيات الإيرانية.

↑ دمار إثر قصف طيران ثابت الجناح نرجح أنَّه تابع للقوات الأردنية بالصواريخ منزلاً وسط بلدة عرمان/ السويداء، ما تسبب بمجزرة، في 18 كانون الثاني/يناير 2024 @SNHR

4. هجمات إسرائيلية داخل سوريا:

سجلت **الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان** هجمات نفذتها القوات الإسرائيلية داخل سوريا، استهدفت مواقع عسكرية ومدنية، وأدت إلى مقتل عدد من المدنيين، بينهم نساء وأطفال.

- منذ 1 كانون الثاني/ يناير وحتى 8 كانون الأول/ ديسمبر: سجلنا **مقتل 30 مدنياً** بينهم 10 أطفال و10 سيدات.
- منذ 8 كانون الأول/ ديسمبر سجلنا **مقتل 8 مدنيين.**

القوات الروسية

1. هجمات متفرقة - شباط/فبراير وآذار/مارس:

- **المناطق المستهدفة:** إدلب وريف حلب الشرقي.
- **النتائج:**
- **خسائر بشرية:** سقوط قتلى وجرحى من المدنيين.
- **أضرار مادية:** تدمير منشآت ومرافق مدنية.
- **الطبيعة:** الهجمات الجوية الروسية كانت مفاجئة ومتباعدة نسبياً خلال هذه الفترة.

2. تصعيد في شمال غرب سوريا – تشرين الأول/أكتوبر:

- **الفترة:** النصف الثاني من تشرين الأول/ أكتوبر.
- **الهجمات**:

نفذت القوات الروسية عدة غارات يومياً باستخدام طائرات ثابتة الجناح وصواريخ شديدة الانفجار.

- **المناطق المستهدفة:** إدلب، ريف اللاذقية الشمالي، ريف حماة الغربي.
- **الأهداف**:
  - مناطق مدنية
  - مخيمات للنازحين
  - مناطق حراجية وخطوط تماس.
- **النتائج**: مقتل وإصابة عدد من المدنيين، وتدمير مراكز حيوية.

3. تصعيد بعد 27 تشرين الثاني/ نوفمبر وحتى سقوط النظام:

- **التفاصيل:**

شهدت هذه الفترة هجمات جوية روسية تزامنت مع قصف مدفعي وصاروخي من قوات النظام.

- **المناطق المستهدفة:** إدلب، حماة، حمص.
- **الأهداف:** مناطق مأهولة بالسكان ومراكز حيوية مدنية.
- **النتائج:**
  - مقتل وإصابة مدنيين.
  - تدمير منازل ومنشآت مدنية.

4. الهجوم على ريف حمص الشمالي – كانون الأول/ ديسمبر:

- **التفاصيل**:
- **5 - 6 كانون الأول/ ديسمبر:** هجمات مشتركة روسية وسورية استهدفت مدن وبلدات تلبيسة، الدار الكبيرة، وتير معلة.
- **النتائج:** مقتل 25 مدنياً، بينهم طفلان، وإصابة عشرات المدنيين، بما في ذلك سيدات وأطفال.

استخدام الأسلحة غير المشروعة

• الذخائر العنقودية والأسلحة الحارقة:

رصدت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان 2 هجوماً باستخدام الذخائر العنقودية و3 هجمات باستخدام الأسلحة الحارقة من قبل قوات نظام بشار الأسد.

- **نتائج الهجمات:** مقتل وإصابة مدنيين، وبث الذعر بين السكان.
- **تفاصيل:** لم تسجل تحركات عسكرية في المناطق المستهدفة أثناء الهجمات بالأسلحة الحارقة.
- **البراميل المتفجرة:**

بعد توقف دام نحو أربع سنوات ونصف، عاود النظام استخدام البراميل المتفجرة التي أُلقيت عبر الطيران المروحي وثابت الجناح.

إحدى الحوادث البارزة: في 5 كانون الأول/ ديسمبر، ألقى الطيران المروحي براميل متفجرة على حي الأربعين شمال شرق مدينة حماة، ما أدى إلى **مقتل 5 مدنيين.**

- **الأسلحة الكيميائية:**

لم تتمكن الشَّبكة من توثيق أي هجمات باستخدام الأسلحة الكيميائية خلال العام.

الخلاصة:

شهد عام 2024 تصعيداً مكثفاً في العمليات العسكرية والهجمات العشوائية التي استهدفت المدنيين في سوريا. تخللت هذه الهجمات استخداماً للأسلحة المحرمة دولياً ووقوع مجازر أودت بحياة الأبرياء، ما يعكس استمرار الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.

قوات سوريا الديمقراطية (قسد)

- **تصعيد القصف والهجمات:**

كثّفت قوات سوريا الديمقراطية هجماتها العسكرية، مستهدفة مناطق في شمال سوريا تخضع لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني، إضافة إلى مناطق تتمركز فيها قوات نظام بشار الأسد والميليشيات الإيرانية.

- **النتائج:**
  - مقتل وإصابة مدنيين.
  - أضرار كبيرة في الممتلكات والمراكز الحيوية المدنية.

أبرز الهجمات:

9 شباط/ فبراير - محطة مياه نهر الفرات، شرق جرابلس:

استهدفت عناصر من قسد المحطة بالرشاشات الثقيلة، ما أدى إلى تضرر منظومة الطاقة الشمسية التي تضخ مياه الشرب لمدينة جرابلس وريفها.

28 شباط/ فبراير - سوق شعبي في الميادين، دير الزور الشرقي:

قصف مدفعي أسفر عن مقتل مدني (18 عاماً) وإصابة 3 آخرين، إضافة إلى أضرار بسيطة في مرافق السوق.

9 آب/ أغسطس - قرية البوليل، دير الزور:

أطلقت مدفعية قسد قذائف على القرية، ما أدى إلى مقتل السيدة فريال فارس الغضبان، والطفلة رزان بسام العكلة، إضافة إلى إصابة 7 مدنيين (بينهم 5 أطفال وسيدة).

عمليات القنص:

بعد إطلاق "إدارة العمليات العسكرية" و"الجيش الوطني" عمليات "ردع العدوان" و"فجر الحرية"، اعتمدت قسد على نشر القناصة في الأبنية السكنية في مدينة حلب.

- **حصيلة القنص:**

تمكنا من توثيق مقتل 10 أشخاص بينهم 2 طفل برصاص قناص منذ مطلع العام.

- **بعد إطلاق عملية ردع العدوان:**

مقتل 27 مدنياً، بينهم عاملان إنسانيان من كوادر هيئة الإغاثة الإنسانية (IYD)، قد قتلوا على يد عناصر قوات سوريا الديمقراطية، إما عبر القنص أو الكمائن لمجموعات عسكرية.

مواقع الحوادث: مشارف أحياء الأشرفية، الليرمون، وبستان القصر.

وردت هذه التفاصيل في تقرير الشَّبكة الصادر في 3 كانون الأول/ ديسمبر بعنوان: **"التقرير الأول لحصيلة الهجمات على المدنيين والمنشآت الحيوية واستخدام الأسلحة المحظورة على خلفية العمليات العسكرية في شمال سوريا ."**

هيئة تحرير الشام

هجوم 1 كانون الثاني/ يناير - نبل والزهراء، غرب حلب:

قصفت راجمة صواريخ تابعة لهيئة تحرير الشام بلدتي نبل والزهراء الخاضعتين لسيطرة قوات النظام.

النتائج: مقتل 3 مدنيين من عائلة واحدة، بينهم طفلة ووالدتها.

فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني

هجوم 5 كانون الأول/ ديسمبر - ريف منبج، حلب الشرقي:

أطلقت مدفعية تابعة لفصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني قذائف مدفعية على مناطق مدنية، ما أدى إلى مقتل وإصابة مدنيين.

السياق: وقعت الحادثة على خلفية العمليات العسكرية في شمال سوريا.

الانفلات الأمني في معظم مناطق سوريا

حوادث القتل مجهولة المصدر:

شهد عام 2024 انفلاتاً أمنياً واسع النطاق في معظم مناطق سوريا، حيث سجلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان العديد من حوادث القتل التي لم يُعرف مصدرها. إضافة إلى ذلك، تكررت عمليات القتل التي نفذها أشخاص أو جهات مجهولة الهوية في مختلف المناطق السورية، ما يعكس غياب الأمن وضعف قدرة القوى المسيطرة على فرض النظام وحماية المدنيين.

التفجيرات:

- **التفجيرات عن بعد والانتحارية/الإجبارية:**

تم تسجيل العديد من حوادث التفجير عن بعد في عام 2024، وشملت هذه الهجمات محافظات حلب، ودرعا، ودمشق، مع تباين القوى المسيطرة على المناطق المستهدفة.

- **نتائج التفجيرات:**
  - مقتل وإصابة مدنيين.
  - تضرر مرافق حيوية مدنية.

- **المسؤولية:**

يصعب تحديد هوية مرتكبي هذه العمليات الفوضوية، لكن القوى المسيطرة تتحمل مسؤولية حماية المدنيين، والتحقيق في الحوادث، ونشر نتائجها للرأي العام.

الألغام ومخلفات الحرب

- **استمرار سقوط الضحايا:**

تسبب انفجار مخلفات القصف والذخائر غير المنفجرة والألغام في مقتل العشرات من المدنيين، بمن فيهم أطفال ونساء.

- **المناطق الأكثر تضرراً:**
  - محافظات دير الزور ودرعا وحلب وحمص وإدلب، وحماة والرقة.
  - عدد كبير من الحوادث وقعت في مناطق خاضعة لسيطرة قوات نظام بشار الأسد.

- **التحديات:**
  - صعوبة تحديد الجهة المسؤولة عن زراعة الألغام، نظراً لتعدد القوى التي سيطرت على هذه المناطق.
  - غياب جهود واضحة من القوى المسيطرة لإزالة الألغام أو الكشف عن أماكنها، وتسوير المناطق الخطرة وتحذير السكان منها.

- **الإحصائيات:**

وثقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان عشرات الحوادث المرتبطة بالألغام خلال العام.

الهجمات الجوية التركية على مناطق قوات سوريا الديمقراطية

- **الفترة الزمنية:**

سجلت الشَّبكة هجمات جوية تركية على مناطق تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية في شهور كانون الثاني/ يناير، أيار/ مايو، وكانون الأول/ ديسمبر.

- **طبيعة الهجمات:**
  - معظمها نُفذ باستخدام طائرات مسيّرة عن بعد.
  - استهدفت الهجمات منشآت مدنية، مثل المحطات الكهربائية والنفطية.

- **النتائج:**
  - أضرار مادية كبيرة في المنشآت المستهدفة.
  - سقوط ضحايا بين المدنيين في بعض الحوادث.

الخلاصة

تُبرز الأحداث الأمنية في عام 2024 استمرار معاناة المدنيين في سوريا من انفلات أمني متزايد، إلى جانب تهديدات مستمرة من الألغام ومخلفات الحرب، والتفجيرات العشوائية، والهجمات الجوية المتبادلة بين الأطراف المتنازعة. تبقى مسؤولية حماية المدنيين والحد من هذه الانتهاكات على عاتق القوى المسيطرة، التي تفتقر إلى جهود حقيقية لحماية السكان وتأمين المناطق.

ثالثاً: هجمات إسرائيلية وتوغل داخل الأراضي السورية:

1. الهجمات قبل سقوط نظام بشار الأسد (حتى 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024)

- **تصعيد الهجمات الجوية الإسرائيلية:**

في عام 2024، رصدت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تصاعداً كبيراً في الهجمات الجوية الإسرائيلية مقارنة بعام 2023. استهدفت هذه الهجمات عدة محافظات سورية، منها:

- حلب، حمص، دمشق، دير الزور، حماة، درعا، وريف دمشق.
- ركزت الهجمات بشكل رئيس على أهداف عسكرية تابعة لقوات نظام بشار الأسد والميليشيات الإيرانية الموالية له، لكنَّها أيضاً تسببت في مقتل وإصابة مدنيين وتدمير ممتلكات مدنية.

- **استهداف أحياء مدنية:**

سجلت الشَّبكة عدة حوادث شملت استهداف أبنية سكنية في مناطق مأهولة بالسكان. من بين أبرز هذه الحوادث:

- **7 شباط/ فبراير - حي الحمرا، حمص:**

استهدف طيران ثابت الجناح، يُعتقد أنَّه إسرائيلي، مبنى سكنياً.

- **النتائج:** مقتل 6 مدنيين[4] ، بينهم سيدة، بالإضافة إلى عسكريين (بعضهم إيراني الجنسية).
- **الأضرار:** دمار شبه كامل في البناء.

- **8 تشرين الأول/ أكتوبر - حي المزة، دمشق:**

استهدف طيران يُرجح أنَّه إسرائيلي منطقة الشيخ سعد في حي المزة بصواريخ أصابت مبنى سكنياً في منطقة "أبنية الـ 14".

النتائج: مقتل 8 مدنيين، بينهم 4 أطفال (3 إناث و1 ذكر)، و3 سيدات (إحداهن طبيبة)، إضافة إلى إصابة 11 آخرين بجراح متفاوتة.

- **الأضرار:** دمار كبير في البناء ومحيطه.
- **التوثيق:** أصدرت الشَّبكة بياناً يدين الحادثة.

4. في 22 شباط/ فبراير عبر سوديتو موكرجي، الممثل المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في سوريا بالإنابة، في بيان عن قلقه إزاء الهجمات الصاروخية التي وقعت على مبنى سكني في حي كفرسوسة في دمشق، (رصدنا هجوماً على مبنى سكني في حي كفرسوسة في دمشق في 21 شباط/فبراير) وقال: "الهجمات كانت على بعد أقل من 250م من مبنى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما أسفرت الهجمات عن مقتل شخصين وإصابة آخر".

- **التوغل في الجولان السوري المحتل:**

في 15 أيلول/ سبتمبر 2024، توغلت القوات الإسرائيلية بعمق **200 متر** داخل الأراضي السورية في غرب بلدة جباتا الخشب في محافظة القنيطرة، مصحوبة بدبابات وجرافات.

- **أبرز الانتهاكات:**
- في 11 تشرين الأول/ أكتوبر، جرفت القوات الإسرائيلية أراضٍ زراعية قرب بلدة كودنة، وبدأت بناء ما أسمته "**السياج الأمني**".
- إقامة نقاط مراقبة وطريق عسكري "**سوفا 53**" شرق خط فك الاشتباك لعام 1974.

- **التقييم:**

أصدرت الشَّبكة تقريراً في 15 تشرين الأول/ أكتوبر يدين هذه الإجراءات، معتبرة أنَّها تمثل انتهاكاً للقانون الدولي الذي يحظر ضم الأراضي بالقوة.

> أكدت الشَّبكة أنَّ غياب دور نظام الأسد في حماية استقلال سوريا ووحدتها ساهم في تشجيع إسرائيل على توسيع احتلالها.

2. الهجمات بعد سقوط نظام بشار الأسد (بعد 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024)

- **تصعيد غير مسبوق:**

بعد سقوط النظام، شنت القوات الإسرائيلية واحدة من أعنف العمليات العسكرية في تاريخها ضد سوريا، تضمنت نحو **500 غارة جوية** استهدفت **أكثر من 130 موقعاً**.

- **الأهداف:**
  - المطارات والقواعد العسكرية.
  - مستودعات الأسلحة وأنظمة الدفاع الجوي.
  - مواقع إنتاج الأسلحة والبنية التحتية العسكرية.
- **التأثير:**
  - تدمير نحو **85 %** من القدرات العسكرية السورية، وفق تقارير إسرائيلية.
  - شملت الغارات جميع المحافظات تقريباً، منها دمشق، درعا، القنيطرة، حمص، اللاذقية، والحسكة.
- **التوغل البري:**

سيطر الجيش الإسرائيلي على المنطقة العازلة بالكامل، بما في ذلك قمة جبل الشيخ وعدة بلدات وقرى.

- **الخسائر المدنية:**

رغم مزاعم إسرائيل باستهداف مواقع عسكرية، سجلت الشَّبكة سقوط ما لا يقل عن **8 مدنيين** قتلى في هذه الهجمات.

3. سياسة فرض الأمر الواقع والتجاوزات الإسرائيلية:

- **التبريرات المنقوضة:**

لطالما بررت إسرائيل هجماتها بمواجهة التهديد الإيراني. لكن مع سقوط نظام الأسد، وانسحاب معظم الميليشيات الإيرانية، لم تعد هذه التبريرات قائمة.

- **دعت الشَّبكة إسرائيل إلى:**
  - وقف الهجمات فوراً.
  - الانسحاب الكامل من الأراضي السورية.
  - تعويض الدولة السورية عن الخسائر.
  - إعادة الجولان المحتل.

- **انتهاكات القانون الدولي:**

تعتبر هذه الهجمات والتوغلات خرقاً صارخاً للقوانين الدولية، بما في ذلك اتفاقيات فك الاشتباك لعام 1974.

- **أصدرت الشَّبكة بياناً في 14 كانون الأول/ ديسمبر بعنوان :**

"الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تدين القصف والاحتلال الإسرائيلي لأراض سورية جديدة وتطالب الجامعة العربية بالتحرك."

4. تأثير الهجمات الإسرائيلية على المرحلة الانتقالية في سوريا

- **إضعاف الجيش السوري:**

تركزت الاستراتيجية الإسرائيلية على تدمير البنية التحتية العسكرية السورية، مما يضعف قدرة الحكومة السورية الجديدة على إعادة بناء جيشها وإدارة المرحلة الانتقالية.

- **تعقيد الوضع الإقليمي:**

تؤدي هذه الهجمات إلى زيادة تعقيد الأوضاع السياسية والعسكرية في المنطقة، مع تهديد السلم والأمن الدوليين.

الخلاصة:

تمثل الهجمات الإسرائيلية داخل سوريا، قبل وبعد سقوط نظام الأسد، انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وتحدياً لسيادة سوريا ووحدتها. تظل الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان ملتزمة بتوثيق هذه الجرائم والدعوة إلى تحرك دولي عاجل لوقفها وضمان احترام حقوق الشعب السوري.

رابعاً: قوانين ومراسيم تعزز قبضة نظام بشار الأسد وتقيّد الحريات:

1. القانون رقم 19 لعام 2024: السيطرة على الإعلام:

في 23 نيسان/ أبريل 2024، أصدر نظام الأسد القانون رقم /19/، الذي استحدث بموجبه وزارة الإعلام لتحل محل الوزارة المنشأة بموجب المرسوم التشريعي رقم /186/ لعام 1961.

- **الصلاحيات الموسعة:**
- التحكم بكافة القطاعات الإعلامية، بما في ذلك الدراما، والإعلام الرقمي، ووسائل التواصل الاجتماعي.
- الرقابة على الصحافة الخاصة والمطبوعات المستوردة.
- تضييق الخناق على الإنتاج الدرامي.
- **الانتهاكات:**
- يكرس القانون سيطرة السلطة التنفيذية على الإعلام، مما يقوض حرية الرأي والتعبير.
- يتعارض مع دستور 2012 الذي نص في المادة (42) على حرية التعبير و(43) على استقلالية الصحافة.

تقرير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:

أصدرت الشبكة تقريراً في 13 حزيران/ يونيو بعنوان:

"القانون رقم /19/ لعام 2024... ينتهك بشكل صارخ حرية الإعلام والرأي والتعبير"، ناقش أبرز المواد المتعارضة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

2. انتخابات مجلس الشعب لعام 2024: أداة للنظام وقمع للشعب:

رغم الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها النظام، أُجريت انتخابات مجلس الشعب في 15 تموز/ يوليو 2024.

- **النتائج:**
- فازت قائمة "الوحدة الوطنية" بقيادة حزب البعث بـ 74 % من المقاعد، مما يعكس هيمنة الأجهزة الأمنية.
- **الانتهاكات:**
- تمت الانتخابات بينما يفقد النظام السيطرة على 37 % من الأراضي السورية.
- أكثر من نصف الشعب السوري مشرد قسرياً.
- وصول شخصيات متورطة بجرائم حرب وفساد إلى مجلس الشعب، بينهم ضباط وقادة ميليشيات.

تقرير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:

في 24 تموز/ يوليو، أصدرت الشَّبكة تقريراً بعنوان:

"انتخابات مجلس الشعب التابع للنظام السوري 2024 غير شرعية وتستند إلى سطوة الأجهزة الأمنية".

- **النتيجة:** الانتخابات تعد انتهاكًا لقرارات مجلس الأمن الدولي (2118 و2254)، التي تدعو إلى حل سياسي شامل يبدأ بحكومة انتقالية وصياغة دستور جديد.

3. حزب البعث والسيطرة على النقابات: طرد نقيب المهندسين الزراعيين:

في 17 تموز/ يوليو 2024، أصدرت القيادة المركزية لحزب البعث القرار رقم /37/ الذي عزل نقيب المهندسين الزراعيين عبد الكافي الخلف، وعيّنت علي سعادات بديلاً.

- **الأسباب الظاهرة:** إعادة هيكلة النقابات.
- **الأسباب الحقيقية:** تعزيز سيطرة حزب البعث على النقابات المهنية.

التحليل القانوني:

- القرار ينتهك حرية العمل النقابي المكفولة بالدستور السوري والقانون الدولي.
- يمثل تعدياً على اختصاص المؤتمر العام لنقابة المهندسين الزراعيين.

تقرير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان: في 8 آب/ أغسطس، صدر تقرير بعنوان:

"حزب البعث أداة نظام بشار الأسد في التحكم والسيطرة على عمل النقابات المهنية في سوريا".

أكد التقرير أنَّ هذه التدخلات تُكرّس حكم الفرد وتُصادر استقلال النقابات.

4. تعيين شخصيات متورطة في جرائم حرب بمناصب عليا:

في 23 أيلول/ سبتمبر 2024، أصدر الأسد مرسوماً بتشكيل حكومة جديدة ضمت **28 وزيراً**، بينهم 15 شخصاً خاضعين لعقوبات دولية لتورطهم في جرائم حرب.

- الأسماء البارزة:
- وزير الداخلية محمد خالد الرحمون.
- وزير الدفاع علي محمود عباس.
- السياسة الممنهجة:

إعادة تدوير الشخصيات المتورطة في الانتهاكات لتعزيز الولاء داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية.

5. مرسوم العفو رقم 27 لعام 2024: استثناء المعتقلين السياسيين:

- في 22 أيلول/ سبتمبر 2024، أصدر النظام مرسوم العفو رقم /27/ ، الذي:
- شمل الجرائم البسيطة مثل الفرار العسكري والجنح.
- استثنى المعتقلين السياسيين والمختفين قسرياً، خاصة المحتجزين على خلفية الرأي والنزاع.

النتائج: لم يقدم أي تغيّر في سياسات النظام.

وفقاً لبيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان حتى آب/ أغسطس 2024:

136,614 معتقلاً ومختفياً قسرياً لا يزالون محتجزين لدى النظام، بينهم 3,698 طفلاً و8,504 سيدات.

بعد سقوط النظام وفتح السجون، لا يزال مصير **112,414 مختفياً قسرياً مجهولاً.**

التحليل القانوني للمرسوم:

- المرسوم يعكس سياسة انتقائية تستهدف فقط تخفيف الضغط عن النظام القضائي والسجون.
- استثناء الجرائم الخطيرة مثل قوانين مكافحة الإرهاب والجريمة المعلوماتية يؤكد الطبيعة الشكلية للمرسوم.

ردود الفعل:

في 26 أيلول/ سبتمبر، وصفت هيومن رايتس ووتش العفو بأنَّه "فارغ" ولا يقدم حلاً لأزمة المعتقلين.

الخلاصة:

- القوانين والمراسيم التي أصدرها نظام الأسد في عام 2024 تمثل استمراراً للسياسات القمعية.
- تستهدف هذه السياسات ترسيخ حكم الفرد، تضييق الحريات، قمع المعارضين، والسيطرة على مؤسسات الدولة.
- تؤكد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ هذه الانتهاكات تتعارض مع الدستور السوري، القوانين المحلية، والمعايير الدولية.

خامساً: انتهاكات بحقّ الأطفال والنساء في سوريا:

واحد. انتهاكات بحقّ الأطفال:

تصاعد الانتهاكات الجسيمة منذ 2011:

تعرض الأطفال السوريون لانتهاكات متزايدة منذ آذار/ مارس 2011 على يد جميع أطراف النزاع. هذه الانتهاكات شملت:

- **القتل والإصابات:** تسببت العمليات العسكرية في مقتل آلاف الأطفال وتشويه آخرين بإصابات دائمة.
- الاعتقال والاختفاء القسري:

حتى نهاية 2024، لا يزال ما لا يقل عن **3925 طفلاً** قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري، منهم قرابة 59 %مختفين قسرياً على يد قوات نظام الأسد.

- **التعذيب والعنف الجنسي:** استخدام الأطفال كوسيلة قمع، مع توثيق حالات تعذيب وعنف جنسي مروعة.
- التجنيد القسري:
- قامت مختلف الأطراف، وخاصة قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، بتجنيد الأطفال عبر الترغيب أو الإكراه.
- وثقت الشَّبكة تجنيد (قسد) **83 طفلاً** في 2024 وحدها، لا يزال **79 منهم قيد التجنيد.**
- تفاصيل إضافية:
  - أُنشأت معسكرات تدريب للأطفال في مناطق نائية، ومنع الأطفال من التواصل مع عائلاتهم.
  - أفادت عائلات بتعرضها للتهديدات لمنعها من تقديم شكاوى.

ألغام ومخلفات الحرب:

- انتشار واسع للألغام والذخائر العنقودية في مناطق النزاع، مما يجعل الأطفال الفئة الأكثر تعرضاً للخطر.
- تمثل الألغام تهديداً طويل الأمد، حيث تجذب الأطفال بألوانها الساطعة.

الأوضاع الإنسانية في المخيمات:

تُعتبر مناطق شمال غرب سوريا الأكثر اكتظاظاً بمخيمات النازحين، حيث يشكل الأطفال نحو 46 % من سكانها.

- **ظروف المخيمات:**
  - نقص خدمات النظافة والمأوى الآمن.
  - تكرار الحوادث الناجمة عن موجات الحر والبرد، ما يؤدي إلى تضرر الخيام ووفاة بعض الأطفال.
- **في 2024**، ارتفع عدد الأطفال المحتاجين للمساعدة إلى **7.5 مليون**، مع معاناة أكثر من **650 ألف طفل** دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن.

تقارير دولية وأممية:

- **لجنة التحقيق الدولية المستقلة:**

في تقرير صدر في 19 آذار/ مارس، وثقت انتهاكات بحق الأطفال في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، بما في ذلك التجنيد القسري.

- **هيومن رايتس ووتش:**

أكدت في 2 تشرين الأول/ أكتوبر استمرار تجنيد الأطفال من قِبل حركة الشبيبة الثورية التابعة لقوات سوريا الديمقراطية، ووصفته بـ **"جريمة حرب"**.

- **التقرير السنوي للأمم المتحدة (حزيران/ يونيو 2024):**

تحقق من **1574 انتهاكاً** جسيماً ضد الأطفال في سوريا[5] خلال 2023، أثرت على **1549 طفلاً**[6].

آثار نفسية واجتماعية:

الانتهاكات المستمرة خلّفت ندوباً نفسية عميقة لدى الأطفال، وحرمتهم من بيئة آمنة أو أمل بمستقبل يحترم حقوقهم.

5. الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، 5 حزيران/يونيو 2023، الفقرة 191، https://undocs.org/ar/A/77/895
6. الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، 5 حزيران/يونيو 2023، الفقرة 191، https://undocs.org/ar/A/77/895

اثنان: انتهاكات بحق النساء:

أنماط الانتهاكات الجسيمة:

منذ 2011، واجهت النساء السوريات مستويات غير مسبوقة من العنف والانتهاكات، التي شملت:

- القتل خارج نطاق القانون.
- الاعتقال التعسفي والتعذيب.
- الاختفاء القسري:

تتركز هذه الممارسات لدى قوات نظام الأسد وأطراف أخرى، ما أدى إلى تمزيق آلاف الأسر.

- العنف الجنسي:

يُمارس بشكل ممنهج كوسيلة للإرهاب والقمع.

- التجنيد القسري:

خاصة في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية.

تأثير العنف على النساء:

- **الأسر والمجتمع:**
  - أدى العنف إلى تمزيق الأسر وترك الأطفال دون رعاية، مما زاد من معاناة النساء كمعيلات وحيدات.
  - تواجه الأرامل وزوجات المختفين قسرياً تحديات كبيرة للحصول على حقوقهن في السكن والملكية.

- **التحديات الإضافية للناشطات:**
  - النساء الناشطات يواجهن تهديدات مستمرة، من التشهير إلى الاعتقال التعسفي.
  - فرضت قيود صارمة على حرياتهن، مما أعاق دورهن في تقديم المساعدة للمجتمع.

تقرير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:

في 8 آذار/ مارس 2024، أصدرت الشَّبكة تقريراً بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، ناقشت فيه الظروف القاسية التي تواجهها النساء السوريات، مع توصيات لدعم حقوقهن.

الآثار الاجتماعية والنفسية:

- العنف ضد النساء له تبعات مدمرة على مستوى المجتمع، حيث:
- أدى إلى إضعاف التماسك الاجتماعي.
- أفرز آثاراً نفسية واقتصادية عميقة، مع حرمان النساء من فرص العمل والمشاركة المجتمعية.
- تفاقمت التحديات مع انعدام الأمن، مما جعل الوصول إلى الحماية والحقوق الأساسية شبه مستحيل.

التحديات المستمرة في عام 2024:

- استمرار الانتهاكات بحق النساء على يد كافة أطراف النزاع.
- تنوع الانتهاكات لتشمل القتل، التعذيب، التشويه، والتجنيد القسري، مما زاد من تعميق معاناتهن اليومية.

الخلاصة:

- يمثل الأطفال والنساء الفئات الأكثر تأثراً بالنزاع السوري، حيث تعرضوا لانتهاكات جسيمة على يد جميع الأطراف.
- **الأطفال:** يعانون من القتل، الإصابات، التجنيد، والحرمان من التعليم والمأوى، مع استمرار تهديد الألغام ومخلفات الحرب.
- **النساء:** يواجهن عنفاً ممنهجاً بأبعاده الجسدية، النفسية، والاجتماعية، ما يعزز دورهن كضحايا في بيئة تفتقر للأمان والعدالة.

سادساً: النزوح والتشريد القسري في سوريا: الأسباب والتداعيات:

1. السياق العام

منذ اندلاع النزاع في آذار/ مارس2011، أصبح النزاع السوري السبب الأكبر لعمليات النزوح والتشريد القسري في العالم. حتى نهاية عام 2023:

- **7.2 مليون نازح داخلياً** داخل سوريا.
- **6.7 مليون لاجئ سوري خارج البلاد**، يشكلون أكبر نسبة من عدد اللاجئين في العالم[7] .

في عام 2024، استمرت الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع، مع تصاعد العنف والعمليات العسكرية، مما أدى إلى موجات نزوح جديدة.

7. المفوضية العليا للاجئين، اتجاهات منتصف العام 2023، https://www.unhcr.org/mid-year-trends

2. أسباب النزوح والتشريد القسري:

العنف المستمر والقصف العشوائي:

تسببت الهجمات العشوائية، وخصوصاً من قبل قوات الحلف السوري الروسي، في تدمير المدن والقرى، ما جعل الحياة فيها مستحيلة.

الملاحقات الأمنية والاعتقال التعسفي:

استمرت الأجهزة الأمنية التابعة للنظام بملاحقة المعارضين واعتقالهم تعسفياً، مما دفع العديد إلى الفرار من مناطقهم بحثاً عن الأمان.

سياسات الحصار والتهجير القسري:

- الحصار الطويل الذي فرضته قوات النظام على العديد من المناطق، تبعه فرض اتفاقات مصالحة قسرية، أدت إلى تهجير آلاف السكان.
- خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة إلى أنَّ القوات الموالية للنظام قد تكون ارتكبت جرائم ضد الإنسانية عبر التهجير القسري.

3. من أبرز أسباب حركات النزوح التي رصدناها في عام 2024:

التصعيد العسكري من مختلف الأطراف:

- مطلع ومنتصف العام تسبب تصعيد الهجمات العسكرية من قبل قوات الحلف السوري الروسي، التي استهدفت شمال غرب سوريا في حركات نزوح لمئات العائلات.
- منذ 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2024، أدى تصعيد العمليات العسكرية لقوات نظام الأسد وروسيا في شمال غرب سوريا إلى نزوح نحو 1951 عائلة.
- شهدت مدينة الميادين في أيار/ مايو وكانت وقتها خاضعة لسيطرة نظام الأسد حركة نزوح باتجاه مدينة دير الزور، على خلفية استهداف المدينة بهجمات أرضية من قبل قوات سوريا الديمقراطية.
- القصف المتبادل بين قوات النظام وقوات سوريا الديمقراطية على امتداد ضفتي نهر الفرات في دير الزور تسبب في نزوح العائلات من القرى مثل:
  - ذيبان، الكشكية، أبو حمام وغيرها ضمن مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية.
  - البوليل، الطوب، بقرص وغيرها ضمن مناطق سيطرة النظام.
- إثر إطلاق إدراة العمليات العسكرية معركة ردع العدوان في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر وحتى سقوط نظام الأسد تم رصد حركات نزوح متفرقة، بعضها مؤقت، في مناطق عدة شمال ووسط سوريا.
- في 4 كانون الأول/ ديسمبر تسببت عملية عسكرية نفذتها قوات سوريا الديمقراطية باسم "استعادة القرى السبع شرق الفرات" في نزوح نحو 200 عائلة من قريتي جديد عكيدات، الجيعة، غرب دير الزور.

استهداف مخيمات النازحين:

سجلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان استهدافاً متعمداً لمخيمات النازحين سواء النظامية أو العشوائية، ما أسفر عن موجات نزوح إضافية.

- **النزاع في لبنان وتأثيره على النزوح:**

بحلول 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2024، فرَّ أكثر من **4000 شخص** من النزاع في لبنان إلى شمال غرب سوريا، وكان 80 % منهم نساء وأطفال.

- **العودة المؤقتة لبعض النازحين:**

على الرغم من النزوح الواسع، عاد نحو **400 ألف شخص** إلى مناطقهم في محافظات حماة وحلب بحلول نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، معظمهم لم يكونوا من سكان المخيمات.

4. الانتهاكات المرتبطة بالنزوح:

القصف الممنهج:

استهداف مدنيين أثناء نزوحهم، كما حدث في:

- **الميادين، أيار/ مايو 2024:** نزوح عائلات باتجاه دير الزور نتيجة هجمات من قوات سوريا الديمقراطية.

الاشتباكات الداخلية:

اشتباكات بين مكونات من فصائل المعارضة/الجيش الوطني شرق حلب دفعت عائلات للنزوح مؤقتاً من مناطق قريبة من خطوط الاشتباك.

العنف متعدد الأطراف:

تفاقم النزوح بسبب الصراع بين قوات سوريا الديمقراطية وقوات نظام الأسد المدعومة بالميليشيات الإيرانية، مما أدى إلى نزوح الآلاف على جانبي نهر الفرات.

5. احصائيات بحسب منظمة الشؤون الإنسانية:

نزوح داخلي:

- أكثر من 730 ألف شخص نزحوا بسبب العمليات العسكرية منذ 27 تشرين الثاني/ نوفمبر .
- عودة 400 ألف نازح إلى مناطقهم بحلول نهاية العام.

اللجوء:

فرار آلاف السوريين إلى الدول المجاورة، خاصة لبنان وتركيا.

مناطق النزوح الكبرى:

شمال غرب سوريا ودير الزور كانتا الأكثر تضرراً بالنزوح والاشتباكات.

الخلاصة:

- النزوح والتشريد القسري في سوريا يمثل مأساة إنسانية متواصلة تفاقمت في عام 2024 نتيجة تصاعد العنف.
- تتسبب الانتهاكات الجسيمة بجعل العودة الآمنة مستحيلة لملايين النازحين واللاجئين، مما يهدد حقوقهم الأساسية ومستقبلهم.
- تؤكد **الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان** ضرورة تدخل المجتمع الدولي لوضع حد للانتهاكات، والعمل على حلول مستدامة تضمن العودة الآمنة للنازحين، مع مساءلة المتورطين في جرائم التهجير القسري.

الأوضاع المعيشية والإنسانية للنازحين:

1. السياق الإنساني العام: تفاقم الأزمة:

في جلسة مجلس الأمن المنعقدة بتاريخ 27 شباط/ فبراير 2024، أُشير إلى أنَّ **16.7 مليون شخص** في سوريا، أي ما يقارب ثلاثة أرباع السكان، بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وهو العدد الأكبر منذ بداية النزاع.

تتزايد الاحتياجات الإنسانية نتيجة تصاعد العنف، التدهور الاقتصادي، وتراجع الدعم الإنساني، مما يترك ملايين السوريين في مواجهة أوضاع معيشية كارثية.

2. معاناة النازحين في شمال وغرب سوريا

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

- **تدهور اقتصادي حاد:**
  - غياب فرص العمل وانخفاض القدرة الشرائية، خاصة للنازحين في المخيمات.
  - نقص التمويل الدولي أدى إلى تقليص المساعدات الإغاثية الضرورية.

- **مناطق شمال غرب سوريا:**
  - تُعد أكثر المناطق احتواءً للمخيمات.
  - الأطفال يشكلون نحو 46 % من سكان المخيمات، ما يعكس عمق معاناتهم في ظل غياب البنية التحتية الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية.
  - تتكرر المآسي بسبب الأحوال الجوية القاسية (موجات البرد والحر)، مما يؤدي إلى وفاة أطفال وتضرر المخيمات.
- **الألغام ومخلفات الحرب:**

زرعت جميع الأطراف، وخاصة النظام، ألغاماً على مساحات واسعة، مما يشكل خطراً دائماً على النازحين، خصوصاً الأطفال، بسبب انجذابهم للألوان الساطعة لهذه الذخائر.

- **تدهور الأوضاع المعيشية:**
  - استمرار انعدام الأمن الغذائي والمأوى في مناطق النزوح.
  - وفقاً لتقارير أممية، نزح 730 ألف شخص منذ 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024 بسبب العمليات العسكرية، مما يزيد الضغط على الموارد المحدودة.
- **الوضع في المخيمات:**
  - أكثر من 1500 مخيم ومركز إيواء في شمال غرب سوريا يفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الأساسية.
  - 70 % من النازحين يعيشون في ظروف صعبة، مع وجود 800 ألف شخص، معظمهم من النساء والأطفال، يقطنون خياماً متهالكة[8].

تأثير الأحوال الجوية:

- **في الشتاء:**
- **عواصف مطرية وثلجية:**

تسبب الفيضانات في جرف وإغراق الخيام، مما يؤدي إلى نزوح إضافي وتشريد آلاف الأسر[9].

- **البرد القارس:**

يعاني النازحون من نقص وسائل التدفئة، ما يؤدي إلى إصابات بأمراض الشتاء، خاصة بين الأطفال وكبار السن.

- **في الصيف:**
- **ارتفاع درجات الحرارة:**

يؤدي إلى انتشار الأمراض الناجمة عن الحر ونقص المياه الصالحة للشرب.

8. https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/northwest-syria-2024-2025-winterization-plan
9. https://news.snhr.org/ar/?p=135436 - https://news.snhr.org/ar/?p=135470 - https://news.snhr.org/ar/?p=135477 - https://news.snhr.org/ar/?p=134484

- **حرائق المخيمات:**

بسبب الاعتماد على الوقود المكرر للتدفئة، أو استخدام وسائل بدائية للطهي.

↑ تشكل برك المياه والطين بين خيام النازحين في مخيم الجبل قرب مدينة جرابلس شرق حلب إثر هطولات مطرية غزيرة في 14 شباط/فبراير 2024

تقليص المساعدات الإنسانية:

- **نقص تمويل خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة: (WASH)**

بحلول تموز/ يوليو 2024، كان 200 مخيم معرضاً لخطر فقدان هذه الخدمات الأساسية.

- **قطع المياه عن مخيمات الشهباء:**

منذ شباط/ فبراير 2024، توقفت اليونيسف عن تقديم المياه الصالحة للشرب لنحو 2000 عائلة نازحة، مما فاقم معاناة السكان.

خطة أوتشا لفصل شتاء 2024-2025:

أشار التقرير الصادر في 17 أيلول/ سبتمبر إلى أنَّ نحو **5 ملايين شخص** يواجهون شتاء قاسياً آخر، مع استمرار الفيضانات والعواصف في التأثير على السكان النازحين.

3. الأوضاع في مخيمات شمال شرق سوريا

- **مخيم الهول:**
  - يضم المخيم 60 **ألف شخص**، معظمهم نساء وأطفال.
  - 93 % من القاطنين هم من النساء والأطفال، يعانون من:

- **انعدام الرعاية الصحية والتعليم:**

الأطفال يعانون من اضطرابات نفسية مثل الاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة.

- **العنف وانعدام الأمن:**

توثيق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان لجرائم قتل وعنف استهدفت الأطفال.

- **العمليات الأمنية:**

في كانون الثاني/ يناير 2024، شنت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) حملة أمنية بذريعة ملاحقة خلايا تنظيم داعش، بمشاركة التحالف الدولي.

تعليق الأنشطة الإنسانية خلال الحملة أثر بشكل كبير على سكان المخيم، واستمرت التداعيات حتى بعد انتهاء الحملة في شباط/ فبراير 2024.

- **تقارير حقوقية:**

منظمة العفو الدولية:

في تقريرها الصادر في 17 نيسان/ أبريل، وصفت احتجاز **56 ألف شخص**، بينهم 30 ألف طفل، في مخيم الهول ومراكز أخرى بأنّه يمثل انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان.

4. الأوضاع في مخيم الركبان

يقطن المخيم نحو 7500 شخص (حتى ما قبل 8 كانون الأول/ديسمبر) على الحدود السورية-الأردنية، تحت حصار مشدد فرضه نظام الأسد والميليشيات الإيرانية منذ نيسان/ أبريل 2024.

- **الأوضاع المعيشية:**

- انقطاع الطحين: أدى إلى توقف الفرن الوحيد في المخيم.
- ارتفاع أسعار المحروقات: زاد من معاناة السكان في فصل الشتاء.
- نقص الخدمات الطبية:

غياب الأطباء واعتماد السكان على مركز طبي يعمل به ممرضات غير مؤهلات لإجراء العمليات الجراحية.

- **نداءات دولية:**

دعت منظمة العفو الدولية في 23 أيلول/ سبتمبر الولايات المتحدة إلى تقديم مساعدات عاجلة للنازحين العالقين في المخيم.

- **فك الحصار ومغادرة المخيم بعد سقوط النظام في 8 كانون الأول/ ديسمبر:**

بعد سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، تمكن الغالبية العظمى من قاطني المخيم من مغادرة المخيم.

5. تداعيات نقص التمويل الدولي

منذ عام 2020، تراجعت تدريجياً عمليات الإغاثة في سوريا نتيجة نقص التمويل، **مما أثر على قطاعات حيوية:**

- **برنامج الأغذية العالمي (WFP):** أعلن في كانون الأول/ ديسمبر 2023 عن تقليص مساعداته في جميع أنحاء سوريا.
- **اليونيسف:** توقفت عن دعم إمدادات المياه في عدة مناطق، مما زاد من معاناة النازحين.

الآثار الإنسانية تستفحل في سوريا عام 2024 وسط تناقص الموارد

- **تدهور الأوضاع الإنسانية: الأرقام تعكس المأساة:**

- وفقاً لجلسة مجلس الأمن المنعقدة في 27 شباط/ فبراير 2024، يحتاج **16.7 مليون شخص** في سوريا إلى المساعدة الإنسانية، وهو أكبر عدد منذ بداية النزاع، ما يمثل نحو ثلاثة أرباع السكان.
- شهد الربع الأخير من العام تصعيداً في هجمات الحلف السوري الروسي على شمال غرب سوريا، مما أدى إلى نزوح آلاف العائلات.
- بحلول 16 تشرين الأول/ أكتوبر، فرَّ أكثر من **4000 شخص** من النزاع في لبنان إلى شمال غرب سوريا، وكان أكثر من 80 % من النازحين من النساء والأطفال.

أزمة التمويل وتبعاتها المدمرة

- نقص حاد في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية:
- بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، لم تُموَّل خطة الاستجابة الإنسانية إلا بنسبة أقل من الثلث.

أدى هذا العجز إلى:

- تقليص خدمات الصحة والتعليم والمساعدات الغذائية.
- تعطيل قدرة المنظمات الإنسانية على تلبية الاحتياجات الأساسية.

تحول الانتباه السياسي الدولي:

مع تحول الاهتمام العالمي نحو نزاعات جديدة، واجه مئات الآلاف من السوريين خطر النسيان، مما زاد من معاناتهم.

الخلاصة

- الأوضاع الإنسانية في سوريا لعام 2024 وصلت إلى مستويات غير مسبوقة من التدهور، مع تفاقم معاناة النازحين نتيجة تصاعد العنف، تراجع الدعم الدولي، والأحوال الجوية القاسية.
- تحتاج الحالة في سوريا إلى استجابة إنسانية عاجلة ومنسقة لضمان توفير المساعدات الأساسية لملايين المحتاجين، خاصة النازحين في المخيمات الذين يعيشون في ظروف كارثية.

استمرار موجات النزوح واللجوء

1. الأسباب الرئيسة لموجات اللجوء:

- **استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان:**

بما في ذلك القتل، التعذيب، الإخفاء القسري، والعنف الجنسي، خاصة من قبل نظام بشار الأسد وحلفائه.

- **تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية:**

14 عاماً من النزاع تركت سوريا في حالة كارثية، حيث يعاني السكان من نقص الخدمات الأساسية.

2. المخاطر على طرق الهجرة:

- رغم التضييق الذي يواجهه اللاجئون، استمرت محاولات الهجرة غير النظامية.
- وفقاً لتقرير صادر عن وكالة الأمم المتحدة للهجرة في 26 آذار/ مارس 2024:
  - بين 2014 و2023، توفي **1270 مواطناً سورياً** أثناء محاولاتهم الهجرة.
  - السوريون يحتلون المرتبة **الرابعة عالمياً** في حالات الوفاة على طرق الهجرة.
- تقرير وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) الصادر في نيسان/ أبريل 2024 أكد أنَّ سوريا غير آمنة لعودة اللاجئين بسبب استمرار العنف والانتهاكات.

3. تقارير أممية وشهادات دولية

- **أوضاع اللاجئين السوريين:**

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الصادر في 13شباط/ فبراير 2024 وثّق الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها اللاجئون العائدون إلى سوريا، وأبرزها:

- الاحتجاز التعسفي، التعذيب، والعنف الجنسي.
- الإخفاء القسري والاختطاف.

التقرير أثبت بمنهجية تحقيق دقيقة أنَّ سوريا **غير آمنة لعودة اللاجئين**.

- **تصريحات بعد سقوط النظام:**

عقب سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، صرح المبعوث الأممي إلى سوريا **غير بيدرسون** في 10 كانون الأول/ ديسمبر أنَّ **سوريا لا تزال غير آمنة لعودة اللاجئين**.

انتهاكات جسيمة وتحديات تواجه العائدين: اللاجئون السوريون العائدون من لبنان أنموذجاً

1. الأوضاع المتدهورة في لبنان وتأثيرها على اللاجئين السوريين:

منذ 23 أيلول/ سبتمبر 2024، تصاعدت الأوضاع الأمنية والإنسانية في لبنان نتيجة الغارات الجوية الإسرائيلية المكثفة، التي استهدفت عدة مواقع داخل البلاد.

- أسفرت هذه الهجمات عن مقتل مئات المدنيين، من بينهم **111 لاجئاً سورياً**، بينهم 39 طفلاً و20 سيدة، وفق توثيقات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان.
- أدى هذا الوضع المتدهور إلى أزمة إنسانية حادة، **حيث يعاني اللاجئون السوريون في لبنان من:**
  - انعدام الأمن الغذائي.
  - نقص السكن الملائم.
  - تدهور الخدمات الصحية.

2. العودة إلى سوريا كخيار محفوف بالمخاطر

في ظل غياب الخيارات الآمنة في لبنان، اضطر العديد من اللاجئين السوريين للعودة إلى سوريا رغم استمرار الانتهاكات في الداخل.

- **منذ أيلول/ سبتمبر وحتى نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2024**، وثقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال **26 عائداً**، بينهم امرأة، على يد قوات نظام الأسد. كما سجلت **وفاة** أحدهم تحت التعذيب في مراكز الاحتجاز.

3. أنماط الانتهاكات التي واجهها العائدون

تعددت الانتهاكات التي طالت اللاجئين العائدين، وشملت:

- **الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري:** يستخدم النظام هذه الأساليب لترهيب العائدين.
- **التعذيب والمعاملة المهينة:** سجلت حالات وفاة تحت التعذيب في مراكز الاحتجاز.
- **التجنيد الإجباري:** يتم إجبار العائدين على الانضمام إلى القوات العسكرية للنظام.
- **الابتزاز المالي:** يتم استغلال العائدين للحصول على أموال مقابل الإفراج عنهم أو السماح لهم بعبور المعابر.
- **التمييز في المساعدات الإنسانية:** تُستخدم المساعدات كورقة ضغط للتحكم بالعائدين وتركيعهم.

4. تقرير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان: "معاناة العودة"

أصدرت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2024 تقريراً مفصلاً بعنوان "معاناة العودة: انتهاكات جسيمة تواجه اللاجئين السوريين العائدين من لبنان" ، وأبرز ما جاء فيه:

- تفاقم المخاطر عند العبور بين مناطق السيطرة المختلفة.
- سياسات مجحفة مثل طلب وجود كفيل أو إجراء تحقيقات أمنية مشددة للعائدين.
- العائدون يواجهون أوضاعاً إنسانية صعبة، تشمل نقص السكن والغذاء والرعاية الصحية.

5. تقارير دولية تُحذر من عواقب العودة القسرية

في تقرير صدر في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2024 بعنوان "السوريون الفارون من لبنان معرضون للقمع عند عودتهم" ، أكدت منظمة هيومن رايتس ووتش أنَّ:

- العائدين يواجهون صعوبات كبيرة في معرفة مصير أحبائهم المحتجزين.
- سوريا لا تزال غير آمنة للعائدين، ودعت إلى مراقبة أممية دائمة.

عمليات ترحيل اللاجئين، وممارسات الإعادة القسرية لطالبي اللجوء تشكل انتهاكاً للقانون الدولي:

1. عمليات الترحيل والإعادة القسرية: انتهاك للقانون الدولي

تشكل ممارسات الترحيل القسري للاجئين السوريين، كما جرى في لبنان وقبرص، انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي، خاصةً:

- اتفاقية اللاجئين لعام 1951.
- حظر المعاملة اللاإنسانية وفقاً للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

2. ممارسات الدول المضيفة للاجئين السوريين

- **قبرص ولبنان مثالاً:**
- عملت **السلطات القبرصية واللبنانية معاً** على إعادة اللاجئين السوريين قسراً إلى سوريا، حيث واجهوا الاعتقال أو الابتزاز.
- **في 4 أيلول/ سبتمبر 2024**، طالبت هيومن رايتس ووتش الاتحاد الأوروبي بمراجعة تمويل مراقبة الحدود لضمان احترام حقوق الإنسان.
- **المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان:** قضت بأنَّ إعادة طالبي لجوء سوريين إلى لبنان شكل انتهاكاً صارخاً لحظر المعاملة اللاإنسانية والطرد الجماعي.

3. مسؤولية الحكومات والأطراف المتورطة

تتحمل الحكومات التي تنفذ الإعادة القسرية المسؤولية القانونية عن الانتهاكات التي يتعرض لها العائدون، وتشمل هذه المسؤولية:

- التعذيب والقتل والإخفاء القسري.
- عدم احترام القانون الدولي العرفي الذي يحظر إعادة اللاجئين إلى أماكن قد يتعرضون فيها للخطر.

4. مطالبات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان

- عدم إعادة اللاجئين قسراً إلى سوريا، نظراً لغياب الأمان والاستمرار الممنهج للانتهاكات.
- إلزام الدول المضيفة باحترام القوانين الدولية، وضمان تقديم الحماية والمساعدات للاجئين السوريين.
- فرض مراقبة أممية على أوضاع العائدين، وإنشاء آلية دولية للمحاسبة.

سابعاً: استغلال نظام بشار الأسد لوثائق الدولة كأداة قمع وتمويل حرب:

1. التحكم الممنهج في إصدار الوثائق الرسمية

وظَّف نظام بشار الأسد وثائق الدولة[10] ، التي تعدُّ حقاً أساسياً للمواطنين، كوسيلة لفرض السيطرة وابتزاز الشعب السوري، مما نتج عنه:

- **قيود أمنية مشددة:**
- شرط الحصول على "الموافقة الأمنية" قبل استخراج العديد من الوثائق، مثل وثائق الملكية، شهادات الوفاة، حصر الإرث، وتجديد جوازات السفر.
- ربط إصدار الوثائق بأهداف سياسية وأمنية، لاستهداف المعارضين أو المشتبه بهم.

10. الشبكة السورية لحقوق الإنسان، "قرابة 16 مليون مواطن يعانون من تحكُّم النظام السوري بأنواع عديدة من وثائقهم الثبوتية".

- **تضييق على الفئات المستضعفة:**

"الناجون من الاعتقال التعسفي"، و"ذوو المختفين قسرياً"، و"المطلوبون للخدمة العسكرية"، واجهوا صعوبات مضاعفة.

- **ابتزاز مالي ممنهج:**

فرض رسوم باهظة على المواطنين، تتجاوز قدرتهم المالية، لتمويل عمليات النظام الأمنية والعسكرية.

2. حرمان ممنهج من الحقوق الأساسية

وثائق الوفاة والميراث:

يهدف النظام إلى إخفاء جرائمه عبر الامتناع عن منح وثائق الوفاة للمختفين قسرياً أو ضحايا القتل خارج نطاق القانون.

- **نتائج الحرمان من الوثائق:**
  - عرقلة حصول السوريين على التعليم، الرعاية الصحية، المساعدات الإنسانية.
  - ظهور أطفال مكتومي القيد، وحرمانهم من حقهم في الجنسية.
  - فقدان حقوق الملكية وعدم القدرة على التنقل بحرية.

3. استغلال جوازات السفر[11] : أداة لجمع الأموال وقمع المعارضين

- **التكاليف الباهظة:**
  - جواز السفر السوري يُعدُّ من أغلى الجوازات تكلفةً عالمياً، رغم ضعف ترتيبه.
  - يتقاضى النظام رسوم الجوازات بالعملات الأجنبية، مما يجعله مصدراً مهماً للعملة الصعبة.
- **ستة أنماط من الانتهاكات:**

1. فرض "الموافقة الأمنية".
2. تحويل مكاتب الهجرة إلى ساحات اعتقال للمطلوبين.
3. الإهانة وسوء المعاملة في الفروع والسفارات.
4. عمليات نصب من سماسرة يفرضون رسوم إضافية.
5. تأخير إصدار الجوازات حتى في الحالات المستعجلة، مما يعرض السوريين في الخارج لمخاطر فقدان الإقامة.
6. إصدار جوازات إلكترونية غير معترف بها دولياً.

11. الشبكة السورية لحقوق الإنسان، "سلسلة من الانتهاكات داخل وخارج سوريا ينفذها النظام السوري عند استخراج جواز السفر".

4. توظيف العائدات المالية لصالح النظام

- **غياب الشفافية:**

لا يُعلن النظام عن الإيرادات المتحصلة من إصدار الوثائق، حيث تُستخدم مباشرة في تمويل أجهزته الأمنية والحربية.

- **انتهاك القوانين الدولية:**

حرمان المواطنين من الحصول على وثائق السفر بأسعار معقولة يمثل انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يكفل حرية التنقل.

5. أثر الانتهاكات على المجتمع السوري

- **أضرار ممتدة:**

- تعميق معاناة السوريين، لا سيما النساء (خاصة زوجات المعتقلين والمختفين قسرياً).
- ظهور عقبات قانونية واجتماعية، كصعوبة إثبات الهوية أو الحصول على الحقوق المدنية.

6. توصيات لحماية حقوق السوريين

- **إصلاح شامل:**

- إلغاء شرط "الموافقة الأمنية".
- توفير الوثائق بسعر رمزي يراعي الأوضاع الاقتصادية للمواطنين.

- **ضغط دولي:**

- إلزام النظام بوقف سياساته التمييزية واستغلال وثائق الدولة.
- تعزيز الرقابة على ممارسات النظام فيما يتعلق بإصدار الوثائق الرسمية.

ثامناً: مرور عام على قرار محكمة العدل الدولية بشأن نظام بشار الأسد: تحليل الانتهاكات والموقف الحقوقي:

ملخص القرار وأهميته

في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أصدرت محكمة العدل الدولية قراراً بعد دعوى مشتركة قدمتها هولندا وكندا، تُدين سوريا بمسؤوليتها عن انتهاكات جسيمة لاتفاقية مناهضة التعذيب (2004)[12]. ركز القرار على إلزام نظام الأسد باتخاذ خطوات ملموسة لوقف التعذيب والامتثال لمعايير حقوق الإنسان.

التوثيق خلال العام التالي للقرار[13]

1. استمرار الانتهاكات الجسيمة

الاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري:

وثّقت الشّبكة السورية لحقوق الإنسان **1161 حالة اعتقال تعسفي**، بينهم 18 طفلاً و43 سيدة.

- من بين هؤلاء، أُفرج عن 138 شخصاً فقط، فيما بقي **1023** مختفين قسرياً، أي بنسبة 88 %.

- **التعذيب والوفيات:**
- مقتل 84 شخصاً تحت التعذيب في مراكز الاحتجاز.
- بين الضحايا، كان **31 % من الأطفال** (26 طفلاً)، مما يعكس استهدافاً ممنهجاً.
- **91.67 % من الضحايا** لم تُسلَّم جثامينهم لذويهم، استمراراً لسياسة الإخفاء القسري.
- تضمنت الانتهاكات لاجئين عادوا أو أُعيدوا قسراً، حيث قُتل 6 منهم بسبب التعذيب أو الإهمال الطبي.

2. مراسيم عفو شكلية

- أصدر النظام مرسومين للعفو (رقم 36 لعام 2023 و27 لعام 2024)، لكنهما استثنيا المعتقلين السياسيين والمختفين قسرياً.
- لم تؤثر هذه المراسيم على وتيرة الاعتقالات، بل استمرت الوتيرة بالتصاعد.

---

12. تضمن قرار المحكمة الدولية إصدار أمرين مؤقتين:

1. الأمر الأول: إلزام الجمهورية العربية السورية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع ممارسات التعذيب وأي معاملات، أو عقوبات قاسية، أو لإنسانية، أو مهينة، وضمان ألا يرتكب أي من مسؤوليها، أو منظمات، أو أفراد تحت سيطرتها، أياً من هذه الأفعال.
2. الأمر الثاني: إلزام سوريا باتخاذ تدابير فعّالة للحفاظ على الأدلة المتعلقة بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، ومنع تدميرها أو العبث بها.

كما طلبت المحكمة من سوريا تقديم تقارير دورية بدءاً من ستة أشهر من تاريخ القرار، تشرح فيها التدابير التي اتخذتها لتنفيذ الأوامر، مع الاستمرار بتقديم تقارير مشابهة كل ستة أشهر.

13. أصدرنا سلسلة تقارير دورية حول الموضوع: التقرير الأول في 22 شباط/فبراير 2024، بعد مرور ثلاثة أشهر على صدور القرار، ثم تبعه التقرير الثاني في 23 أيار/مايو 2024، بعد مرور ستة أشهر، ثم تلاه التقرير الثالث في 15 آب/أغسطس 2024 بعد مرور تسعة أشهر على صدور القرار، ثم التقرير الرابع الذي صدر في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024 وحمل عنوان "عام على قرار محكمة العدل الدولية: النظام السوري قتل فيه ما لا يقل عن 84 شخصاً تحت التعذيب واعتقل 1161 مدنياً بينهم 18 طفلاً و43 سيدة"

3. التلاعب بسجلات الوفيات

أدرج النظام بعض المختفين قسرياً في السجل المدني كمتوفين، دون تحديد أسباب الوفاة، ودون تسليم الجثامين أو إعلام ذويهم.

4. تعزيز سياسة الإفلات من العقاب

- تعيين قيادات أمنية متورطة في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في مناصب حكومية بارزة.
- استمر النظام في استخدام التعذيب كأداة استراتيجية لإرهاب المدنيين.

تأثير القرار على القضية السورية

- مثّل القرار فرصة لتسليط الضوء على الجرائم ضد الإنسانية في سوريا، لكنه كشف عن عجز في فرض الالتزام.
- على الرغم من سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024، فإنَّ الانتهاكات الموثقة خلال عام 2024 تُظهر مدى عمق الأزمة الإنسانية واستمرار تداعياتها.

خاتمة

يشكل مرور عام على هذا القرار اختباراً للمجتمع الدولي وقدرته على فرض القانون ومساءلة الجناة. تبرز الحاجة لتعاون دولي أوسع لضمان العدالة للضحايا، بما في ذلك كشف مصير المختفين، تسليم جثامين الضحايا، وتعويض أسرهم.

تاسعاً: استغلال نظام بشار الأسد للحجز الاحتياطي على الأموال كأداة قمع وتمويل:

1. الحجز الاحتياطي كأداة للعقاب الجماعي

اعتمد نظام بشار الأسد سياسة الحجز الاحتياطي[14] على الأموال المنقولة وغير المنقولة[15] ضد المعارضين وأهاليهم، مما خلق عقاباً جماعياً يتجاوز المعايير القانونية الأساسية[16].

- **استهداف الفئات الضعيفة والمعارضة:**
- تضمنت قرارات الحجز فئات واسعة من المشردين قسرياً والمهجرين داخلياً وخارجياً.
- شملت قوائم الحجز أشخاصاً مختفين قسرياً، ونشطاء سياسيين، ونساء، وأطفال.

- **عدم الإخطار الرسمي:**

لم تُبلغ الجهات المستهدفة بقرارات الحجز. معظم المتضررين اكتشفوا الأمر بالصدفة أثناء تعاملات رسمية أو من خلال تسريب الوثائق.

- **دور الأجهزة الأمنية:**

القرارات صدرت بناءً على توجيهات أمنية وليس عن محاكم مستقلة، مما يبرز تغول الأجهزة الأمنية في مؤسسات الدولة.

2. استغلال الحجز كأداة اقتصادية وسياسية

- **تمويل الحرب:**
- استخدمت الموارد المصادرة لدعم العمليات العسكرية والأمنية.
- أسهم القانون الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بشأن إدارة واستثمار الأموال المصادرة في تعزيز قدرة النظام على الاستيلاء على الممتلكات بشكل دائم .

---

14. يعرف الحجز الاحتياطي بأنّه وضع مال المدين تحت سلطة القضاء لمنعه من القيام بأي عمل قانوني أو مادي من شأنه أن يؤدي إلى استبعاده أو استبعاد ثماره من دائرة الضمان العام للدائن الحاجز. وفي الأصل يتم تطبيق الحجز الاحتياطي كإجراء احترازي يهدف إلى ضمان توفر مبلغ من الأموال لتعويض الأضرار الناشئة عن أفعال المتهمين، في حالة إدانتهم، ولذلك قيدت التشريعات هذا الإجراء وضمنته بعدد من الشروط التي يجب توافرها لإجراء الحجز الاحتياطي كتوفر حاجة[14] أو دليل يثبت سبب التحفظ والضرورة الملحة لإجراء الحجز. كما يجب أن يكون الحكم أو القرار الصادر بتنفيذ الحجز واضحاً ومفصلاً بشكل كافٍ حتى يمكن للأطراف المعنية فهم أسبابه ونطاقه. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الحجز الاحتياطي أن تكون الأموال المعروضة للحجز محددة ومحسوبة بشكل صحيح، وأن يتم توثيق هذه الحجوزات بشكل رسمي وواضح. ويجب أن تستند عملية الحجز إلى قرار قضائي شرعي أو صادر عن محكمة مختصة، وأن يتم ضمان حقوق المحجوز على أمواله في القيام بشكل كامل وعادل في الإجراءات القضائية. وبحسب ما تظهره البيانات المسجلة لدينا حول قرارات الحجز الاحتياطي فإنّها لم تتم في إطار قانوني، وإنّما تمت على قرارات أمنية غير معلنة، تنعدم فيها أدنى إمكانية للقيام بأية إجراءات رسمية واضحة.

15. يتعلق الحجز الاحتياطي بالأموال المالية، مثل النقود، والحسابات المصرفية، والاستثمارات، والأسهم. أما الأموال غير المنقولة فتشمل الأصول الثابتة مثل العقارات والممتلكات والسيارات.

16. أصدرت الشّبكة السورية لحقوق الإنسان في 16 تموز/يوليو 2024 تقريراً بعنوان "النظام السوري يستخدم الحجز الاحتياطي على الأموال كأداة عقاب جماعية"

- **استهداف التسويات:**

حتى من أجروا تسويات أمنية مع النظام بعد عام 2017 تعرضوا للحجز، مما يعكس عدم جدية النظام في احترام التزاماته أو الاتفاقيات المحلية.

3. انتهاكات للقوانين المحلية والدولية

- **القوانين المحلية:**

- قرارات الحجز تنتهك القواعد الأساسية للدستور السوري، بما في ذلك الحق في الملكية.
- غياب الشفافية القضائية يجعل الإجراءات تعسفية وغير قانونية.

- **القانون الدولي:**

- يشكل الحجز الاحتياطي دون محاكمة عادلة انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 17) الذي يحمي الملكية الخاصة.
- القرارات تندرج ضمن سياسة العقاب الجماعي المحظورة دولياً، ما يجعلها جزءاً من انتهاكات منهجية ترقى إلى الجرائم ضد الإنسانية.

4. الأمثلة البارزة على قرارات الحجز

- **قرارات في ريف دمشق:**

أصدرت وزارة المالية **13 قراراً جماعياً** شملت أكثر من **800 شخص** في بلدة زاكية وحدها بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو 2024.

استهدفت القرارات بشكل رئيس:

- اللاجئين والمشردين قسرياً.
- أقارب المعتقلين أو المختفين قسرياً.
- من أجروا تسويات أمنية مع النظام.

5. آثار القرارات على الضحايا

- **الإفقار والتهميش:**

تجريد العائلات من ممتلكاتها دفعها نحو مزيد من الفقر.

17. قدمنا تحليلاً لهذا القانون في تقرير مفصل أصدرناه في كانون الأول/ديسمبر من العام المنصرم 2023.

- **الحرمان من الحقوق القانونية:**

عانى الضحايا من صعوبة الوصول إلى القضاء أو الطعن في القرارات.

- **الآثار الاجتماعية:**

تعميق الشعور بالظلم والإقصاء بين فئات واسعة من الشعب السوري.

6. توصيات قدمتها الشبكة لمواجهة هذه السياسة

- **تدخل دولي:**

مطالبة مجلس الأمن بإدانة قرارات الحجز التعسفية، وفرض رقابة على مؤسسات النظام.

- **التعويض وإعادة الممتلكات:**

إلزام النظام بتعويض الضحايا وإلغاء القرارات غير القانونية.

- **آليات العدالة الانتقالية:**

إنشاء لجان تحقيق مستقلة لضمان محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

- **دعم الضحايا:**

تقديم دعم قانوني ومادي للضحايا، لا سيما النساء والأطفال المتأثرين بشكل خاص بهذه القرارات.

عاشراً: سقوط نظام بشار الأسد وانعكاساته: تحليل وتوصيات:

1. التطورات العسكرية والسياسية التي أدت إلى سقوط النظام

- **عملية "ردع العدوان":**

انطلقت في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وشهدت استعادة مدن كبرى من سيطرة النظام:

- **29 تشرين الثاني/نوفمبر:** السيطرة على مدينة حلب.
- **5 كانون الأول/ديسمبر:** السيطرة على مدينة حماة.
- **7 كانون الأول/ديسمبر:** السيطرة على مدينة حمص.
- **8 كانون الأول/ديسمبر:** السيطرة على دمشق وهروب بشار الأسد إلى روسيا.

2. الكارثة الإنسانية التي كشفتها المرحلة الانتقالية

أ. المعتقلون والمختفون قسراً

- **فتح السجون والفروع الأمنية:**

قدّرت **الشّبكة السورية لحقوق الإنسان** عدد المُفرج عنهم عقب سقوط النظام بنحو **24,000 شخص**، تم إطلاق سراحهم من السجون والفروع الأمنية في مدن حلب، حماة، حمص، ودمشق.

- **التوزع الجغرافي:**

- **29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024:** الإفراج عن معتقلين في مدينة حلب.
- **5 كانون الأول/ديسمبر 2024:** الإفراج عن معتقلين في حماة.
- **7 كانون الأول/ديسمبر 2024:** إطلاق سراح معتقلين في حمص.
- **8 كانون الأول/ديسمبر 2024:** إطلاق سراح آلاف المعتقلين من الفروع الأمنية في دمشق.

رغم ذلك، ظل مصير **112,414 مختفياً قسراً مجهولاً.**

- **أبرز الأدلة:**

- تسجيل المختفين قسراً كمتوفين في السجلات المدنية منذ 2018.
- بيانات عن إعدامات جماعية منهجية.

ب. المقابر الجماعية

- **اكتشاف المقابر الجماعية:**

- تحتوي على رفات ضحايا التعذيب والإعدام الميداني.
- تُعد أدلة دامغة على الجرائم الممنهجة المرتكبة من قبل النظام.
- تتطلب هذه المواقع معالجة حساسة وفقاً للمعايير الدولية لضمان العدالة.

3. التوصيات لضمان العدالة والكرامة

أ. التعامل مع المقابر الجماعية

- **إجراءات فورية:**

- منع العبث بالمقابر الجماعية.
- توعية السكان المحليين حول أهمية الحفاظ على الأدلة.

- **آليات دولية:**
  - تشكيل فرق تحقيق دولية ومحلية لتوثيق الأدلة.
  - ضمان معالجة إنسانية لرفات الضحايا.
- **إشراك الأهالي:**
  - إبلاغ الأسر بشكل شفاف عن مصير أحبائهم.

ب. قضايا المعتقلين والمختفين قسراً

- **الكشف عن المصير:**
  - إصدار قوائم رسمية بأسماء المعتقلين والمختفين.
  - تسليم الجثامين للذوي.
- **تعويض الضحايا:**
  - تقديم تعويضات مادية ومعنوية لعائلات الضحايا.
  - دعم نفسي واجتماعي للمفرج عنهم.
- **محاسبة المسؤولين:**
  - فتح تحقيقات شفافة ومحاسبة المسؤولين عن جرائم الإخفاء القسري والتعذيب.

4. التحديات التي تواجه الحكومة الجديدة

أ. إدارة المناطق المحررة

- تقديم الخدمات الأساسية بما يضمن استقرار السكان.
- إعادة تأهيل المؤسسات الأمنية والقضائية وفق معايير العدالة الانتقالية.

ب. ضمان حقوق الإنسان

- إنشاء إطار قانوني يحترم حقوق الإنسان، ويضمن العدالة والمساءلة.
- التعاون مع المجتمع الدولي لإعادة الإعمار.

5. دور المجتمع الدولي

أ. الدعم الفني والمالي:

- تمويل عمليات استخراج وتحليل الرفات البشرية.
- دعم المؤسسات القضائية للتحقيق والمحاسبة.

ب. إشراف أممي:

- ضمان الشفافية في معالجة القضايا الإنسانية.
- تقديم تقارير دورية عن تقدم العدالة الانتقالية في سوريا.

خاتمة:

سقوط نظام بشار الأسد يمثل خطوة محورية نحو إنهاء الكارثة الإنسانية في سوريا، لكنه يكشف أيضاً عن حجم المأساة التي تركها النظام خلفه. لا يمكن تحقيق العدالة إلا من خلال مسار واضح وشامل للعدالة الانتقالية، يضمن احترام حقوق الضحايا وعائلاتهم، ويحاسب الجناة.

أحد عشر: التحديات والآثار الإنسانية المرتبطة بالوضع الأمني في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد:

1. ممارسات الإهانة أثناء اعتقال المشتبه بهم وتأثيرها على العدالة الانتقالية:

أ. تفاصيل الحملة الأمنية نهاية ديسمبر

- **العمليات الأمنية والمواجهات:**
- استهدفت الحملة مناطق مثل جنوب اللاذقية، قدسيا، والهامة، حيث اعتُقل أفراد مشتبه بتورطهم في انتهاكات جسيمة.
- شملت مواجهات مسلحة مع ميليشيات النظام السابق، أبرزها في طرطوس وحمص، ما أسفر عن مقتل 17 عنصراً من القوات الأمنية.

ب. انتهاكات أثناء الاعتقال

مقاطع فيديو أظهرت تعرض معتقلين للإهانة الجسدية والنفسية، ما يهدد مصداقية السلطات الجديدة.

ج. أثر الممارسات على العدالة الانتقالية

- **تآكل الثقة بالنظام القضائي الجديد:**

تغذية مشاعر الانتقام والانقسام في المجتمع.

- **إضعاف جهود تسليم المتورطين في الجرائم:**

تقارير عن التعذيب قد تدفع دولاً لرفض تسليم المطلوبين.

د. توصيات لتجنب التصعيد

- الالتزام الكامل بمعايير القانون الدولي الإنساني.
- إنشاء لجان مستقلة لمراقبة التعامل مع المعتقلين وضمان عدم تعرضهم لسوء المعاملة.
- تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لضمان المساءلة والشفافية.

2. انتشار الألغام الأرضية ومخلفات الذخائر العنقودية:

أ. الواقع الحالي

تنتشر الألغام في مساحات شاسعة في المحافظات السورية، بما في ذلك المناطق التي استعادتها الحكومة الجديدة.

الأطراف المسؤولة عن زراعة الألغام:

- **نظام بشار الأسد:** على طول الحدود السورية وقرب المواقع العسكرية.
- **القوى المسيطرة الأخرى:** دون تحديد مواقعها أو وضع تحذيرات.

ب. الإحصائيات المتعلقة بالألغام في 2024

- **الوفيات والإصابات:**
- **139 قتيلاً**، بينهم 32 طفلاً و20 سيدة.
- **134 قتيلاً** من انفجار الألغام الأرضية و5 قتلى من مخلفات الذخائر العنقودية.
- **خلال معركة "ردع العدوان":**
- **مقتل 45 مدنياً**، بينهم 6 أطفال و4 سيدات، نتيجة انفجار الألغام.

ج. تأثير الألغام على المجتمع

- **عقبات أمام النازحين:**
- الألغام تمنع عودة النازحين وتعرقل جهود إعادة الإعمار والتنمية.
- **الإصابات الخطيرة:**
- بتر أطراف وتشوهات جسدية.
- الحاجة إلى برامج تأهيل ودعم نفسي طويل الأمد.

تظهر الخريطة التالية مساحات ملوثة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد في سوريا، نتيجة العمليات العسكرية لأطراف النزاع منذ آذار/مارس 2011 حتى نيسان/أبريل 2024:

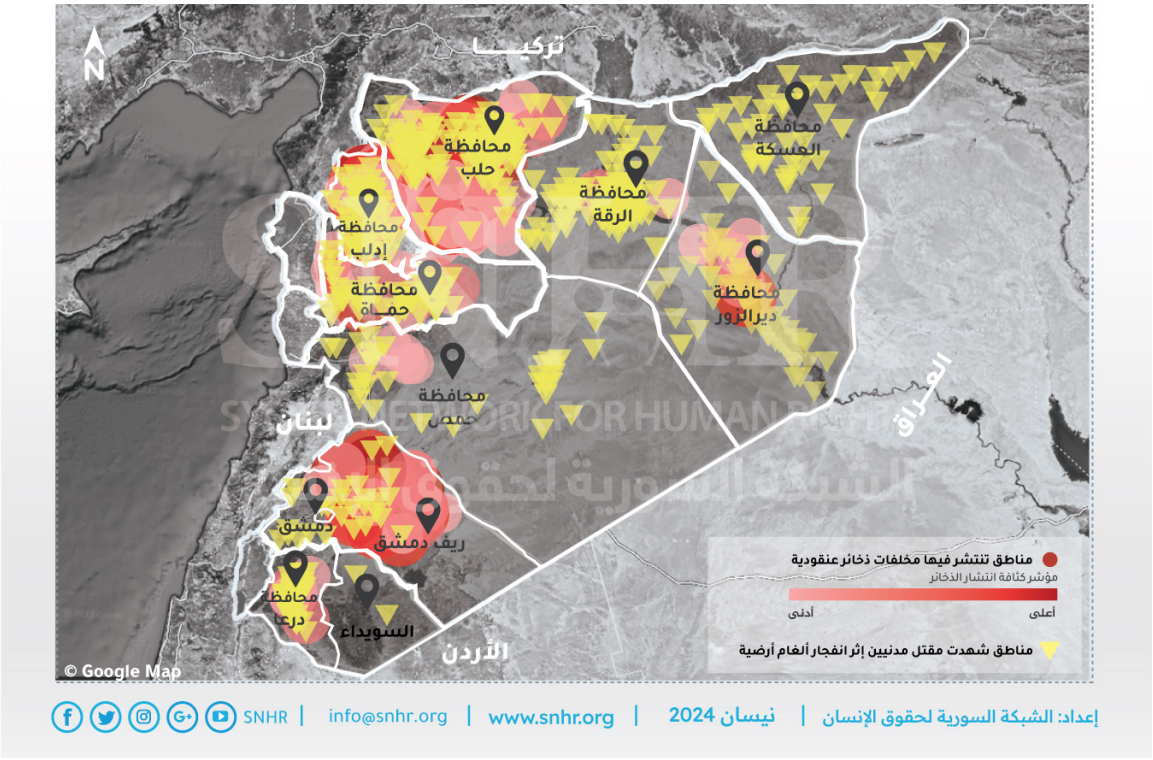

3. التوصيات بشأن الألغام الأرضية[18]

أ. التعامل مع المناطق الملوثة

- **إنشاء فرق وطنية ودولية مختصة:**
  - إزالة الألغام بمساعدة تقنيات حديثة.
  - وضع خرائط دقيقة للمناطق الملوثة وتحديثها باستمرار.
- **توعية السكان المحليين:**
  - حملات تعليمية عن أخطار الألغام وكيفية تجنبها.
  - توزيع مواد توعوية في المدارس والمجتمعات المتضررة.

18. في 31 كانون الأول/ديسمبر أصدرت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بياناً قدمت فيه توصيات تفصيلية للسلطات الجديدة في سوريا للتعامل مع مسألة انتشار الألغام في سوريا

ب. برامج الدعم للضحايا

- **الدعم الطبي:**

توفير الأطراف الصناعية ومراكز إعادة التأهيل.

- **الدعم النفسي والاجتماعي:**

إنشاء مراكز مختصة لمساعدة الناجين وأسرهم.

ج. المسؤولية الدولية

- **التمويل والدعم الفني:**

دعوة المجتمع الدولي لتقديم دعم مالي وتقني لإزالة الألغام.

- **الضغط على الأطراف المسؤولة:**

مطالبة الدول والمنظمات بمحاسبة المسؤولين عن زراعة الألغام.

ختاماً

تعكس ممارسات الإهانة أثناء الاعتقالات والانتشار الواسع للألغام الأرضية تحديات هائلة أمام السلطات الجديدة في سوريا. هذه القضايا تتطلب معالجة فورية وشاملة للحفاظ على مصداقية الحكومة الجديدة وتحقيق العدالة.

الفصل الثاني

أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في عام 2024 وفق قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:

أحد الأطفال الجرحى إثر هجوم جوي للقوات الروسية على بناء ورشة لصناعة الأثاث والمفروشات في الأطراف الغربية لمدينة إدلب، ما تسبب بمجزرة، في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2024

المبحث الأول: حصيلة أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في عام 2024:

يُغطي التقرير أبرز انتهاكات حقوق الإنسان من قبل أطراف النّزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ 1 كانون الثاني/يناير 2024 حتى 1 كانون الثاني/يناير 2025، **والتي يستعرضها الانفوجرافيك[19] التالي:**

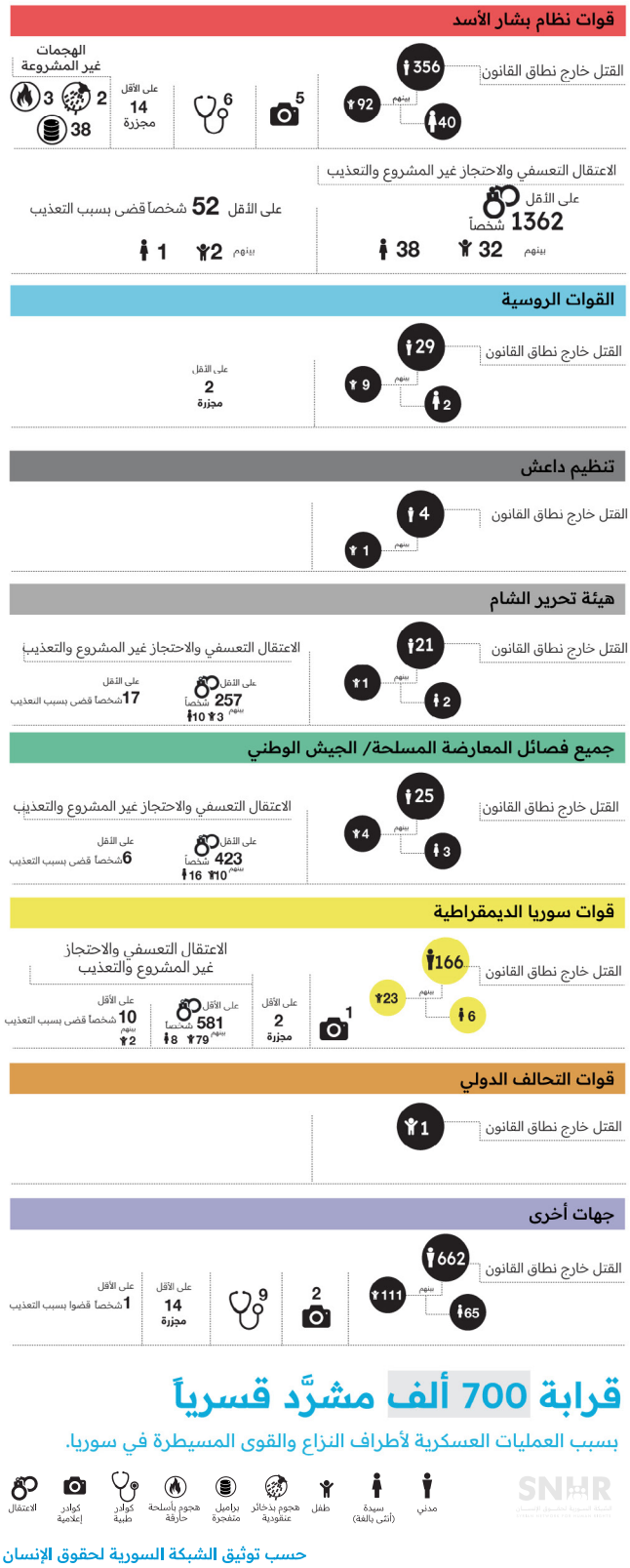

حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

19. انفوغراف أبرز انتهاكات حقوق الإنسان على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عام 2024.

1. القتل خارج نطاق القانون:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في عام 2024 مقتل **1264 مدنياً** بينهم 242 طفلاً و118 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، يتوزعون على النحو التالي:

مقتل 1264 مدنياً على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عام 2024

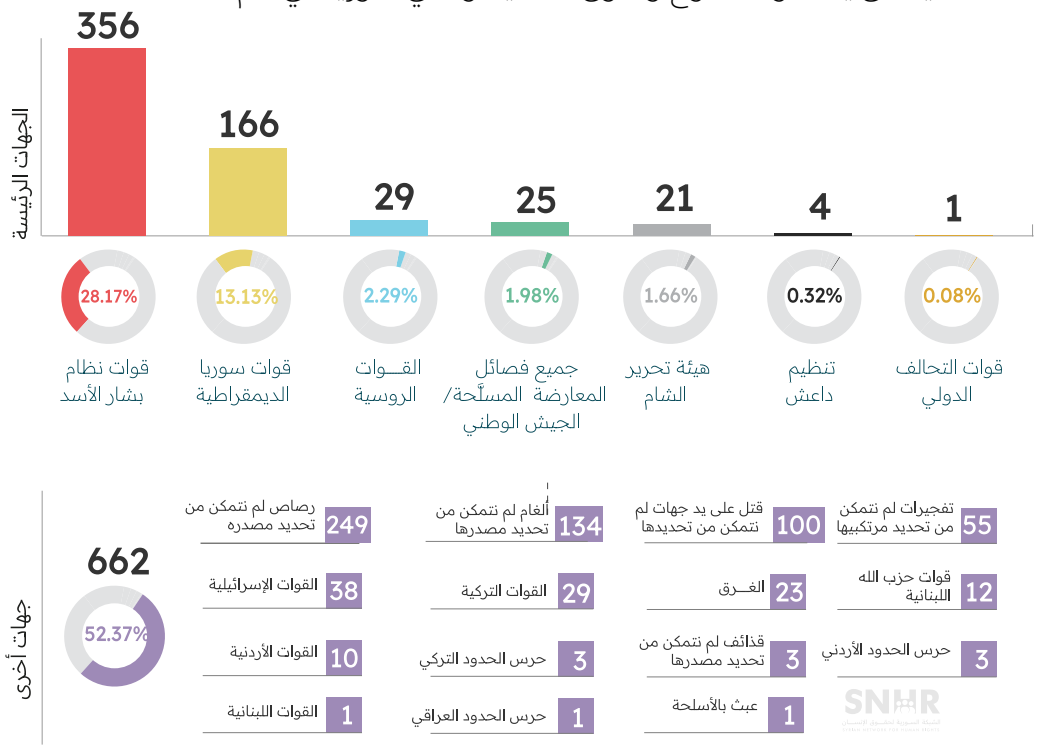

مقتل 242 طفلاً على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عام 2024

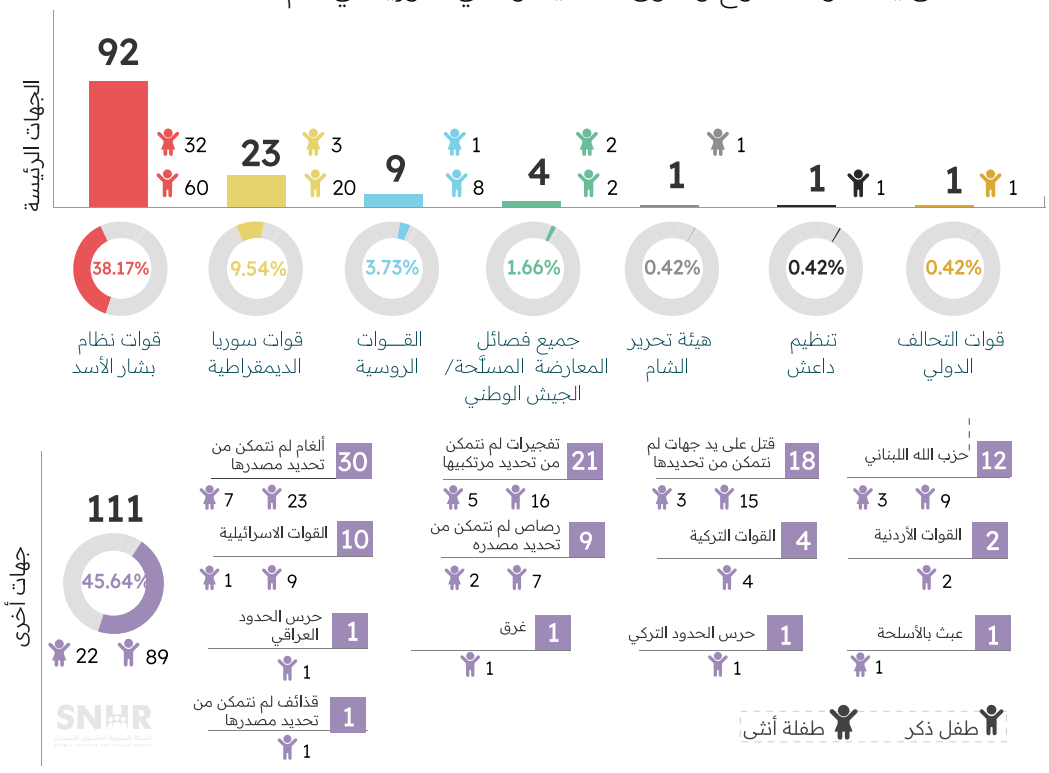

مقتل 179 أنثى على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عام 2024

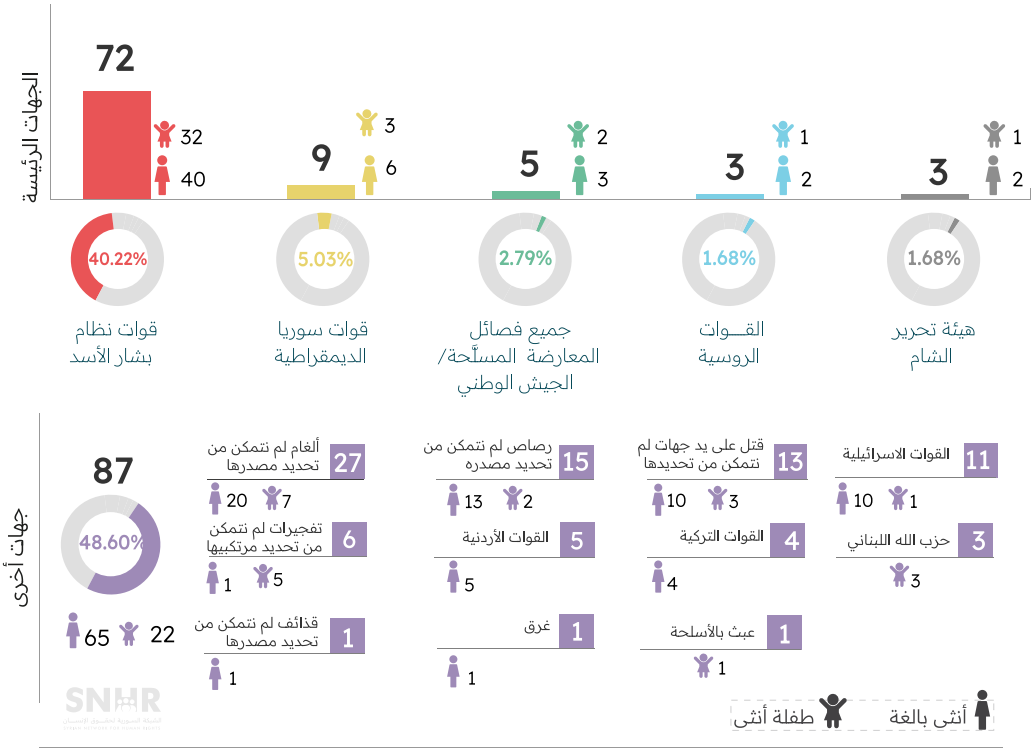

مقتل 86 شخصاً بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عام 2024

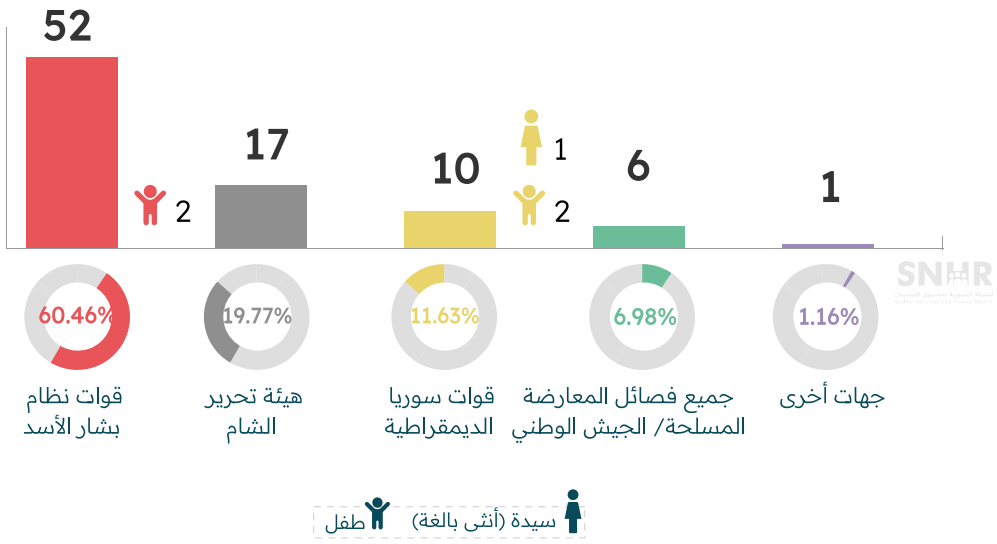

واحد: الأطراف الرئيسة:

- قوات نظام بشار الأسد (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)[20]: وثّقنا مقتل **356 مدنياً** على يد قوات نظام بشار الأسد، بينهم 92 طفلاً، و40 سيدة (أنثى بالغة).
- القوات الروسية: 29 مدنياً، بينهم 9 أطفال، و2 سيدة.
- تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): 4 مدنيين، بينهم 1 طفل.
- هيئة تحرير الشام[21]: 21 مدنياً، بينهم 1 طفل و2 سيدة.
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني[22]: 25 مدنياً، بينهم 4 أطفال، و3 سيدات.
- قوات سوريا الديمقراطية: 166 مدنياً، بينهم 23 طفلاً، و6 سيدات.
- قوات التحالف الدولي: 1 طفلاً.

---

20. نستخدم مصطلح نظام بشار الأسد بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأنَّ طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية ترتكز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد، هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس، فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط، فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية، وإنَّما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنَّها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.

وذلك مع إقرارنا بأنَّ الأمم المتحدة وهيئاتها تستخدم مصطلح الحكومة السورية بشكل عام، إلا أنّنا نعتقد أنَّه غير دقيق مطلقاً في السياق السوري.

21. صنفتها الأمم المتحدة منظمة إرهابية.

22. جميع فصائل المعارضة المسلحة: جميع الفصائل التي نشأت منذ عام 2011 في أحياء ومناطق متعددة في سوريا، الكثير منها لم يعد موجوداً، كما أنَّ الكثير منها لم يتبع لقيادة مركزية، مع نهاية عام 2017 تأسس الجيش الوطني، وتجمعت تحته فصائل المعارضة المسلحة التي بقيت موجودة حتى تأسيسه.

اثنان: جهات أخرى:

وثقنا مقتل **662 مدنياً**، بينهم 111 طفلاً، و65 سيدة على يد جهات أخرى يتوزعون على النحو التالي:

- **قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها:** 3 مدنيين، بينهم 1 طفل و1 سيدة.
- **ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها:** 134 مدنياً، بينهم 30 طفلاً و20 سيدة.
- **رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره:** 249 مدنياً، بينهم 9 أطفال و13 سيدة.
- **قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها:** 100 مدني، بينهم 18 طفلاً و10 سيدات.
- **تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها:** 55 مدنياً، بينهم 21 طفلاً و1 سيدة.
- **الغرق:** 23 مدنياً، بينهم 1 طفل و1 سيدة.
- **عبث بالأسلحة:** 1 طفل.
- **القوات الأردنية:** 10 مدنيين، بينهم 2 طفل و5 سيدات.
- **القوات اللبنانية:** 1 مدني.
- **القوات التركية:** 29 مدنياً، بينهم 4 أطفال و4 سيدات.
- **قوات حزب الله اللبناني:** 12 طفلاً.
- **القوات الإسرائيلية:** 38 مدنياً، بينهم 10 أطفال و10 سيدات.
- **حرس الحدود التركي:** 3 مدنيين، بينهم 1 طفل.
- **حرس الحدود العراقي:** 1 طفل.
- **حرس الحدود الأردني:** 3 مدنيين.

2. الاعتقال التَّعسفي والاحتجاز غير المشروع:

وثقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في عام 2024 ما لا يقل عن **2623 حالة** اعتقال تعسفي بينها 124 طفلاً و72 سيدة (أنثى بالغة)، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا **يتوزعون على النحو التالي:**

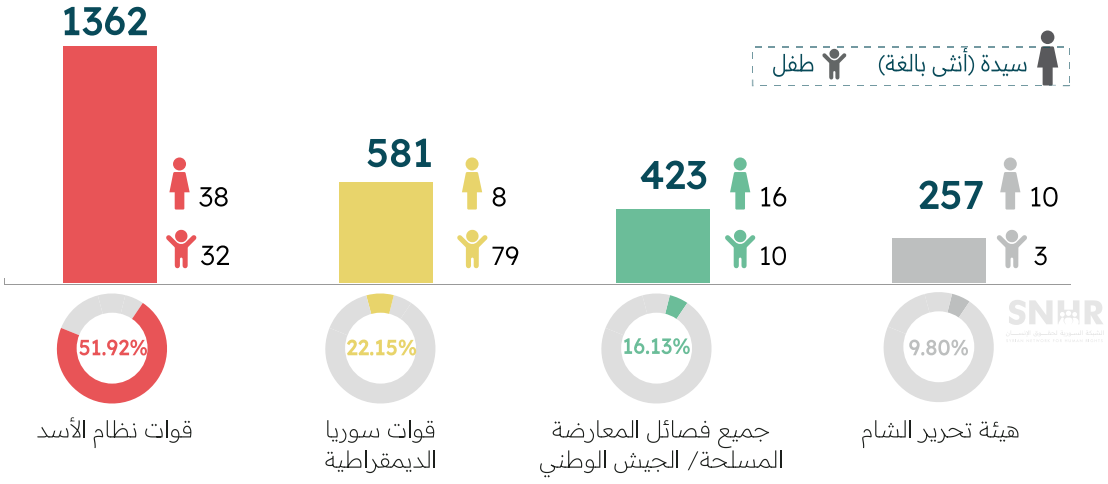

- **قوات نظام بشار الأسد:** 1362، بينهم 32 طفلاً و38 سيدة.
- **هيئة تحرير الشام:** 257، بينهم 3 أطفال، و10 سيدات.
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 423، بينهم 10 أطفال و16 سيدة.
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 581، بينهم 79 أطفال و8 سيدات.

3. استهداف الكوادر الطبية:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في عام 2024 مقتل **15 من الكوادر الطبية** بينهم 1 سيدة، يتوزعون على النحو التالي:

أولاً: الأطراف الرئيسة:

- قوات نظام بشار الأسد: 6.

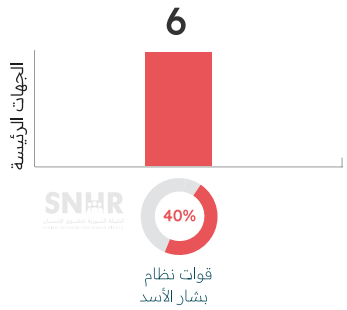

ثانياً: جهات أخرى: 9، يتوزعون على النحو التالي:

- قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها: 1.
- رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره: 4.
- القوات الإسرائيلية: 3 بينهم سيدة.
- غرق: 1.

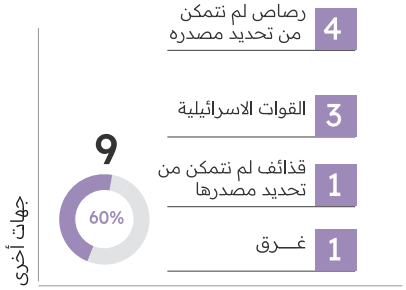

4. استهداف الكوادر الإعلامية:

وثقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في عام 2024 مقتل **6 من الكوادر الإعلامية**، يتوزعون على النحو التالي:

أولاً: الأطراف الرئيسة:

- قوات نظام بشار الأسد: 5.
- قوات سوريا الديمقراطية: 1.

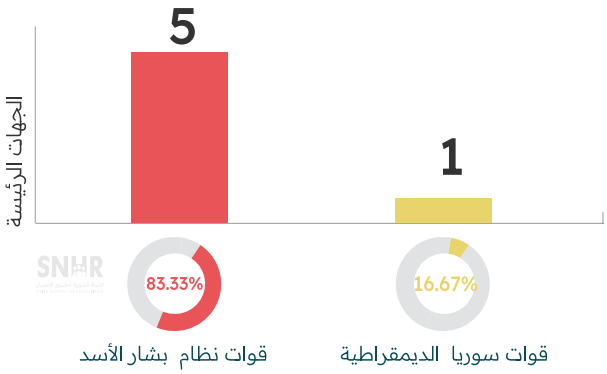

5. الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في عام 2024 ما لا يقل عن **197 حادثة اعتداء** على مراكز حيويَّة مدنيَّة، توزعت هذه الهجمات بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

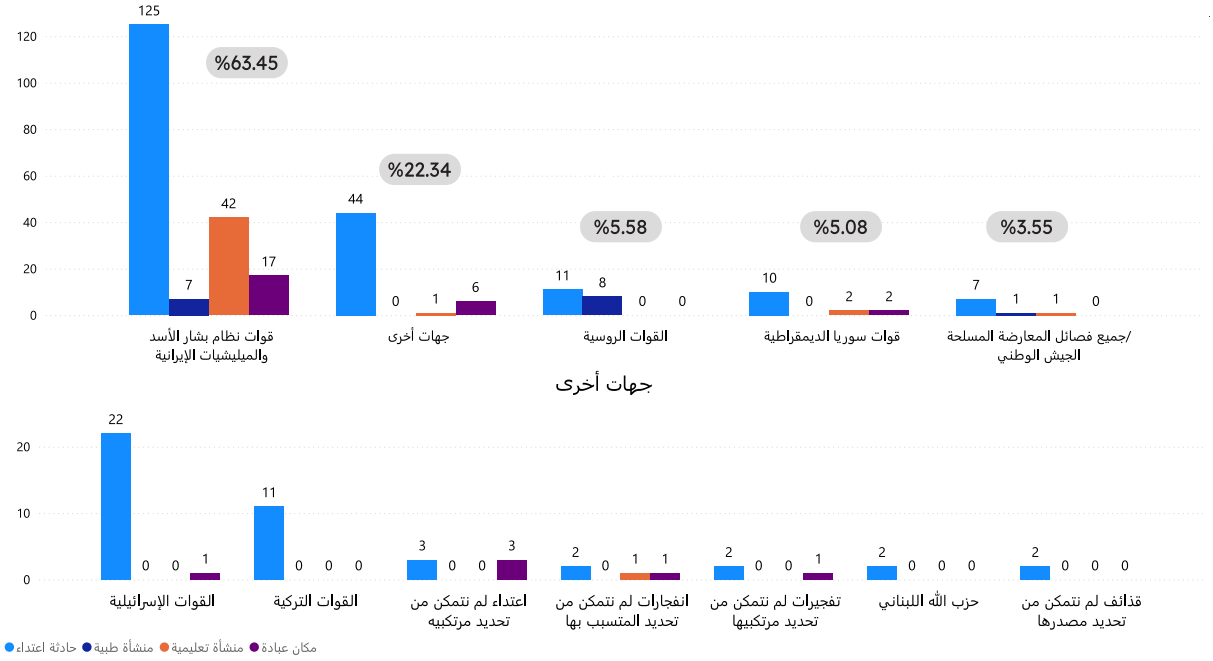

أولاً: الأطراف الرئيسة:

- قوات نظام بشار الأسد (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): 125
- القوات الروسية: 11
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني: 7
- قوات سوريا الديمقراطية: 10

ثانياً: جهات أخرى:

ارتكبت **44 حادثة اعتداء**، توزعوا على النحو التالي:

- انفجارات لم نتمكن من تحدد المتسبب بها: 2
- اعتداء لم نتمكن من تحديد مرتكبيه: 3
- تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 2
- قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها: 2
- القوات التركية: 11
- حزب الله اللبناني: 2
- القوات الإسرائيلية: 22

6. الهجمات غير المشروعة:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في عام 2024، **2 هجومان** استخدمت فيهما الذخائر العنقودية، نفذتهما قوات نظام بشار الأسد في محافظة حلب، تسبَّبا في إصابة قرابة **11 شخصاً** بينهم 5 أطفال و2 سيدة.

- كما سجلنا ما لا يقل عن **3 هجمات بأسلحة حارقة**، كانت جميعها على يد قوات نظام بشار الأسد، وتسببت في مقتل 1 مدني وإصابة آخر.
- سجلنا القاء طيران نظام الأسد المروحي وثابت الجناح ما لا يقل عن **38 برميلاً متفجراً**، على محافظات إدلب وحماة، وتسببت في مقتل 5 مدنيين بينهم 3 سيدة (أنثى بالغة).

7. التشريد القسري:

وفق تقديرات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان فقد تسببت العمليات العسكرية لأطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في نزوح قرابة **700 ألف مدني** في عام 2024.

المبحث الثاني: مقارنة بين أبرز أنماط انتهاكات حقوق الإنسان في عامي 2023 و2024:

مقارنة بين حصيلة الضحايا المدنيين، الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عامي 2023 و2024:

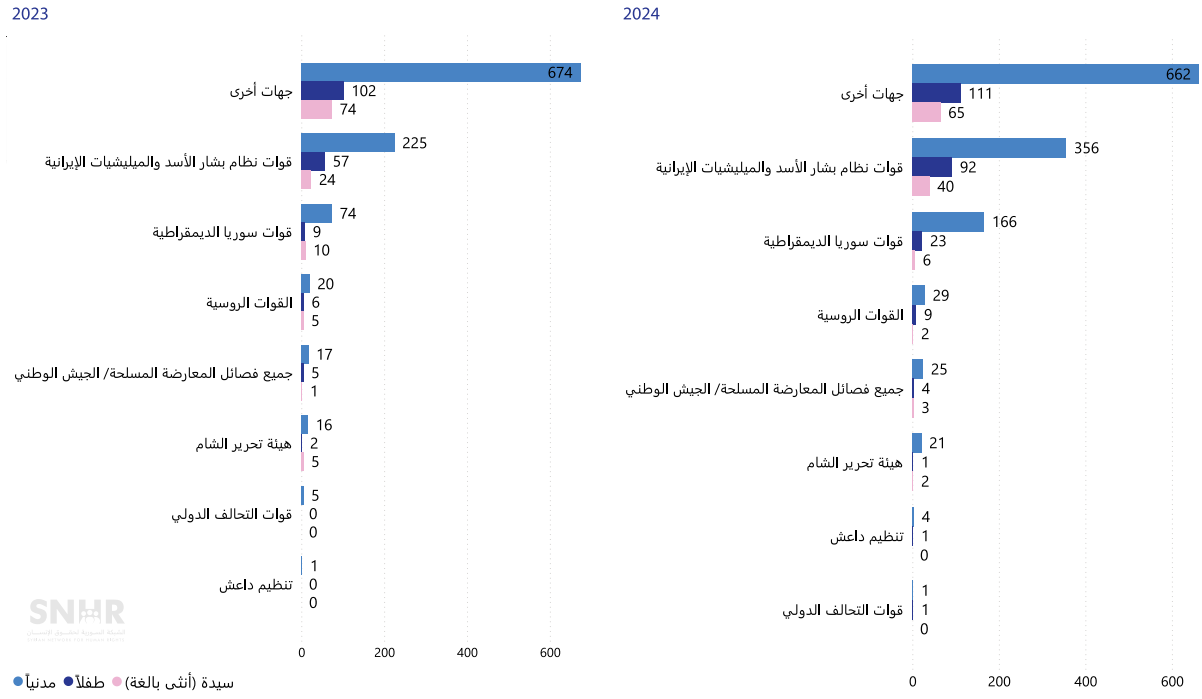

مقارنة بين حصيلة الضحايا بسبب التَّعذيب، الذين قضوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عامي 2023 و2024:

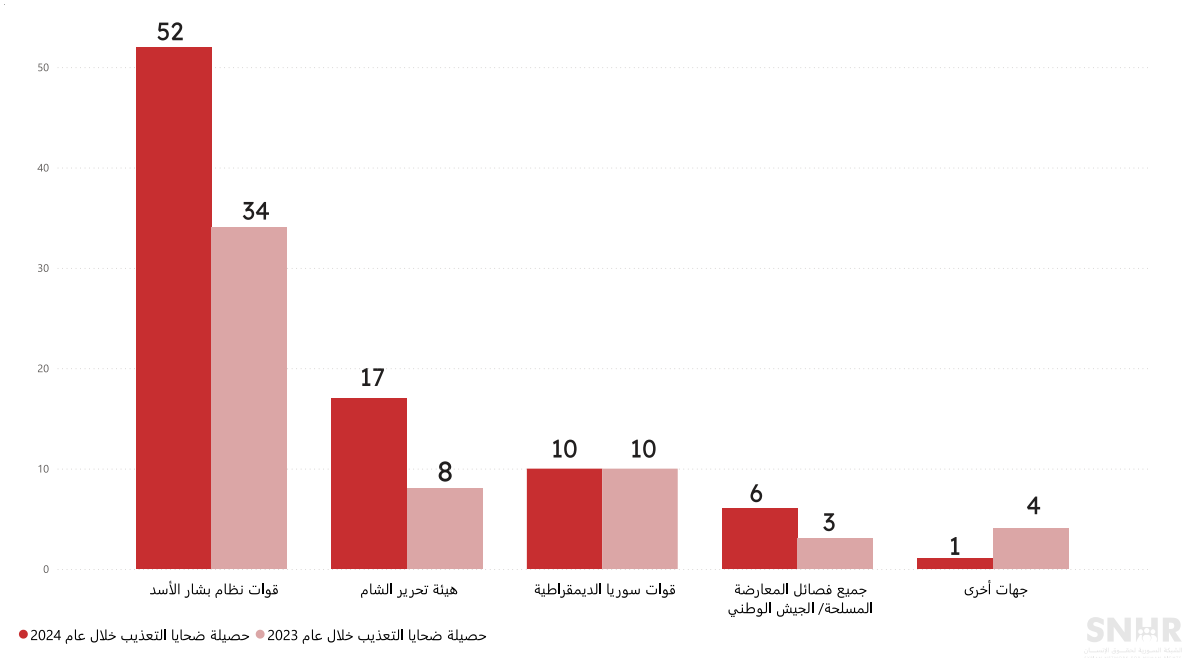

مقارنة بين حصيلة حالات الاعتقال التعسفي على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عامي 2023 و2024:

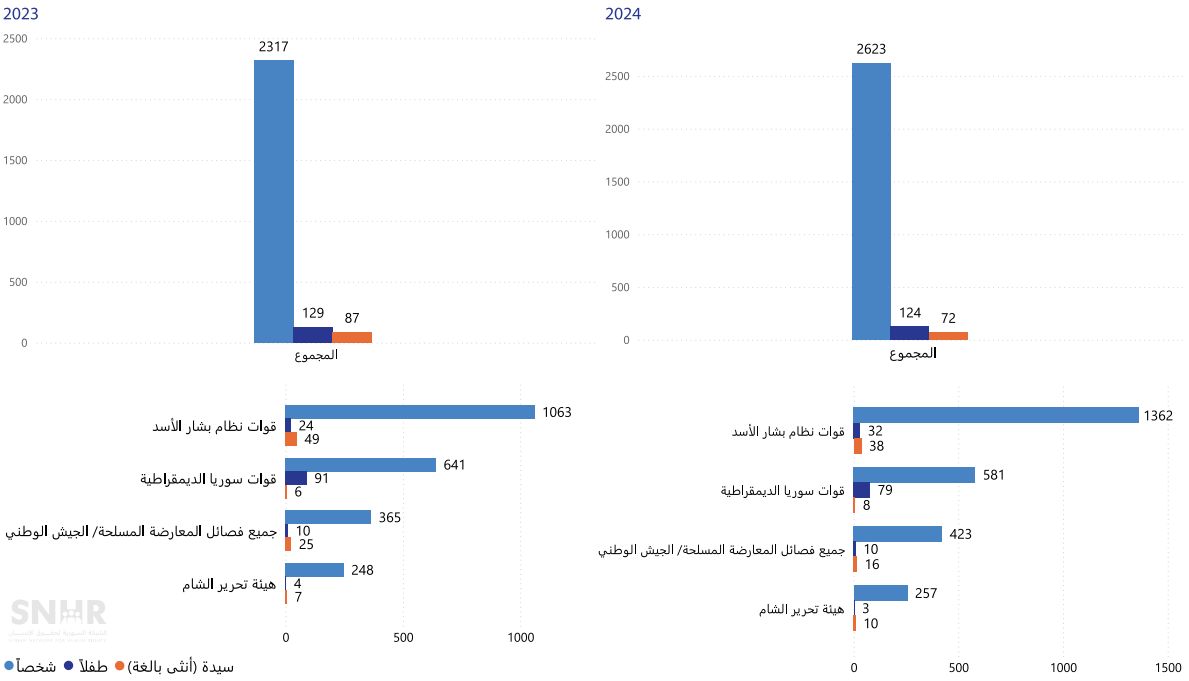

مقارنة بين حصيلة ضحايا الكوادر الطبية، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عامي 2023 و2024:

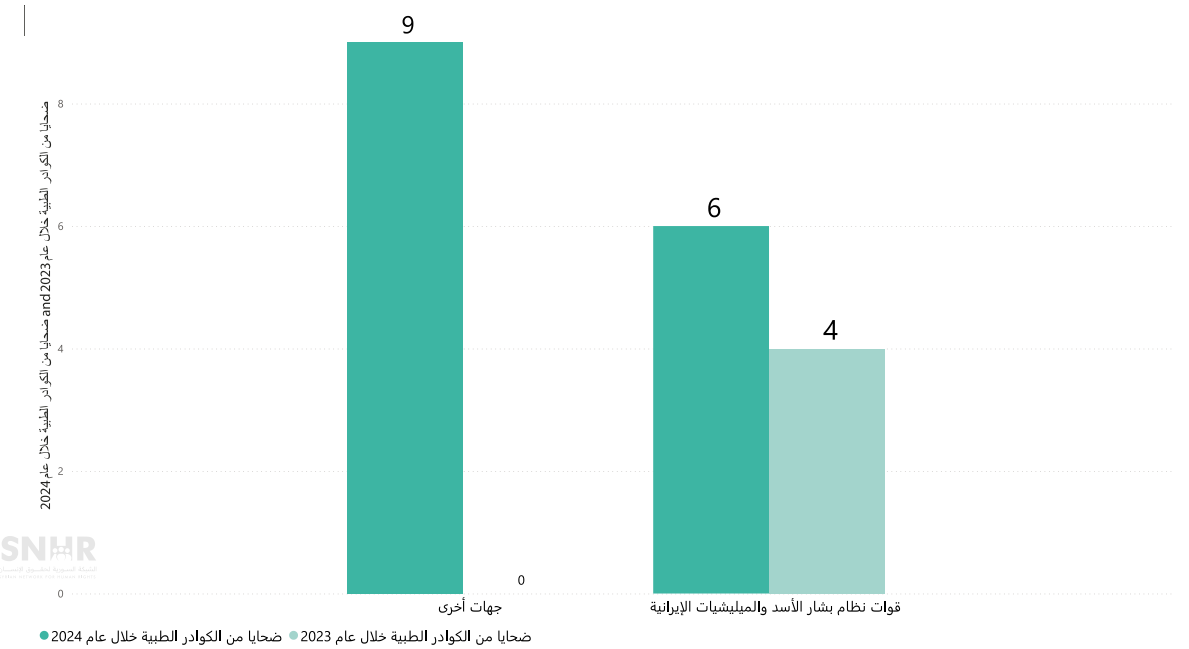

مقارنة بين حصيلة ضحايا الكوادر الإعلامية، الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عامي 2023 و2024:

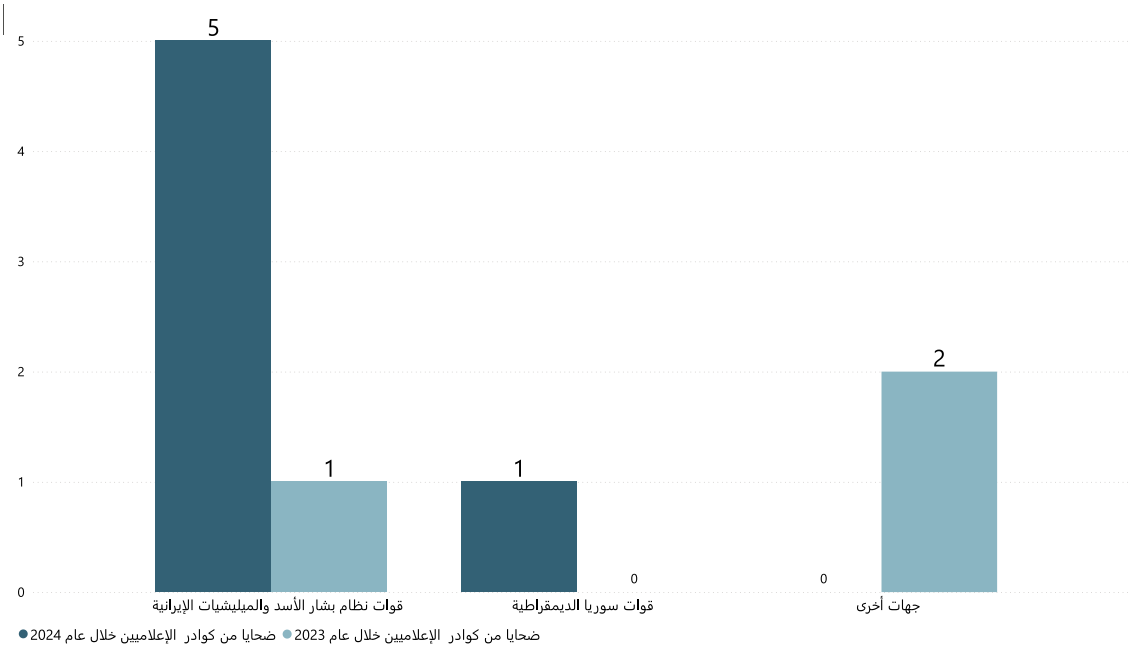

مقارنة بين حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عامي 2023 و2024:

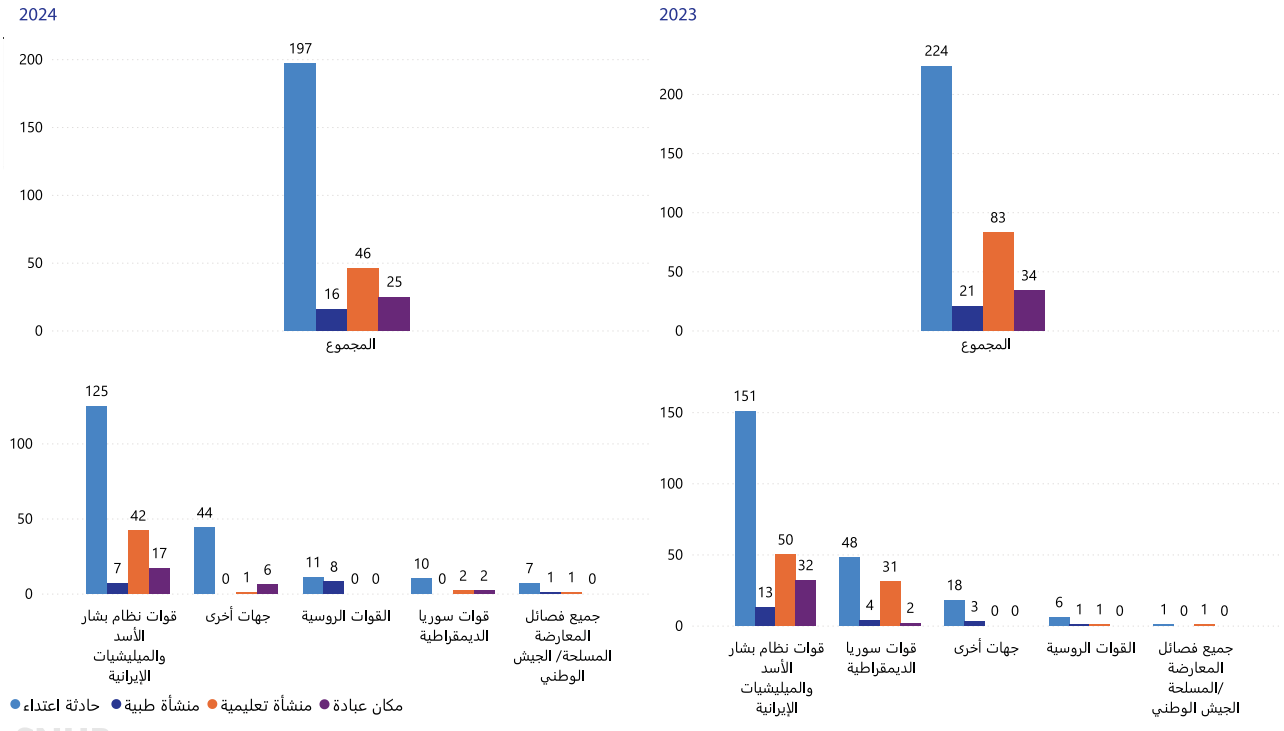

مقارنة بين حصيلة الهجمات غير المشروعة، التي نفَّذتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عامي 2023 و2024:

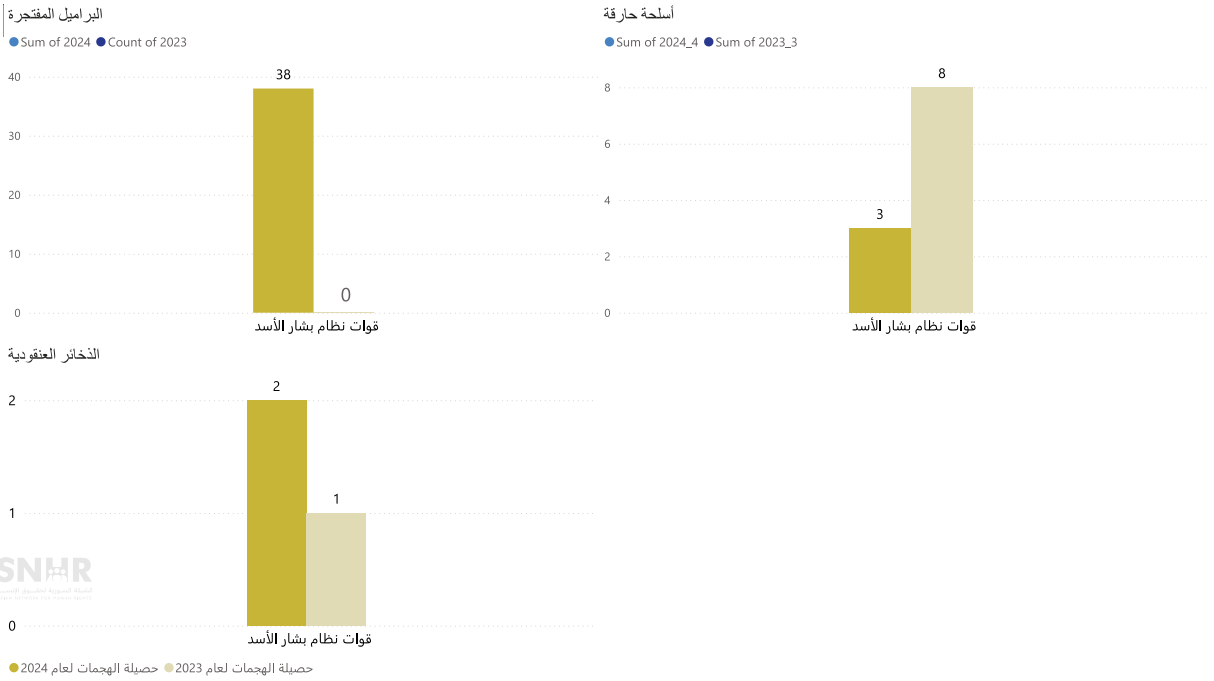

المبحث الثالث: استعراض أبرز انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات نظام بشار الأسد في عام 2024:

ألف: قوات نظام بشار الأسد (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

أولاً: الانتهاكات في معاملة المدنيين والمقاتلين العاجزين عن القتال:

أ. المجازر وأعمال القتل خارج نطاق القانون:

خلال عام 2024، واصلت قوات نظام بشار الأسد ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، لا سيما بحقّ المدنيين في المناطق الخارجة عن سيطرتها. وتجلّت الانتهاكات بشكل واضح في المجازر وأعمال القتل التي نفذتها قوات النظام عبر القصف العشوائي أو الانتقامي، والاشتباكات المسلحة، بالإضافة إلى الانتهاكات الموجهة ضد المقاتلين العاجزين عن القتال.

القصف العشوائي وأعمال القتل واسعة النطاق:

- **استمرار القصف العشوائي:** استهدفت قوات نظام بشار الأسد بشكل ممنهج مناطق مأهولة بالسكان في الشمال السوري، لا سيما في محافظات إدلب، حلب، وحماة، متسببة في سقوط عشرات الضحايا المدنيين.

- **أبرز المناطق المستهدفة:**
  - قرية كفريا وأطرافها في ريف إدلب الشمالي.
  - قرية الدحلة شرق محافظة دير الزور.

- **التصعيد العسكري الانتقامي:**
  - في تشرين الأول/أكتوبر 2024، شهد شمال غرب سوريا تصعيداً عسكرياً من قبل قوات الحلف السوري الروسي. طالت الهجمات مناطق بعيدة عن خطوط التماس، مع استخدام الأسلحة الثقيلة كقذائف المدفعية.
  - بعد إطلاق عملية "**ردع العدوان**" في 27 تشرين الثاني/نوفمبر، كثفت قوات النظام عملياتها الانتقامية ضد المناطق التي استعادت المعارضة السيطرة عليها.
  - وثقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بين 27 تشرين الثاني/نوفمبر و8 كانون الأول/ديسمبر مقتل **223 مدنياً**، بينهم 65 طفلاً و28 سيدة، نتيجة القصف الجوي والمدفعي ورصدنا استخدام ذخائر عنقودية، وذخائر حارقة، وبراميل متفجرة.

الوفيات الناتجة عن إصابات سابقة:

وفاة مدنيين، بينهم أطفال ونساء، متأثرين بإصابات ناتجة عن قصف عشوائي سابق. أبرز الحوادث:

- وفاة أطفال نتيجة إصابات تعرضوا لها في قصف مدفعي على مدرسة في قرية آفس في ريف إدلب الشرقي نهاية عام 2023.
- وفاة عدد من النساء نتيجة إصابات سابقة في مناطق مثل إدلب ودير الزور.

حوادث إطلاق النار والاشتباكات الداخلية:

- **ضحايا الرصاص المباشر:** سُجلت حالات قتل لمدنيين، بينهم أطفال، برصاص عناصر تابعة للنظام. كما سجلنا مقتل **2 مدنيا** برصاص قناص.

- **ضحايا الاشتباكات الداخلية:** وثقت الشَّبكة حوادث إطلاق نار داخلي بين قوات النظام، مثل اشتباكات بين قوات الأمن العسكري وقوات أمن الدولة في مدينة الصنمين، ريف درعا الشمالي، ما أدى إلى مقتل مدنيين بينهم نساء.

إحصائيات عام 2024

- **إجمالي الضحايا المدنيين على يد قوات النظام:**
- **قتل 356 مدنياً**، بينهم:
  - 92 طفلاً.
  - 40 سيدة (أنثى بالغة).
- **من بين الضحايا:**

  2 مدني قتلا برصاص قناص.
- **عدد المجازر المرتكبة:** 14 مجزرة.

- **النسبة الإجمالية للأطفال والنساء بين الضحايا:**

  بلغت 37 %، مما يشير إلى تعمد استهداف الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

مقارنة مع عام 2023

- **إجمالي الضحايا في عام 2023:**
- **قتل 225 مدنياً**، بينهم:
  - 57 طفلاً.
  - 24 سيدة (أنثى بالغة).
- **عدد المجازر المرتكبة:** 5 مجازر.

دلالات الانتهاكات:

- **تصعيد عنيف ومستمر:** ارتفاع عدد القتلى المدنيين والمجازر في عام 2024 مقارنة بعام 2023 يظهر تصعيداً عسكرياً واضحاً، خاصة خلال الشهر الأخير من حكم نظام بشار الأسد.
- **الاستهداف المتعمد للمدنيين:** النسبة الكبيرة للأطفال والنساء بين الضحايا تدل على عدم التمييز في استهداف المدنيين، وهو انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي الإنساني.
- **تكثيف استخدام الأسلحة المحرمة:** ازدياد استخدام الذخائر العنقودية والحارقة، رغم الحظر الدولي، يعكس تجاهل النظام الكامل للقوانين الدولية.

تحليل بيانات حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد نظام بشار الأسد في عام 2024

توزيع الضحايا المدنيين حسب الأشهر:

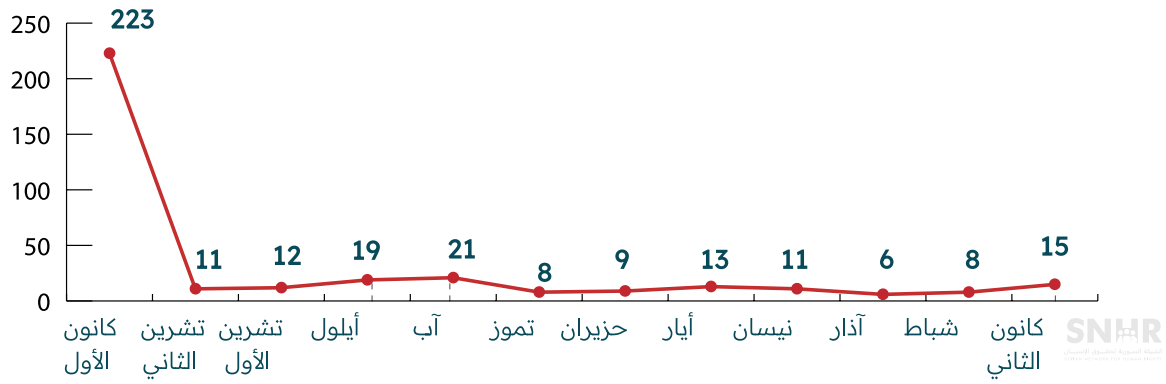

تحليل المخطط البياني والتوزيع الزمني:

1. التصعيد الكبير في كانون الأول/ديسمبر:

تظهر البيانات تصاعداً كبيراً في حصيلة الضحايا في شهر كانون الأول/ديسمبر (**223 ضحية**)، وهو ما يمثل أكثر من 62 % من إجمالي حصيلة الضحايا في العام.

- **سبب التصعيد:**

- التصعيد العسكري الأخير الذي شنه نظام بشار الأسد وقوات الحلف السوري الروسي كرد فعل انتقامي على عملية "ردع العدوان"، والتي بدأت في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وشهدت انهياراً تدريجياً في سيطرة النظام.
- استخدام الأسلحة الثقيلة مثل المدفعية، راجمات الصواريخ، والذخائر العنقودية والحارقة، إلى جانب الهجمات الجوية، والبراميل المتفجرة، أدى إلى زيادة كبيرة في عدد الضحايا المدنيين، خصوصاً في شمال ووسط سوريا.

2. انخفاض عدد الضحايا في الشهور السابقة:

الأشهر من شباط/فبراير إلى تشرين الثاني/نوفمبر شهدت نسباً أقل نسبياً من الضحايا، حيث تتراوح بين 6 و21 ضحية شهرياً.

- يُعزى ذلك إلى انخفاض نسبي في العمليات العسكرية المباشرة لنظام الأسد خلال معظم فترات العام قبل التصعيد الأخير.

3. الزيادة الملحوظة في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر:

شهد شهر آب/أغسطس ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الضحايا إلى 21، تلاه شهر أيلول/سبتمبر بـ 18 ضحية.

- هذه الزيادة مرتبطة بتكثيف الهجمات الانتقامية بعد وقوع عمليات محدودة من المعارضة المسلحة على خطوط التماس، وردّ النظام باستهداف المناطق المدنية.

انتهاكات إضافية: حرمان الأهالي من شهادات الوفاة:

- **عدم تسجيل الضحايا رسمياً:**

- منذ بدء الحراك الشعبي في عام 2011، رفض نظام بشار الأسد تسجيل غالبية ضحايا القتل خارج نطاق القانون في دوائر السجل المدني الرسمية.
- أُجبر الأهالي على العيش في حالة من الغموض حول مصير ذويهم، مع عدم الاعتراف بوفاتهم رسمياً.

- **أسباب الامتناع عن تسجيل الوفيات:**

1. الخوف من التبعات الأمنية:

كان ذوو الضحايا يخشون طلب شهادات الوفاة خوفاً من ربطهم بمعارضين للنظام أو "إرهابيين" كما يصنفهم النظام.

2. الخوف من الملاحقة:

تسجيل الضحية كمعارض أو معتقل سابق يعرض العائلة لملاحقة أمنية من قبل الأجهزة الأمنية.

3. التشريد القسري:

القسم الأكبر من عائلات الضحايا نزحوا داخلياً أو لجؤوا إلى خارج مناطق سيطرة النظام، مما حال دون قدرتهم على متابعة الإجراءات الرسمية.

- **عواقب الامتناع عن تسجيل الوفيات:**

حرمان عائلات الضحايا من حقوقهم القانونية مثل:

- إثبات الوصاية.
- الحصول على الإرث.
- التصرف في أملاك الضحايا.

استمرار المعاناة النفسية والاجتماعية للعائلات بسبب الغموض المحيط بمصير أحبائهم.

ب: الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير المشروع في سوريا عام 2024:

مقدمة:

واصلت قوات نظام بشار الأسد في عام 2024 تنفيذ حملات اعتقال تعسفي شملت جميع المناطق الخاضعة لسيطرته. هذه العمليات، التي ارتكبت بشكل منهجي، تعكس استمرار النظام في استخدام الاعتقال كأداة قمعية لإخضاع السكان المدنيين واستهداف فئات محددة بناءً على اعتبارات سياسية وأمنية واقتصادية. شاركت أجهزة أمنية متعددة في تنفيذ هذه الحملات، من أبرزها:

- شعبة الأمن العسكري.
- شعبة أمن الدولة.
- المخابرات الجوية.
- الأمن السياسي.

كما شاركت وحدات عسكرية مثل "الفرقة الرابعة"، والميليشيات المحلية، وإدارة الأمن الجنائي، في عمليات اعتقال جماعية دون مراعاة أي معايير قانونية.

أبرز خلفيات وأنماط الاعتقال في عام 2024:

1. الضغط على أقارب مطلوبين:

استهدفت هذه العمليات ذوي الأشخاص المطلوبين بهدف الضغط عليهم لتسليم أنفسهم. شملت هذه الاعتقالات سيدات وأطفالاً، مثل اعتقال سيدتين وطفلين في بلدة كناكر في ريف دمشق.

2. التخلف عن أداء الخدمة العسكرية:

شنَّ النظام حملات واسعة استهدفت الشباب المتخلفين عن أداء الخدمة العسكرية الإلزامية والاحتياطية. وقعت معظم هذه العمليات في دمشق، ريف دمشق، حلب، وحماة، حيث تم توقيف مئات المدنيين على الحواجز أو أثناء المداهمات.

3. التعبير عن الرأي وانتقاد الأوضاع المعيشية:

وثقت الشَّبكة اعتقال **34 شخصاً**، بينهم 3 سيدات، بسبب انتقادهم الأوضاع المعيشية أو تأييدهم لحراك السويداء، خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وجهت إليهم تهم تتعلق بقانون الجريمة المعلوماتية.

4. الابتزاز المادي:

رصدت حالات اعتقال استهدفت مدنيين يتلقون حوالات مالية من الخارج، بحجة **"التعامل بالعملة الأجنبية"**. تركزت هذه الاعتقالات في دمشق، حلب، وحماة، حيث تم إطلاق سراح المحتجزين بعد دفع مبالغ مالية ضخمة.

5. اعتقالات مرتبطة بالعبور غير الشرعي للحدود:

استهدف النظام أشخاصاً أثناء محاولتهم العبور إلى لبنان بطرق غير شرعية، خاصة عبر محافظة حمص وريف دمشق.

6. اعتقالات العائدين:

طالت الاعتقالات العائدين من مناطق النزوح، أو اللاجئين العائدين من لبنان، خاصة أولئك الذين حاولوا الفرار من الغارات الإسرائيلية على لبنان منذ أيلول/سبتمبر 2024. وفقاً للشَّبكة، وثقت **236 حالة** اعتقال تعسفي بين العائدين، بينهم 8 أطفال و19 سيدة.

7. الاعتقالات بغرض التجنيد القسري:

- **حملات التجنيد القسري:**

خلال العام، استخدمت الأجهزة الأمنية وقوات الجيش التابعة للنظام الاعتقال كوسيلة لتجنيد الشباب قسراً في صفوف الجيش. استهدفت هذه الحملات بشكل رئيس:

- المدنيين العائدين من الخارج أو من مناطق النزوح.
- الشباب الذين حاولوا الهروب من الخدمة الإلزامية.
- الأطفال في بعض المناطق الريفية.

- **ذروة حملات التجنيد:**

بدأت هذه الحملات بالتصعيد في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، تزامناً مع معركة "ردع العدوان"، وبلغت ذروتها في كانون الأول/ديسمبر، حيث شنت الأجهزة الأمنية حملات اعتقال استهدفت مئات الشباب والأطفال لإرسالهم إلى خطوط القتال في شمال سوريا. قدرت الشَّبكة أنَّ نحو **1000 شخص** تم اعتقالهم ونقلهم مباشرة إلى الجبهات دون تدريب.

8. استهداف المدنيين على صلات قربى أو علاقات خارجية:

تم توقيف مدنيين على خلفية صلات قربى مع معارضين سياسيين أو اتصالات بأشخاص يقيمون في مناطق سيطرة الأطراف الأخرى، أو أثناء مراجعة مراكز الهجرة والجوازات لاستخراج وثائق سفر.

الإحصائيات وحصيلة الاعتقالات في عام 2024

حصيلة عام 2024[23]:

- **اعتقل نظام الأسد 1362 شخصاً**، بينهم:
  - 32 طفلاً.
  - 38 سيدة.
- أفرج عن **1239 شخصاً**، بينما لا يزال **123 شخصاً** قيد الاحتجاز أو الإخفاء القسري.

مقارنة بعام 2023:

- **اعتقل نظام الأسد 1063 شخصاً**، بينهم:
  - 24 طفلاً.
  - 49 سيدة.

تحليل بيانات حصيلة حالات الاعتقال التعسفي على يد نظام بشار الأسد في عام 2024

1. توزع الاعتقالات شهرياً:

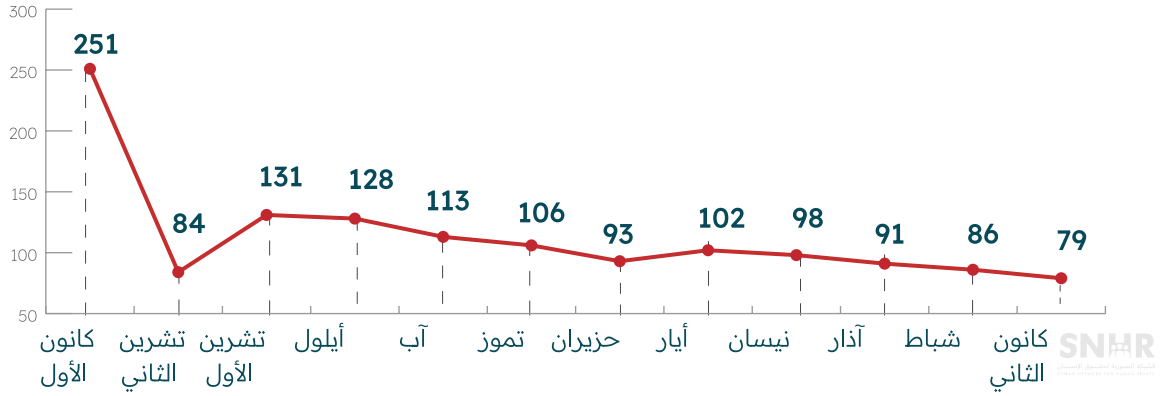

23. تشير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنَّ أي اختلاف بين البيانات الصادرة في التقارير الدورية والتقرير السنوي الحالي يعود إلى تسجيل الفريق لحالات جديدة أو إنهاء التحقق من حالات وحوادث اعتقال حصلت خلال عام 2024 وتمت إضافتها لبيانات الشهر الواقعة فيه.

2. التحليل:

- **الزيادة التدريجية:** لوحظ تصاعد تدريجي في عدد حالات الاعتقال من كانون الثاني/يناير وحتى تشرين الأول/أكتوبر، حيث بلغ المعدل الوسطي للاعتقالات نحو **105 حالات شهرياً.**
- **ذروة الاعتقالات:** سجل شهر كانون الأول/ديسمبر أعلى عدد من الحالات بـ **251 حالة**، وهو ما يعادل 18.4 % من الإجمالي السنوي.
  - **السبب الرئيس**: حملات التجنيد القسري المكثفة التي استهدفت الشباب والأطفال، إلى جانب موجة الاعتقالات الانتقامية ضد العائدين من لبنان.
- **اعتقالات تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر:** شهدت هذه الفترة تصعيداً حاداً بسبب إطلاق عملية "ردع العدوان"، حيث استخدمت قوات النظام الاعتقال كوسيلة للانتقام وتأمين خطوط الجبهة.

عمليات الإفراج في عام 2024:

- **حصيلة عمليات الإفراج قبل سقوط نظام بشار الأسد:**

سجلنا في عام 2024 وقبل إطلاق إدارة العمليات العسكرية عملية ردع العدوان، إخلاء قوات نظام بشار الأسد سبيل ما لا يقل عن **194 شخصاً** بينهم 15 طفلاً و21 سيدة، توزعت:

- **13 شخصاً**، أفرج عنهم بموجب مرسوم العفو رقم 7 لعام 2022، ونشير إلى أنّ سريان مفعول مرسوم العفو رقم 7/ 2022، حتى تاريخ سقوط نظام الأسد كان مرتبطاً بانتهاء مدة الأحكام الخاصة بالمحتجزين الذين شملهم العفو بشكل جزئي.
- **36 شخصاً**، أفرج عنهم بعد انتهاء أحكامهم التعسفية، ولم يرتبط الإفراج عنهم بمراسيم العفو.
- **145 شخصاً**، بينهم 15 طفلاً و21 سيدة، أفرج عنهم من الأفرع الأمنية دون خضوعهم لأية محاكمات.

- **الإفراج عن المعتقلين عقب عملية "ردع العدوان" وسقوط نظام بشار الأسد:**

في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أطلقت إدارة العمليات العسكرية عملية ردع العدوان التي أدت إلى استعادة السيطرة على مدن كانت تحت سيطرة نظام الأسد.

- تزامنت استعادة إدارة العمليات العسكرية المدن مع فتح السجون والفروع الأمنية بشكل مباشر، حيث أُطلق سراح جميع المحتجزين.
- قدرت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان عدد المُفرج عنهم من جميع السجون ومراكز الاحتجاز بنحو **24,000 شخص.**

انتهاكات مرتبطة بمن لم يفرج عنهم:

- **عدم تسليم الجثامين:** استمر النظام، حتى أيامه الأخيرة، في اتباع سياسة الإخفاء القسري. من بين الضحايا الذين قُتلوا تحت التعذيب أو نتيجة الإعدام، لم تُسلم جثامين الغالبية العظمى لذويهم.
- **التسجيلات الوهمية في السجل المدني:** قام النظام بتسجيل المختفين قسرياً على أنّهم متوفون في السجل المدني، دون ذكر سبب الوفاة أو تسليم الجثث.

الآثار الاجتماعية والإنسانية للاعتقالات في 2024

1. العواقب على العائلات:

- **الضغط المالي:** ابتزاز العائلات مادياً لإطلاق سراح أقاربهم، مما دفع العديد منهم إلى بيع ممتلكاتهم أو الاستدانة.
- **الخوف والترهيب:** استخدام الاعتقالات كأداة لإرهاب السكان وترسيخ سيطرة النظام.

2. التأثير على العائدين واللاجئين:

- **اللاجئون العائدون:** رُصدت اعتقالات واسعة النطاق بحقّ اللاجئين الذين عادوا قسراً من لبنان أو هرباً من الغارات الإسرائيلية. كثير من هؤلاء تم احتجازهم فور دخولهم سوريا.
- **العائدون إلى مناطقهم الأصلية:** واجه المدنيون العائدون إلى ديارهم في المناطق الخاضعة للنظام اعتقالات وملاحقات، خاصة في محافظات دمشق، حمص، وحلب.

تحليل شامل لحملات الاعتقال والإفراجات:

1. سياسات النظام قبل سقوطه:

- اعتمد النظام على الاعتقال كوسيلة قمع رئيسة، استهدفت فئات واسعة من المدنيين بذرائع متعددة، أبرزها التخلف عن الخدمة العسكرية، الاتصال بأطراف معارضة، أو محاولة الفرار من البلاد.
- استخدام الاعتقال لتحقيق مكاسب اقتصادية، عبر ابتزاز العائلات مادياً للإفراج عن أقاربهم.

2. بعد سقوط النظام:

- كشف فتح السجون والفروع الأمنية عن أبعاد الكارثة الإنسانية المرتبطة بالمختفين قسرياً. أعداد كبيرة من الضحايا كانوا قد قضوا تحت التعذيب أو الإعدام الميداني، ودفنوا في مقابر جماعية.
- الإفراج عن نحو **24,000 شخص** لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي المعتقلين والمختفين قسرياً، مما يبرز الحاجة إلى تحقيق العدالة والكشف عن مصير المفقودين.

3. ضرورة المساءلة والعدالة:

توضح هذه الوقائع ضرورة ضمان محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات، وتوفير الدعم للمفرج عنهم وعائلاتهم، بما يشمل التعويضات النفسية والمالية، والكشف عن مصير المختفين قسرياً.

ت: التعذيب داخل مراكز الاحتجاز في عام 2024:

التعذيب كأداة قمع مستمرة:

تُعد عملية الاعتقال التعسفي في سوريا أقرب إلى الاختطاف، حيث تبدأ من لحظة احتجاز الضحية بظروف غير قانونية، وتتحول إلى دوامة لا تنتهي من التعذيب المنهجي داخل مراكز الاحتجاز. وقد استمرت ممارسات التعذيب في عام 2024 داخل مراكز الاحتجاز التابعة لقوات نظام بشار الأسد والمستشفيات العسكرية التابعة لها. هذه الممارسات، التي تُعد من أبشع الجرائم ضد الإنسانية، شملت:

- **التعذيب الجسدي:** استخدام أساليب عنيفة تسببت في إصابات دائمة، وفقدان للحياة في بعض الحالات.
- **التعذيب النفسي:** حرمان المحتجزين من النوم، وتهديدهم المستمر، وإهانتهم بأساليب مهينة.
- **العنف الجنسي:** استُخدم كسلاح قمع، ولم يستثنِ الأطفال أو النساء أو حتى الرجال.
- **إهمال الرعاية الصحية:** تُرك المعتقلون يعانون من أمراض وإصابات دون أي علاج، وهو شكل من أشكال التعذيب الممتد الذي يؤدي إلى الوفاة.

الظروف المأساوية داخل مراكز الاحتجاز:

- **غياب الرعاية الطبية**: العديد من المحتجزين تُركوا يعانون من إصابات جسدية ونفسية دون تقديم أي علاج، مما يُعد شكلاً من التعذيب المزمن.
- **عدم التمييز:** شملت الانتهاكات جميع المعتقلين، بغض النظر عن عمرهم أو حالتهم الصحية، بما في ذلك الأطفال، النساء، الكهول، وذوو الاحتياجات الخاصة.
- **استمرار المنهجية منذ 2011**: تشير التقارير إلى أنَّ نظام بشار الأسد لم يغيّر أساليبه، واستمر في التعذيب بالوتيرة ذاتها على مدى سنوات النزاع.

التوثيق في عام 2024:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل **52 شخصاً** بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة للنظام، بينهم 2 طفل، مقارنة بـ 34 شخصاً، بينهم طفل وسيدة واحدة، في عام 2023.

من بين القتلى نتيجة التعذيب، هناك **6 لاجئين** عائدين أو معادين قسراً إلى مناطق سيطرة النظام. وقد سُلّمت جثامين 5 منهم لذويهم.

تسجيل المختفين قسرياً كمتوفين:

استمر نظام الاسد في تسجيل المختفين قسرياً في دوائر السجل المدني على أنهم متوفون دون تقديم أي تفاصيل عن أسباب الوفاة أو تسليم الجثامين، مما يعزز الشكوك حول وفاتهم نتيجة التعذيب.

تم تسجيل ما لا يقل عن **17 شخصاً** بينهم 2 طفل كمتوفين، وتعلّق الأمر بـ:

- نشطاء سياسيين.
- طلاب جامعيين.
- أفراد من العائلات ذات الصلة القربى.

عائلات الضحايا أكدت أنَّ أقاربهم كانوا بصحة جيدة وقت اعتقالهم، مما يُرجّح أنَّهم تعرضوا للتعذيب حتى الموت أو لإهمال صحي متعمد.

طبيعة الجرائم:

تشير التقارير إلى أنَّ التعذيب في مراكز الاحتجاز السورية:

- **واسع النطاق ومنهجي:** يتم تنفيذه بشكل مركزي كسياسة رسمية، وليس نتيجة أفعال فردية معزولة.
- **جرائم ضد الإنسانية:** تُظهر أدلة موثوقة أنَّ الجرائم المرتكبة تدخل ضمن إطار الجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك التعذيب الممنهج، الإعدام خارج نطاق القانون، والإخفاء القسري.

تحليل المعلومات والنتائج:

أبرز النقاط المميزة لعام 2024:

1. **استهداف اللاجئين العائدين:** استمرت ممارسات التعذيب ضد اللاجئين العائدين قسراً إلى سوريا[24] ، مما يشير إلى استمرار غياب أي ضمانات أمان للعائدين.
2. **تزايد الوفيات داخل مراكز الاحتجاز:** سجلت وفيات جديدة نتيجة التعذيب أو الإهمال الصحي، مع استمرار تسجيل الوفيات كأرقام في السجل المدني دون تفاصيل.
3. **غياب المحاسبة:** لم يقم النظام بأي تحقيق جدي أو محاسبة للمتورطين، رغم القرارات الأممية والتقارير الحقوقية.

24. الشبكة السورية لحقوق الإنسان، "إدانة لاحتجاز قوات النظام السوري لاجئ تم إعادته قسرياً من لبنان ووفاته في أحد مشافي مدينة دمشق جراء التعذيب".

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، "إدانة لمقتل لاجئ بسبب التعذيب في مركز احتجاز تابع لقوات النظام السوري بعد إعادته قسرياً من تركيا".

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، "إدانة لاحتجاز النظام السوري الشاعر ناصر بندق وإخفائه قسريا قرابة عشرة أعوام وتسجيله كمتوفي في دوائر السجل المدني".

الآثار المترتبة:

- **نقص الثقة بالمؤسسات القانونية:** يُظهر عدم قدرة النظام على الالتزام بالقوانين الدولية والمحلية أنَّ مؤسسات الدولة مسخّرة لخدمة سياسة القمع.
- **تعزيز الحاجة إلى العدالة الدولية:** مع استمرار التعذيب والانتهاكات، تتزايد الحاجة إلى تحرك دولي لمساءلة المتورطين وضمان محاسبتهم.
- **التحديات أمام عودة اللاجئين:** تؤكد هذه الوقائع أنَّ سوريا لا تزال بيئة غير آمنة، مما يعوق أية جهود لإعادة اللاجئين أو النازحين.

ثانياً: الانتهاكات المتعلقة بتسيير الأعمال القتالية:

أ: العمليات العسكرية والهجمات غير المشروعة

1. القصف المدفعي والجوي:

في عام 2024، واصلت قوات نظام بشار الأسد تنفيذ هجمات مدفعية وجوية على مناطق مأهولة بالسكان في مختلف أنحاء سوريا. هذه الهجمات اتسمت بالاستهداف العشوائي وعدم الالتزام بمبادئ التمييز[25] والتناسب[26] المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني. وأدت هذه العمليات إلى مقتل وإصابة مئات المدنيين، بالإضافة إلى تدمير واسع في المراكز الحيوية المدنية.

أنماط الهجمات:

- **التصعيد العشوائي والمدمر:**
- تم تنفيذ هجمات باستخدام المدفعية، راجمات الصواريخ، والطيران الحربي على مناطق بعيدة عن خطوط التماس. وقد رصدت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تزامناً بين الهجمات الجوية والهجمات المدفعية، مما يوحي بتنسيق بين قوات النظام وحلفائه الروس.
- بعد 27 تشرين الثاني/نوفمبر، استعاد نظام الأسد استخدام البراميل المتفجرة، التي كانت قد توقفت منذ أربع سنوات، واستهدفت مناطق سكنية، مما زاد من معاناة المدنيين.

- **تصاعد الهجمات بعد إطلاق عملية "ردع العدوان":**

ازدادت وتيرة القصف بشكل كبير بعد إطلاق إدارة العمليات العسكرية عملية "**ردع العدوان**". واستهدفت الهجمات الانتقامية مناطق كانت قد خرجت عن سيطرة النظام، ما تسبب في سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين وتدمير المراكز الحيوية.

25. "يميّز أطراف النزاع في جميع الأوقات بين المدنيين والمقاتلين، وتوجّه الهجمات إلى المقاتلين فحسب، ولا يجوز أن توجّه إلى المدنيين". القاعدة 1، قواعد بيانات القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

"يُميّز أطراف النزاع في جميع الأوقات بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية. ولا تُوجّه الهجمات إلّا إلى الأهداف العسكرية فحسب، ولا يجوز أن تُوجّه إلى الأعيان المدنية". القاعدة 7، قواعد بيانات القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

26. "يُحظر الهجوم الذي قد يُتوقع منه أن يُسبب بصورة عارضة خسائر في أرواح المدنيين أو إصابات بينهم، أو أضراراً بالأعيان المدنية، أو مجموعة من هذه الخسائر والأضرار، ويكون مفرطاً في تجاوز ما يُنتظر أن يُسفر عنه من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة". القاعدة 14، قواعد بيانات القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

أبرز الهجمات الموثقة:

- **ريف حمص الشمالي (5 كانون الأول/ديسمبر):**

قُتل 25 مدنياً، بينهم طفلان، وأُصيب العشرات بجروح، جراء هجوم مماثل استهدف مناطق سكنية.

رابط الحدث: المصدر

- **ريف حمص الشمالي (7 كانون الأول/ديسمبر):**

قُتل 8 مدنيين، بينهم 3 أطفال و3 سيدات، نتيجة إطلاق مدفعية وراجمات صواريخ مدعومة بغارات لطيران ثابت الجناح تابع لنظام بشار الأسد وروسيا.

رابط الحدث: المصدر.

2 - الحصار والتهديد بالعمليات العسكرية:

الحصار ظل سلاحاً تستخدمه قوات النظام ضد السكان المدنيين، ما تسبب في معاناة كبيرة للسكان المحليين، حيث لجأ النظام إلى فرض قيود خانقة على بلدات ومناطق عديدة، وتهديدها باقتحامات عسكرية.

أبرز حوادث الحصار:

حصار بلدة زاكية (ريف دمشق):

- **8 أيلول/سبتمبر 2024:**

- بدأت قوات النظام، ممثلة بـ "**الفرقة الرابعة**" و"**الفرقة الثانية**"، حصاراً على بلدة زاكية في ريف دمشق الغربي، ونشرت نقاط تفتيش مشددة على مداخل البلدة.
- زعم النظام وجود مجموعات مسلحة وأسلحة داخل البلدة، بينما نفى سكان البلدة هذه الادعاءات.
- على الرغم من السماح بالعبور الجزئي للسكان والمواد الغذائية، فرضت قوات النظام أتاوات على المارين من نقاط التفتيش.

- **20 تشرين الأول/أكتوبر 2024:**

- صعَّدت قوات النظام الحصار بإغلاق كامل لمداخل ومخارج البلدة، بعد اشتباكات وقعت بين سكان محليين وعناصر النظام، إثر اعتقال اثنين من أبناء البلدة.
- استمر الإغلاق الكامل لعدة أيام قبل أن يتم تخفيفه مع استمرار التضييق وفرض الإتاوات حتى سقوط النظام.
- في 7 كانون الأول/ديسمبر شهدت البلدة قصفاً على منازل المدنيين مصدره القطع العسكرية التابعة لنظام الأسد والمجاورة للبلدة.

تحليل الظاهرة:

- يعكس استخدام الحصار والتهديد العسكري استمرار سياسة النظام القائمة على العقاب الجماعي للسكان المدنيين في المناطق التي يرى أنَّها متمردة أو مشكوك بولائها.
- تعد عمليات الحصار انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، حيث تؤدي إلى حرمان السكان من الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء والدواء.

ب: الأشخاص والأعيان المحميون على وجه التحديد:

1 - على صعيد القطاع الطبي:

نظام بشار الأسد واصل استهداف الكوادر والمنشآت الطبية في عام 2024، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، والذي يحمي القطاع الطبي من الهجمات أثناء النزاعات المسلحة. وفيما يلي أبرز الانتهاكات الموثقة بحقِّ القطاع الطبي:

القتل خارج نطاق القانون:

تم توثيق مقتل **6 من الكوادر الطبية** على يد نظام بشار الأسد في عام 2024، مقارنة بـ 4 كوادر طبية قُتلوا في عام 2023.

الاعتقال والاحتجاز التعسفي:

اعتقلت قوات نظام بشار الأسد **8 من الكوادر الطبية** خلال عام 2024، في حين تم توثيق 6 حالات اعتقال في عام 2023.

الاعتداء على المنشآت الطبية:

وثقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان **7 حوادث اعتداء** على منشآت طبية خلال عام 2024. أما في العام 2023، فقد تم توثيق 13 حادثة اعتداء.

التصعيد نهاية العام:

- بعد إطلاق عملية ردع العدوان في 27 تشرين الثاني/نوفمبر، صعدت قوات النظام من استهداف المنشآت الطبية.
- منذ إطلاق العملية، تم توثيق **3 حوادث** اعتداء إضافية على منشآت طبية.

التداعيات:

- **فرار الكوادر الطبية:**

استمرار عمليات الاستهداف دفع مئات الكوادر الطبية إلى مغادرة البلاد، مما أدى إلى نقص حاد في العاملين بالقطاع الصحي، وسيترك هذا النقص آثاراً كارثية على الصحة العامة في سوريا لعقود.

- **غياب إعادة التأهيل:**

لم يُظهر النظام أي اهتمام بإعادة تأهيل المنشآت الطبية التي دُمرت في المناطق التي استعاد السيطرة عليها، مما عمق أزمة القطاع الصحي.

2 - على صعيد القطاع التعليمي:

تسبب استهداف نظام بشار الأسد للمنشآت التعليمية في إلحاق ضرر بالغ بقطاع التعليم في سوريا خلال عام 2024، وترك تأثيراً مباشراً على الطلاب والمجتمع المحلي.

- **الاعتداء على المنشآت التعليمية:**

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان **42 حادثة اعتداء** على منشآت تعليمية (معظمها مدارس) من قبل قوات النظام في عام 2024، مقارنة بـ 50 حادثة تم توثيقها في عام 2023.

تشكل هذه الهجمات حوالي 88 % من إجمالي حوادث الاعتداء على المنشآت التعليمية في سوريا لعام 2024.

التصعيد نهاية العام:

- بعد إطلاق عملية ردع العدوان في 27 تشرين الثاني/نوفمبر، صعدت قوات النظام من استهداف المنشآت التعليمية.
- منذ إطلاق العملية، تم توثيق **16 حادثة اعتداء** إضافية على منشآت تعليمية (جميعها مدارس).

التداعيات:

- حرمان الطلاب من التعليم:

أدى استهداف المدارس إلى تعليق الدراسة في عدة مناطق، مما زاد من نسب تسرب الأطفال من التعليم.

3 -على صعيد أماكن العبادة:

تواصل قوات نظام الأسد استهداف أماكن العبادة، لا سيما المساجد، كجزء من سياساته لتدمير البنية التحتية للمناطق الخارجة عن سيطرته.

- **الاعتداء على أماكن العبادة:**

وثقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان **17 حادثة اعتداء** على أماكن عبادة (16 مسجداً، 1 كنيسة) في عام 2024، مقارنة بـ 32 حادثة في عام 2023.

التصعيد نهاية العام:

مع بدء عملية ردع العدوان، لاحظت الشَّبكة استمرار استهداف أماكن العبادة، وثقت الشبكة **3 حوادث اعتداء** إضافية (1 مسجد و2 كنيسة) تم توثيقها بعد 27 تشرين الثاني/نوفمبر.

انتهاكات إضافية:

- منذ عام 2011، استغل النظام أماكن العبادة في المناطق الخاضعة لسيطرته عبر:
  - تحويلها إلى مقرات عسكرية.
  - استخدامها كمنابر للدعاية السياسية.

4 - الكوادر الإعلامية:

تعرض الإعلاميون في سوريا لانتهاكات متواصلة على يد نظام بشار الأسد، بما في ذلك القتل، الاعتقال، والاحتجاز التعسفي.

- **القتل خارج نطاق القانون:**

وثقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل **5 من الكوادر الإعلامية** على يد قوات نظام بشار الأسد في عام 2024، مقارنة بـ 1 إعلامي في عام 2023.

- **الاعتقال والاحتجاز التعسفي:**

تم اعتقال **13 من الكوادر الإعلامية** في عام 2024 من قبل قوات النظام، مقارنة بـ 9 إعلاميين في عام 2023.

التداعيات:

- **إسكات الصوت الإعلامي:**

استمرار استهداف الإعلاميين يهدف إلى إخماد الأصوات الناقلة للحقائق وتقويض التغطية المستقلة للجرائم في سوريا.

ت: استخدام الأسلحة غير المشروعة:

1 - الذخائر العنقودية:

سجلنا ما لا يقل عن **2 هجوم بذخائر عنقودية** على يد قوات نظام بشار الأسد في عام 2024، كانا في محافظة حلب؛ تسببا في إصابة قرابة **11 شخصا** بينهم 5 أطفال و2 سيدة. وكنا قد سجلنا ما لا يقل عن **1 هجوم** في عام 2023.

2 - الذخائر الحارقة:

سجلنا استخدام نظام بشار الأسد أسلحة حارقة ضد مناطق بعيدة عن خطوط التماس، ولم نرصد تحركاً عسكرياً في المواقع المستهدفة وقت الهجمات، وقد وثقنا ما لا يقل عن **3 هجمات بأسلحة حارقة،** استهدفت جميعها محافظة إدلب، وتسببت في مقتل 1 مدني، وإصابة آخر.

3 - البراميل المتفجرة:

بحسب قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان فقد ألقى طيران نظام بشار الأسد المروحي وثابت الجناح ما لا يقل عن **38 برميلاً متفجراً،** على محافظتي إدلب وحماة، تسببت في مقتل 5 مدنيين، بينهم 3 سيدات.

باء: القوات الروسية:

أ: القتل خارج نطاق القانون:

استمرت القوات الروسية في تنفيذ هجمات جوية في عام 2024، مستهدفة مناطق مأهولة بالسكان في شمال غرب سوريا ومناطق أخرى في البادية السورية، والتي تخضع لسيطرة مشتركة بين فصائل المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام. هذه الهجمات تسببت في سقوط ضحايا مدنيين وإلحاق دمار واسع في البنية التحتية، وبرزت بشكل خاص في الربع الأخير من العام، حيث صعدت القوات الروسية عملياتها العسكرية.

- **الهجمات على المدنيين:**

بين 14 و16 تشرين الأول/أكتوبر 2024، شهدت منطقة شمال غرب سوريا تصعيداً مكثفاً من قبل القوات الروسية. شنت هذه القوات عدة غارات يومية باستخدام طائرات ثابتة الجناح وصواريخ شديدة الانفجار، مستهدفةً مناطق مدنية[27]، منها:

- محافظة إدلب.
- ريف اللاذقية الشمالي.
- ريف حماة الغربي.

تركزت الهجمات على:

- الأحياء السكنية.
- مناطق حراجية.
- مخيمات النازحين.

طبيعة الأهداف:

التحقيقات أكدت أنَّ المناطق المستهدفة كانت مدنية بحتة، ولم تُظهر أي علامات لوجود أهداف عسكرية. ورغم قدرة القوات الروسية على التمييز بين المدنيين والمقاتلين، فإنَّها لم تلتزم بمبادئ القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التمييز، التناسب، والاحتياط.

كما لم تُصدر القوات الروسية أي تحذيرات مسبقة للمدنيين قبل تنفيذ الهجمات.

27. مناطق في إدلب، إضافة إلى مناطق في ريف حماة الشمالي الغربي وريف حلب الغربي وريف اللاذقية، الخاضعة لسيطرة مشتركة بين فصائل المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام.

- **توثيق هجمات بارزة:**

في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحقيقاً حول غارة جوية روسية تسببت في مجزرة أسفرت عن مقتل **11 مدنياً**، بينهم 4 أطفال.

- **حصيلة الضحايا:**
  - قتلت القوات الروسية ما لا يقل عن **29 مدنياً**، بينهم:
    - 9 أطفال.
    - 2 سيدة (أنثى بالغة).
  - ارتكبت القوات الروسية **مجزرتين** خلال العام.
  - مقارنة بعام 2023، حين قتلت **20 مدنياً**، بينهم:
    - 6 أطفال.
    - 5 سيدات (إناث بالغات).
  - كما ارتكبت مجزرة واحدة في عام 2023.

توزع حصيلة الضحايا المدنيين الـ **29** الذين قُتلوا على يد القوات الروسية تبعاً لشهور عام 2024:

↑ انتشال أحد ضحايا مجزرة إثر هجوم جوي للقوات الروسية على بناء ورشة لصناعة الأثاث والمفروشات في الأطراف الغربية لمدينة إدلب، في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2024

ب: استهداف الكوادر الطبية والمنشآت العاملة لها

ضحايا الكوادر الطبية:

لم تسجل الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أي حوادث قتل استهدفت الكوادر الطبية على يد القوات الروسية في عام 2024.

في عام 2023، لم تُسجل أي حوادث قتل أيضاً.

الاعتداء على المنشآت الطبية:

سجلنا في عام 2024، **8 حوادث اعتداء** على منشآت طبية بسبب هجمات نعتقد أنَّها روسية. كانت جميعها بعد 27 تشرين الثاني/ نوفمبر.

في عام 2023، تم توثيق **حادثة اعتداء واحدة** على منشأة طبية.

ت: استهداف المنشآت التعليمية:

لم تسجل الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أي حوادث اعتداء على منشآت تعليمية في عام 2024.

في عام 2023 تم توثيق **حادثة اعتداء واحدة.**

خاتمة: الجرائم الروسية في سوريا:

منذ تدخلها العسكري في سوريا بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2015، ارتكبت القوات الروسية انتهاكات جسيمة ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية[28].

تشمل هذه الانتهاكات:

- القتل خارج نطاق القانون.
- التشريد القسري.
- استهداف البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المنشآت الطبية والتعليمية.

تمثل هذه الجرائم جزءاً من استراتيجية موسعة دعمت نظام بشار الأسد في قمع المدنيين السوريين، وألحقت أضراراً بالغة بالسكان والبنية التحتية.

تاء: تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية):

أ: القتل خارج إطار القانون:

على الرغم من خسارة تنظيم داعش مناطق سيطرته منذ نهاية آذار/مارس 2019، إلا أنَّ خلاياه النشطة ما زالت تمارس عمليات إرهابية محدودة النطاق، تشمل استهداف المدنيين وقتلهم خارج إطار القانون. وقد رصدت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في عام 2024 عدداً من الهجمات التي نُسبت إلى خلايا نعتقد أنَّها تابعة لتنظيم داعش.

- **حصيلة الضحايا المدنيين في عام 2024:**

وثقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان **مقتل 4 مدنيين** على يد التنظيم، **بينهم**: 1 طفل.

- **مقارنة بحصيلة عام 2023:**

قتلت خلايا تنظيم داعش **1 مدني** فقط في العام السابق (2023).

- **الأنماط والانخفاض الملحوظ:**

يعود تراجع عدد الهجمات وحصيلة الضحايا المسجلة إلى فقدان التنظيم السيطرة على المناطق التي كان يفرض نفوذه عليها، إضافة إلى تشتت خلاياه بفعل العمليات العسكرية التي شنتها عدة أطراف محلية ودولية.

---

28. استعرضت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان نماذج عن أبرز هذه الانتهاكات في تقريرها السنوي التاسع عن أبرز انتهاكات القوات الروسية منذ تدخلها العسكري في سوريا في 30 أيلول/سبتمبر 2015

ب: قضية المختفين قسرياً:

تُعد قضية المختفين قسرياً لدى تنظيم داعش واحدة من أكثر القضايا المأساوية تعقيداً واستمرارية، إذ ما يزال مصير الآلاف من السوريين الذين اعتقلهم التنظيم مجهولاً، على الرغم من مرور قرابة 5 أعوام على اندحاره وفقدانه السيطرة على الأراضي.

- **عدد المختفين قسرياً:**

وثقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان وجود ما لا يقل عن **8684 مختفٍ قسرياً** لدى تنظيم داعش، وما زال مصيرهم مجهولاً حتى الآن.

- **المناطق التي كانت تحت سيطرة التنظيم:**

- تسببت الانتهاكات التي ارتكبها التنظيم أثناء سيطرته على مناطق واسعة من سوريا في دمار اجتماعي كبير[29] .
- خلَّف التنظيم إرثاً من الألم والتفكك في المجتمعات التي خضعت لنظام حكمه القمعي.

- **مراكز الاحتجاز:**

لم تسفر السيطرة على جميع مراكز الاحتجاز التابعة للتنظيم عن الكشف عن مصير المختفين، مما يشير إلى تعمد التنظيم طمس الأدلة على الجرائم التي ارتكبها.

ثاء: هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من الفصائل في المعارضة المسلحة):

أ: القتل خارج نطاق القانون:

استمرت هيئة تحرير الشام في ارتكاب انتهاكات بحقّ المدنيين في مناطق سيطرتها خلال عام 2024، من بينها عمليات قتل خارج نطاق القانون، استهدفت مدنيين، بينهم نساء وأطفال.

- **حصيلة الضحايا المدنيين في عام 2024:**

وثقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان **مقتل 21 مدنياً** على يد هيئة تحرير الشام، بينهم:

- 1 طفل.
- 2 سيدة.

29. أصدرت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مطلع عام 2022 تقريراً موسعاً بعنوان "أبرز انتهاكات تنظيم داعش بحق المجتمع السوري وإسهامه في تشويه الحراك الشعبي المطالب بالحرية والكرامة". استعرض حصيلة أبرز الانتهاكات التي وثقناها منذ الإعلان عن تأسيس التنظيم في سوريا في نيسان/أبريل 2013.

- **مقارنة بحصيلة عام 2023:**

بلغت الحصيلة ما لا يقل عن 16 مدنياً، بينهم 2 طفل و5 سيدات.

المخطط البياني لتوزيع الضحايا المدنيين في 2024 حسب الأشهر:

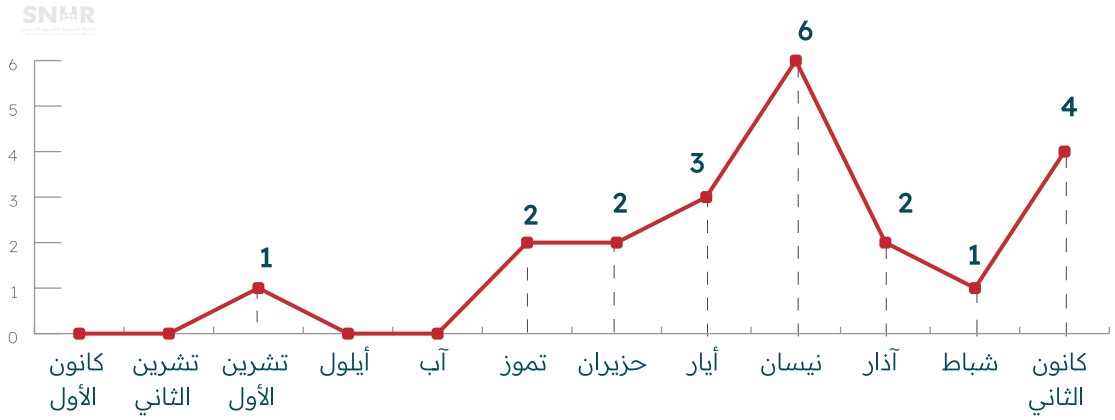

ب: الاحتجاز التعسفي/ الإخفاء القسري:

واصلت هيئة تحرير الشام خلال عام 2024 تنفيذ حملات احتجاز تعسفي واسعة النطاق استهدفت نشطاء إعلاميين، عاملين في المنظمات الإنسانية، وجهاء محليين، وحتى مدنيين لم يبدوا تأييداً لسياسات الهيئة. وقد جرت هذه العمليات غالباً بطرق تعسفية مثل مداهمات المنازل، عمليات خطف من الطرقات، أو عند نقاط التفتيش.

أبرز خلفيات الاعتقال والاحتجاز في عام 2024:

1. مناهضة سياسات الهيئة:

- استهدفت الهيئة أشخاصاً شاركوا في مظاهرات سلمية ضدها، خاصة في محافظة إدلب.
- تصاعدت هذه الاعتقالات خلال العام على خلفية توسع الحراك المناهض.

2. الارتباط بخصوم الهيئة:

- احتجزت الهيئة أشخاصاً بتهم العمالة لأطراف أخرى، بما في ذلك تنظيمات وفصائل معارضة.
- استهدفت مؤيدين لحزب التحرير الإسلامي، لا سيما في محافظة إدلب.

3. النازحون:

شملت الاعتقالات نازحين رفضوا الانتقال إلى مخيمات مخصصة لهم في ريف إدلب.

4. المنظمات الإنسانية والإعلاميون:

استدعت حكومة الإنقاذ، التابعة لهيئة تحرير الشام، نشطاء إعلاميين وعاملين في منظمات إنسانية للتحقيق، وتوجيه التحذيرات لهم.

حصيلة الاحتجاز التعسفي في عام 2024:

- بلغ عدد المحتجزين **257 شخصاً**، بينهم:
- 3 أطفال.
- 10 سيدات.
- أُفرج عن 65 شخصاً لأسباب مختلفة، بما في ذلك دفع المال أو تدخل وسطاء محليين.
- 192 شخصاً لا يزالون محتجزين أو مختفين قسرياً.
- مقارنة بحصيلة عام 2023:

احتجزت الهيئة ما لا يقل عن **248 شخصاً**، بينهم 4 أطفال و7 سيدات.

المخطط البياني لتوزيع حالات الاحتجاز التعسفي في 2024 حسب الأشهر:

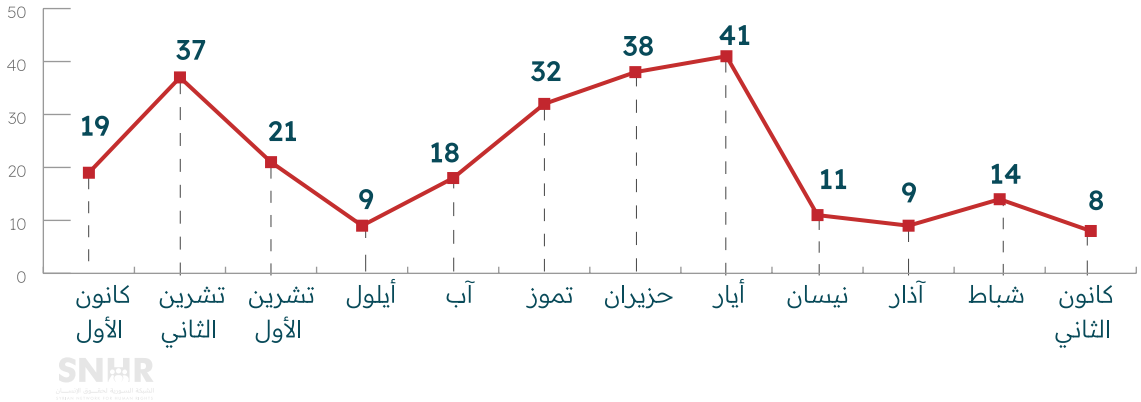

- **تحليل البيانات:**

- يظهر ارتفاع ملحوظ في أيار/مايو وحزيران/يونيو، نتيجة استهداف الهيئة لمؤيدين لحزب التحرير.
- شهد تشرين الثاني/نوفمبر ارتفاعاً آخر مع تصاعد الحراك الشعبي المناهض للهيئة.
- معظم المعتقلين لم تُوجه إليهم اتهامات واضحة.

- **مرسوم عفو**

في 5 آذار/مارس 2024، أصدرت حكومة الإنقاذ التابعة للهيئة قراراً بالعفو العام عن المحتجزين في مراكز احتجازها، شمل المحتجزين على خلفيات جنائية.

صورة عن مرسوم العفو التي أصدرته حكومة الإنقاذ التابعة لـ "هيئة تحرير الشام" في 5 آذار/مارس 2024

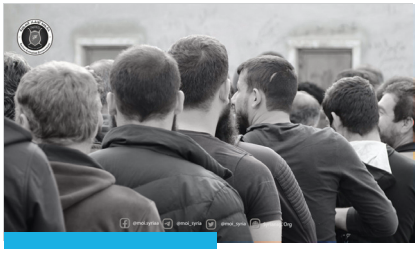

صور تظهر بعض المعتقلين الذين تم الإفراج عنهم بمرسوم العفو الذي أصدرته حكومة الإنقاذ التابعة لـ "هيئة تحرير الشام" في 5 آذار/مارس 2024

ت: التعذيب داخل مراكز الاحتجاز:

واصلت هيئة تحرير الشام ممارسات التعذيب داخل مراكز احتجازها، وأظهرت شهادات عديدة أنَّ الهيئة تمنع ذوي المحتجزين من الحصول على معلومات حول مصير أبنائهم.

وفيات داخل مراكز الاحتجاز:

وثقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في عام 2024 مقتل **17 شخصاً**، قضوا إمَّا:

- نتيجة التعذيب.
- إهمال الرعاية الصحية.

مقارنة بحصيلة عام 2023:

وثقت الشَّبكة مقتل **8 أشخاص**، بينهم 1 سيدة.

أبرز الممارسات:

1. إعدام المختفين قسرياً:

- أبلغت الهيئة عدداً من الأهالي بإعدام ذويهم دون تقديم أدلة أو تهم واضحة.
- توقيت الإخطارات يوحي بأنَّ الهيئة تسعى لتجنب تصعيد الغضب الشعبي.

2. ظروف الاحتجاز القاسية:

- تفتقر المراكز إلى أدنى معايير السلامة الصحية.
- لا يُسمح للمحتجزين بالتواصل مع ذويهم أو توكيل محامين.

3. افتتاح مكاتب للإبلاغ عن المختفين:

اضطرت الهيئة لفتح مكاتب لاستقبال شكاوى ذوي المختفين قسرياً تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية.

جيم: جميع فصائل المعارضة المسلحة/ قوات الجيش الوطني:

أ: القتل خارج نطاق القانون:

سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في عام 2024 استمرار وقوع انتهاكات تتعلق بالقتل خارج نطاق القانون على يد فصائل المعارضة المسلحة وقوات الجيش الوطني. وقد أدت عدة ممارسات إلى مقتل مدنيين، أبرزها:

1. القصف العشوائي:

استخدمت فصائل المعارضة المسلحة والجيش الوطني الأسلحة غير الموجهة، مثل قذائف الهاون والقذائف محلية الصنع، مما أدى إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

2. الاشتباكات الداخلية:

تسببت الخلافات المسلحة بين الفصائل، والتي وقعت في مناطق مأهولة بالسكان، في مقتل وإصابة مدنيين كانوا خارج سياق النزاع.

3. إطلاق النار العشوائي:

شهدت المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة المسلحة حوادث إطلاق نار عشوائي أثناء الشجارات أو الاحتفالات، مما أودى بحياة مدنيين وأصاب آخرين.

الإحصائيات:

- **حصيلة عام 2024:**

وثقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 25 مدنياً، بينهم:

- 4 أطفال.
- 3 سيدات.

- **مقارنة بعام 2023:**

سجلت الشَّبكة **مقتل 17 مدنياً**، بينهم 5 أطفال وسيدة واحدة.

المخطط البياني لتوزيع القتلى المدنيين في عام 2024 حسب الأشهر:

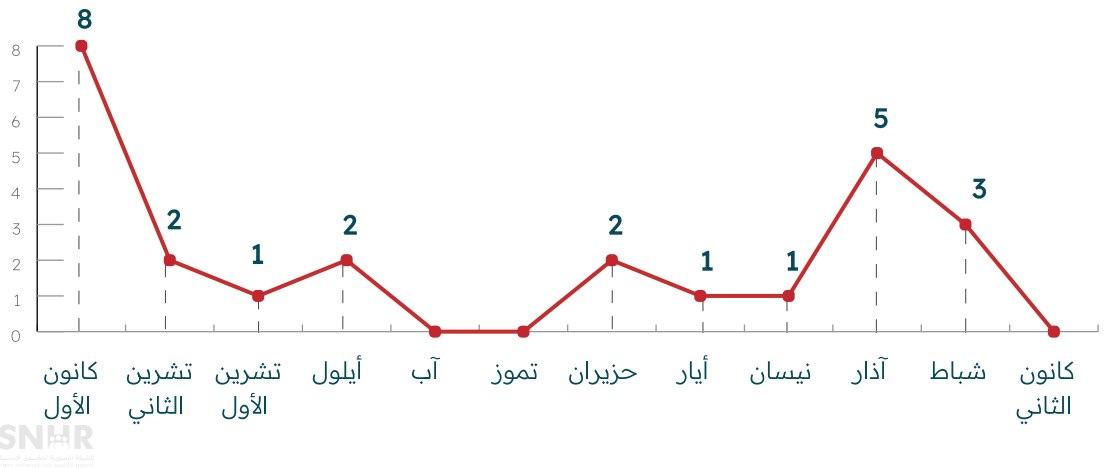

ب: الاحتجاز التعسفي/ الإخفاء القسري:

واصلت فصائل المعارضة المسلحة وقوات الجيش الوطني في عام 2024 تنفيذ حملات اعتقال تعسفي واختطاف واسعة، استهدفت المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

أنماط الاحتجاز في عام 2024:

1. القادمون من مناطق سيطرة النظام:

شملت الاعتقالات المدنيين الذين دخلوا مناطق سيطرة المعارضة المسلحة من مناطق سيطرة نظام بشار الأسد، إما لزيارة أقاربهم أو محاولة الهجرة إلى تركيا، واحتُجزوا دون تهم أو محاكمات.

2. الاستهداف العرقي:

وقعت عمليات اعتقال في مناطق مثل عفرين استهدفت مدنيين كرداً على خلفية عرقية، وشملت الابتزاز والاستيلاء على الممتلكات.

3. اتهامات بالتعامل مع قوات سوريا الديمقراطية (قسد):

استهدفت الاعتقالات مدنيين بذريعة ارتباطهم بقوات سوريا الديمقراطية.

4. الضغط للاستيلاء على المنازل:

في قرى عفرين، احتجزت عناصر من الجيش الوطني مدنيين طالبوا باستعادة منازلهم المصادرة من قبل فصائل مثل "فرقة السلطان مراد".

5. التهم الثقافية والدينية:

وثقت الشَّبكة اعتقالات استهدفت مدنيين في عفرين أثناء تنظيمهم احتفالية عيد النيروز.

الإحصائيات:

- **حصيلة عام 2024:**

وثقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان احتجاز ما لا يقل عن **423 شخصاً**، بينهم:

- 10 أطفال.
- 16 سيدة.

تم الإفراج عن **122 شخصاً**، بينما لا يزال 301 شخصاً قيد الاحتجاز التعسفي أو الإخفاء القسري.

- **مقارنة بعام 2023:**

وثقت الشَّبكة **365 حالة احتجاز**، بينهم 10 أطفال و25 سيدة.

المخطط البياني لتوزيع حالات الاحتجاز في 2024 حسب الأشهر:

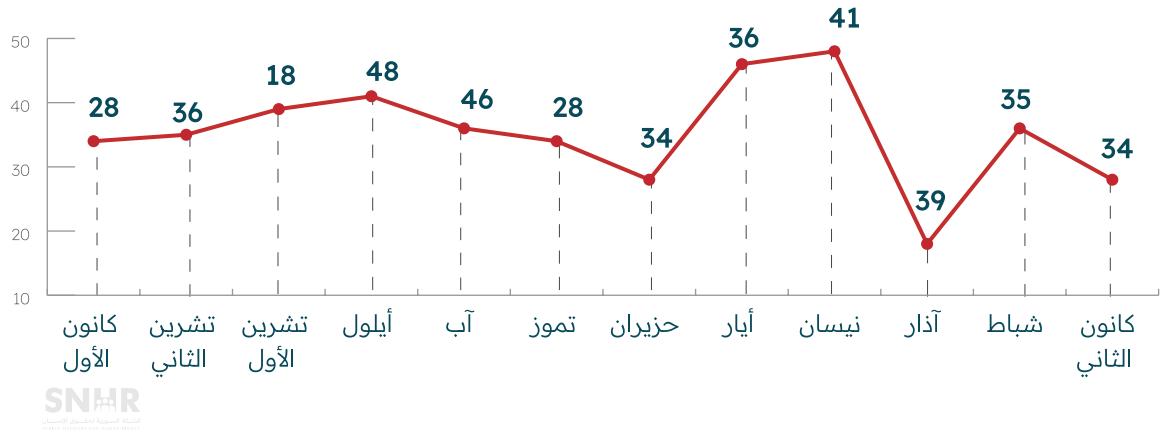

تحليل البيانات:

- يظهر ارتفاعاً في حالات الاحتجاز في آذار/مارس، نيسان/أبريل، آب/أغسطس، وأيلول/سبتمبر.
- الاعتقالات في هذه الأشهر تركزت على خلفية اتهامات بالتعامل مع قوات سوريا الديمقراطية أو نتيجة خلافات داخلية.

ت: التعذيب داخل مراكز الاحتجاز:

وثقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان استمرار فصائل المعارضة المسلحة وقوات الجيش الوطني في ممارسات التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة لها. شملت هذه الممارسات الإهمال المتعمد للرعاية الصحية وظروف الاحتجاز اللاإنسانية.

الإحصائيات:

- **حصيلة عام 2024:**

وثقت الشَّبكة مقتل **6 أشخاص** بسبب التعذيب أو إهمال الرعاية الصحية داخل مراكز الاحتجاز.

- **مقارنة بعام 2023:**

وثقت الشَّبكة مقتل **3 أشخاص** داخل مراكز احتجاز تابعة للجيش الوطني.

أبرز الممارسات:

1. الإعدام تحت التعذيب:

أكدت شهادات بعض الناجين أنَّ المعتقلين تعرضوا للضرب المبرح والتعذيب النفسي، مما أدى إلى وفاة بعضهم.

2. الإهمال الطبي المتعمد:

تفاقمت حالات الوفاة نتيجة رفض تقديم الرعاية الطبية اللازمة للمحتجزين الذين يعانون من أمراض مزمنة أو إصابات خطيرة.

3. ظروف الاحتجاز القاسية:

تضمنت ممارسات التعذيب في مراكز احتجاز المعارضة ظروفاً غير إنسانية، مثل الاكتظاظ الشديد ونقص الطعام والمياه النظيفة.

استنتاجات:

تعكس هذه الممارسات غياب الرقابة القانونية والإنسانية داخل مراكز احتجاز المعارضة المسلحة، وتؤكد استمرار الانتهاكات بحقِّ المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

حاء: قوات سوريا الديمقراطية (قسد):

أ: القتل خارج نطاق القانون:

استمرت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في عام 2024 بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، كان من أبرزها عمليات القتل خارج نطاق القانون. وتم توثيق عدد من الأنماط الرئيسة لهذه العمليات، منها:

1. ضحايا القصف العشوائي:

- نفذت قوات سوريا الديمقراطية عمليات قصف استهدفت مناطق سكنية مكتظة بالمدنيين، خاصة على ضفاف نهر الفرات في محافظة دير الزور.
- شملت الهجمات مخيمات نازحين في مناطق تخضع لسيطرة الجيش الوطني، ما أدى إلى خسائر بشرية.

2. استهداف المدنيين بالرصاص:

شملت عمليات القتل مدنيين، بينهم أطفال، برصاص دوريات تابعة لقوات قسد، أو نتيجة ملاحقة مدنيين ومحاولة اعتقالهم.

3. ضحايا الاشتباكات:

قُتل مدنيون، بمن فيهم أطفال، في اشتباكات بين قوات قسد ومجلس دير الزور العسكري وأبناء العشائر.

4. الاستهداف برصاص القناصة:

سجلت عمليات قتل متعمدة برصاص قناصة تابعين لقسد، مما أدى إلى مقتل مدنيين بينهم أطفال.

5. ضحايا الإنزال الجوي:

تسببت عمليات إنزال جوي مشتركة بين قوات قسد والتحالف الدولي بمقتل مدنيين، بينهم أطفال، حيث استهدفت هذه العمليات منازل مدنيين بذريعة انتمائهم لتنظيم داعش.

6. وفيات بسبب إصابات سابقة:

توفيت نساء متأثرات بجروح أصبن بها سابقاً خلال إطلاق نار أو قصف نفذته قوات قسد، خصوصاً في المناطق الخاضعة لقوات نظام بشار الأسد.

الإحصائيات:

- **حصيلة عام 2024:**
- مقتل **166 مدنياً**، بينهم:
  - 23 طفلاً.
  - 6 سيدات.
- من بين الضحايا، قتل 10 مدنيين، بينهم 2 طفل، برصاص قناصة.
- ارتكبت قوات قسد ما لا يقل عن مجزرتين.

- **مقارنة بعام 2023:**
- وثقت الشَّبكة مقتل **74 مدنياً**، بينهم:
  - 9 أطفال.
  - 10 سيدات.
- من بين الضحايا، قتل 4 مدنيين و1 سيدة برصاص قناصة.

ب: الاحتجاز التعسفي/ الإخفاء القسري:

واصلت قوات سوريا الديمقراطية تنفيذ حملات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري في عام 2024، وامتازت عملياتها بطابع جماعي ورافقتها انتهاكات جسدية ومادية.

أنماط الاحتجاز في عام 2024:

1. بذريعة محاربة خلايا تنظيم داعش:

- نفذت قسد حملات دهم واعتقال ضد المدنيين والنشطاء بذريعة الاشتباه بانتمائهم لخلايا التنظيم.
- شاركت قوات التحالف الدولي في بعض هذه العمليات.

2. احتجاز على نقاط التفتيش:

- استهدفت عمليات الاحتجاز مدنيين، بينهم نساء وأطفال، عند نقاط التفتيش.
- وثقت حالات ابتزاز مادي بحقِّ نساء على نقاط التفتيش.

3. بذريعة التعامل مع الجيش الوطني:

شملت اعتقالات مرفقة بضرب شديد للمدنيين المتهمين بالتواصل مع الجيش الوطني.

4. بسبب انتقاد الأوضاع المعيشية:

- اعتقلت قسد مدنيين، بمن فيهم نساء، لانتقادهم الأوضاع المعيشية والخدمية، خاصة في محافظات الحسكة، دير الزور، والرقة.
- رافقت هذه الاعتقالات مصادرة ممتلكات شخصية كالأموال والهواتف.

5. استهداف التظاهرات المناهضة لقسد:

نفذت عمليات اعتقال ضد مدنيين شاركوا في مظاهرات، مثل تلك التي جرت في مدينة منبج ضد المناهج التعليمية التي فرضتها قسد.

6. لإجبار ذوي المطلوبين على تسليم أنفسهم:

تضمنت عمليات الاحتجاز اعتقال نساء وأطفال كوسيلة للضغط على أقاربهم المطلوبين.

7. بذريعة المشاركة في المعارك:

طالت عمليات الاعتقال أشخاصاً زعمت قسد أنّهم شاركوا في معارك مع قوات العشائر في دير الزور.

8. للتجنيد القسري:

استمرت قسد باحتجاز مدنيين، بينهم أطفال، واقتيادهم إلى معسكرات تدريب، ومنعت عائلاتهم من التواصل معهم أو معرفة مصيرهم.

قانون العفو العام رقم (10) لعام 2024:

في 17 تموز/يوليو 2024، أصدرت قسد قانون العفو العام، الذي أدى إلى:

- الإفراج عن 279 شخصاً، معظمهم من أبناء محافظات دير الزور والحسكة وحلب.
- لم يشمل العفو الإفراج عن أي نساء أو أطفال.

الإحصائيات:

- **حصيلة عام 2024:**
- اعتقال **581 شخصاً**، بينهم:
  - 79 طفلاً.
  - 8 سيدات.
- أفرج عن **113 شخصاً**، بينما لا يزال 468 شخصاً قيد الاحتجاز أو الإخفاء القسري.

- **مقارنة بعام 2023:**
- اعتقلت قسد **641 شخصاً**، بينهم:
  - 91 طفلاً.
  - 6 سيدات.

المخطط البياني لتوزيع حالات الاعتقال في 2024 حسب الأشهر:

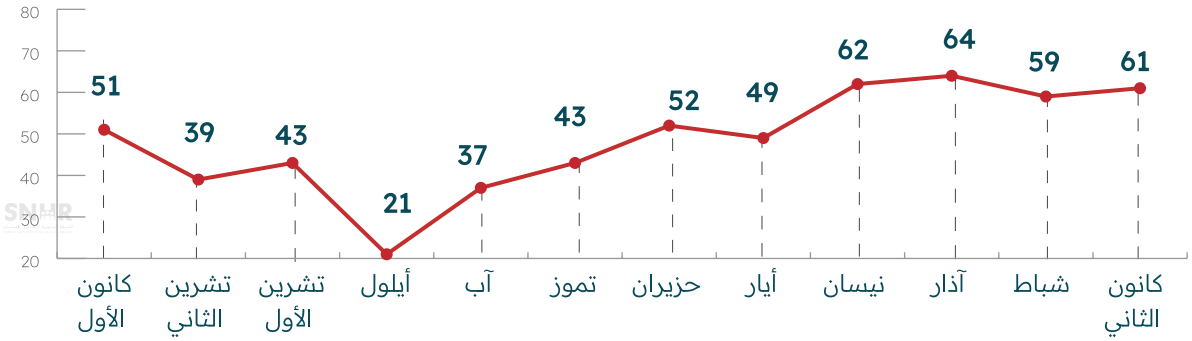

- **تحليل بيانات الاحتجاز في 2024:**

يظهر ارتفاع حصيلة حالات الاحتجاز التعسفي في كانون الثاني/يناير، شباط/فبراير، آذار/مارس، ونيسان/أبريل، ويعود ذلك إلى:

- حملات الاعتقال الموسعة بذريعة المشاركة في المعارك بين قسد وقوات العشائر العربية في محافظة دير الزور.
- عمليات احتجاز جماعية استهدفت مدنيين، خاصة لتجنيدهم قسرياً أو عقاباً على مشاركتهم في مظاهرات مناهضة لقسد.

ت: التعذيب داخل مراكز الاحتجاز:

واصلت قوات سوريا الديمقراطية استخدام التعذيب كأداة قمعية بحقِّ المحتجزين في مراكزها خلال عام 2024، حيث تم تسجيل انتهاكات منهجية تشمل التعذيب النفسي والجسدي، إضافة إلى الإهمال الطبي المتعمد.

أنماط التعذيب:

1. التعذيب الجسدي والانتقامي:

- شملت الممارسات الضرب المبرح، الحرق، الحرمان من النوم، والوقوف القسري لساعات طويلة، وغالباً ما كان ذلك بدوافع انتقامية.
- اتسمت عمليات التعذيب بطابع عرقي، خاصة تجاه المعتقلين العرب في المناطق التي تسيطر عليها قسد.

2. الإهمال الطبي المتعمد:

- تسبب الاكتظاظ الشديد وظروف الاحتجاز القاسية في تدهور صحة المعتقلين.
- تم تسجيل حالتي وفاة لطفلين بسبب نقص الرعاية الصحية داخل مراكز الاحتجاز التابعة لقسد.

3. التجويع وسوء التغذية:

يعاني المحتجزون في مراكز قسد من نقص شديد في الغذاء، مما أدى إلى ظهور علامات سوء التغذية على بعض الناجين.

4. الوفيات نتيجة التعذيب:

- في عام 2024، سجلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل **10 أشخاص**، بينهم طفلان، نتيجة التعذيب أو الإهمال الطبي.
- سلمت قسد بعض جثامين الضحايا إلى عائلاتهم، لكنَّها لم تقدم أي تفسيرات حول أسباب الوفاة.

- **مقارنة بعام 2023:**

وثقت الشَّبكة وفاة **10 أشخاص**، بينهم طفل واحد، بسبب التعذيب أو الإهمال الطبي في عام 2023.

ظروف الاحتجاز في مخيم الهول الصحراوي:

تحتجز قوات سوريا الديمقراطية في مخيم الهول عشرات الآلاف من الأشخاص، بينهم مواطنون سوريون وجنسيات أخرى، دون مذكرات قضائية أو أُسس قانونية واضحة. وتستمر معاناة المحتجزين في المخيم، حيث يعانون من:

- **انعدام الرعاية الصحية والغذائية:**

أدى نقص الغذاء والماء والخدمات الطبية إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية، خاصة للأطفال والنساء.

- **الاحتجاز المطوَّل دون محاكمات:**

استمر احتجاز بعض العائلات لسنوات طويلة دون أي إجراءات قانونية تضمن حقوقهم.

- **التعذيب النفسي والجسدي:**

تضمنت الظروف القاسية في المخيم أنماطاً متعددة من التعذيب النفسي والجسدي.

الاستنتاجات:

- يواصل مخيم الهول تمثيل أحد أبرز المواقع التي تعكس السياسات القمعية لقوات سوريا الديمقراطية في مناطق سيطرتها.
- تُمثل الأوضاع في المخيم نموذجاً واضحاً لانتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

استنتاجات عامة عن انتهاكات قوات سوريا الديمقراطية (2024):

1. التصعيد في القتل خارج نطاق القانون:

- بلغت حصيلة القتلى المدنيين هذا العام **166 شخصاً**، مما يظهر زيادة ملحوظة مقارنة بعام 2023.
- لوحظ تركيز الهجمات على مناطق سكنية في دير الزور والمناطق القريبة من خطوط التماس.

2. الزيادة في حملات الاعتقال التعسفي:

سجلت الشَّبكة **581 حالة اعتقال**، معظمها لأغراض التجنيد القسري أو إسكات الأصوات المعارضة.

3. استمرار ممارسات التعذيب:

يعكس استمرار حالات الوفاة بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز غياب أي جهود لتحسين أوضاع المعتقلين أو التخفيف من الانتهاكات الممنهجة.

4. أوضاع المخيمات:

يعاني المحتجزون في مخيم الهول من انتهاكات جسيمة، وسط ظروف معيشية متدهورة بشكل كارثي.

خاء: قوات التحالف الدولي:

القتل خارج نطاق القانون:

شهد عام 2024 استمرار انخفاض وتيرة العمليات العسكرية المباشرة التي تقوم بها قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مقارنةً بالسنوات الأولى لتدخلها العسكري في سوريا. فمنذ إعلان القضاء على تنظيم داعش في بلدة الباغوز في آذار/مارس 2019، قلّت الغارات الجوية بشكل كبير، وتركّزت العمليات على الدوريات المشتركة مع قوات سوريا الديمقراطية لاستهداف خلايا داعش المتبقية.

الإحصائيات:

- في عام 2024، وثّقت الشّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل **1 طفل** على يد قوات التحالف الدولي.
- في عام 2023، وثقنا مقتل **5 مدنيين** نتيجة عمليات التحالف الدولي.

دال: جهات أخرى:

القتل خارج نطاق القانون:

يشمل هذا التصنيف الانتهاكات التي لم يتمكن فريق الشّبكة السورية لحقوق الإنسان من إسنادها إلى جهة محددة، وتتضمن:

1. ضحايا التفجيرات:

تشمل الهجمات بالعبوات الناسفة والسيارات المفخخة في مناطق متفرقة من سوريا.

2. ضحايا رصاص مجهول المصدر:

حالات إطلاق النار العشوائي أو المتعمد التي لم يتم التعرف على مصدرها.

3. ضحايا الألغام والقذائف مجهولة المصدر:

حوادث انفجار ألغام أو سقوط قذائف في مناطق متفرقة، خاصة في مناطق كانت مسرحاً للمعارك بين أطراف النزاع.

4. ضحايا حرس الحدود:

قتل مدنيون على يد حرس الحدود لدول مجاورة (لبنان، الأردن، تركيا).

5. ضحايا القوات الأجنبية الأخرى:

تشمل الهجمات التي نفذتها القوات التركية أو الإسرائيلية أو غيرها.

الإحصائيات:

- **في عام 2024:**
  - بلغ عدد القتلى المدنيين على يد جهات مجهولة أو أخرى **662 مدنياً**، بينهم:
    - 111 طفلاً.
    - 65 سيدة (أنثى بالغة).
  - من بين الضحايا:
    - 9 من الكوادر الطبية.
    - 1 شخصاً قُتل نتيجة التعذيب.
  - وقعت ما لا يقل عن **14 مجزرة** نتيجة هذه الهجمات.

- **في عام 2023:**
  - وثقت الشَّبكة مقتل **674 مدنياً**، بينهم:
    - 102 طفلاً.
    - 74 سيدة (أنثى بالغة).
  - من بين الضحايا:
    - 2 من الكوادر الإعلامية.
    - 4 أشخاص قُتلوا نتيجة التعذيب.
  - سُجلت **14 مجزرة** على يد هذه الجهات.

الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية:

تشمل الهجمات على المنشآت الطبية والتعليمية والبنية التحتية الأخرى.

- **في عام 2024:**

وقعت **44 حادثة اعتداء** على مراكز حيوية مدنية، من بينها:

- 6 حوادث استهدفت أماكن عبادة.
- 1 حادثة استهدفت منشأة تعليمية.

• في عام 2023:

وثقت الشَّبكة **18 حادثة اعتداء** على مراكز حيوية مدنية، من بينها:

- 3 حوادث استهدفت منشآت طبية.

استنتاجات عامة:

- الجهات الأخرى، بما فيها القوات الأجنبية وحرس الحدود، تستمر في ارتكاب انتهاكات متعددة، تتراوح بين القتل خارج القانون واستهداف البنية التحتية المدنية، مما يعكس استمرار الأزمة الإنسانية والأمنية في سوريا.
- لا تزال التفجيرات والألغام تشكل تهديداً كبيراً للسكان المدنيين في مختلف مناطق سوريا، مما يتطلب جهوداً دولية أكبر لتطهير هذه المناطق والحد من سقوط الضحايا المدنيين.

الفصل الثالث

أبرز الوقائع على الصعيد السياسي والعسكري والحقوقي والتحقيقات المتعلقة بالشأن السوري في عام 2024

تصاعدت أعمدة الدخان في مدينة حلب جراء غارات جوية شنها نظام الأسد على المدينة، وذلك عقب دحر قوات النظام من قبل الثوار السبت 30 نوفمبر 2024 - عدسة رامي السيد

المبحث الأول: أبرز الأحداث السياسية

أولاً: منذ مطلع العام حتى سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024:

1. انعقاد الجولة 21 من اجتماعات أستانا (24 - 25 كانون الثاني/يناير):

في العاصمة الكازاخستانية، اجتمعت الأطراف الضامنة لاتفاق أستانا (روسيا، تركيا، إيران) لمناقشة تطورات الملف السوري.

2. تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (13 شباط/فبراير):

أصدرت المفوضية تقريراً موسعاً يوثق الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها اللاجئون السوريون العائدون إلى سوريا. ساهمت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في إعداد التقرير، الذي أشار إلى المخاطر المتزايدة التي تواجه اللاجئين في ظل عودة غير آمنة.

3. إقرار قانون "مناهضة التطبيع مع نظام الأسد" في الكونغرس الأمريكي (14 شباط/فبراير):

- يحظر القانون تطبيع العلاقات مع أي حكومة يقودها بشار الأسد.
- تضمن تمديد "قانون قيصر لحماية المدنيين".

4. جلسة مجلس الأمن بشأن سوريا (27 شباط/فبراير):

خلال تقديم إحاطته، أكد المبعوث الأممي الخاص جير بيدرسون غياب أي تقدم ملموس بشأن قضية المختفين قسرياً والمعتقلين تعسفياً، معتبراً أنَّ هذا الوضع يشكل عائقاً كبيراً أمام تطبيق القرار 2254.

5. توصيات البرلمان الأوروبي بشأن الوضع السوري (28 شباط/فبراير):

- ركزت التوصيات على دعم الديمقراطية، ومكافحة الإفلات من العقاب، وضمان استمرار المساعدات الإنسانية.
- تمت الموافقة عليها بأغلبية ساحقة (428 صوتاً لصالحها، مقابل 35 معارضاً).

6. بيان الأمين العام للأمم المتحدة (9 آذار/مارس):

بمناسبة الذكرى الـ 13 لانطلاق الحراك الشعبي، شدد غوتيريش على استمرار الانتهاكات الجسيمة في سوريا، بما في ذلك الاعتقال التعسفي، التعذيب، والعنف الجنسي، معتبراً ذلك عقبة أمام تحقيق السلام المستدام.

7. بيان بعثة الاتحاد الأوروبي (13 آذار/مارس):

جدد الاتحاد الأوروبي دعمه لحل سياسي شامل في سوريا وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254.

8. بيان دولي مشترك (15 آذار/مارس):

أصدرته بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة، وركز على:

- استمرار تجارة الكبتاغون التي يمول من خلالها نظام الأسد قمعه للشعب.
- رفض تطبيع العلاقات أو رفع العقوبات عن النظام دون تحقيق تقدم سياسي حقيقي.
- ضرورة ضمان العودة الآمنة والطوعية للاجئين.

9. إحاطة جير بيدرسون في الذكرى الـ 13 (15 آذار/مارس):

- ناشد جميع أطراف النزاع إطلاق سراح المعتقلين تعسفياً فوراً ودون قيد أو شرط.
- شدد على أهمية معالجة قضية المختفين قسرياً لتحقيق مصداقية أي مسار سياسي.

10. اجتماع مجلس الأمن الدولي (21 آذار/مارس):

- أكدت الولايات المتحدة وفرنسا أنَّ العقوبات ستظل قائمة حتى يتم إحراز تقدم واضح في العملية السياسية.
- شدد الاتحاد الأوروبي على استمراره في دعم الشعب السوري بالمساعدات الإنسانية دون ربطها بإعادة الإعمار.

11. فرض قيود على تأشيرات الدخول الأمريكية لمسؤولين في نظام الأسد (29 آذار/مارس):

- أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن قيود على تأشيرات دخول 10 مسؤولين في حكومة الأسد، إضافةً إلى أفراد عائلاتهم، بسبب تورطهم في قمع المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان.
- يأتي القرار استمراراً لقيود مماثلة فُرضت في كانون الأول/ديسمبر 2023 على 11 مسؤولاً آخرين.

12. مؤتمر بروكسل الثامن لدعم مستقبل سوريا والمنطقة (27 أيار/مايو):

نظَّمه الاتحاد الأوروبي بحضور وزراء وشخصيات دولية، استناداً إلى مخرجات "يوم الحوار" الذي انعقد في 30 نيسان/أبريل.

حضر أكثر من 600 **مشارك** من منظمات المجتمع المدني السورية (من الداخل والشتات)، إلى جانب ممثلي الأمم المتحدة، الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والشركاء الدوليين.

ركزت النقاشات على:

- العملية السياسية وقرار مجلس الأمن 2254.
- التعافي المبكر والمرونة.
- قضايا الصحة والتعليم.
- فرص كسب العيش.
- قضية المفقودين والمساءلة.

13. تمديد العقوبات الأوروبية على نظام بشار الأسد (28 أيار/مايو):

مجلس الاتحاد الأوروبي أعلن تمديد العقوبات على النظام حتى 1 حزيران/يونيو 2025، بسبب "الوضع المتدهور في سوريا".

تشمل العقوبات:

- تجميد أصول 316 شخصاً و86 كياناً.
- حظر السفر على الأشخاص المستهدفين.

الإعفاء الإنساني:

- تم تمديد الإعفاء لتسهيل المساعدات الإنسانية في ظل الأزمة الإنسانية، خاصة بعد زلزال 2023.
- الإعفاء ينسجم مع العقوبات الأممية لضمان استمرارية تقديم المساعدات الأساسية.

14. ملف الأسلحة الكيميائية: جلسة مجلس الأمن (11 حزيران/يونيو):

إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح:

ذكرت أنَّ **ثلاث قضايا** عالقة تتعلق ببرنامج الأسلحة الكيميائية لنظام الأسد تم حلها.

26 قضية لا تزال عالقة، منها:

- البحث غير المعلن والإنتاج لعناصر كيميائية محظورة.
- كميات كبيرة من المواد الأولية والأسلحة الكيميائية لم يتم التحقق من مصيرها.
- العثور على مواد كيميائية "غير متوقعة" في عينات جُمعت بين 2020 و2023.
- دعت إلى تعزيز التعاون بين النظام والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

15. انتخابات مجلس الشعب في مناطق النظام (15 تموز/يوليو):

- أُجريت الانتخابات استناداً إلى المرسوم رقم 99 الذي أصدره بشار الأسد في 11 أيار/مايو 2024.
- الانتخابات جاءت في ظل عزوف شعبي واسع وعدم اعتراف دولي بشرعيتها.

16. عقوبات أمريكية إضافية ضد مسؤولي النظام (30 آب/أغسطس):

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية فرض قيود تأشيرات على 14 مسؤولاً في النظام، بسبب تورطهم في:

- قمع الحريات.
- الإخفاء القسري.
- الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

تأتي هذه العقوبات تزامناً مع اليوم الدولي لضحايا التعذيب، وتضاف إلى قيود مشابهة فرضت في كانون الأول/ديسمبر 2023، وآذار/مارس 2024.

17. تمديد الإعفاء الإنساني السويسري (4 أيلول/سبتمبر):

أعلن المجلس الاتحادي السويسري تمديد الإعفاء الإنساني المفروض على العقوبات ضد نظام الأسد إلى أجل غير مسمى.

- يهدف القرار إلى تسهيل الأنشطة الإنسانية الدولية.
- يوفر هذا الإجراء "درجة من القدرة على التنبؤ" للجهات الإنسانية المعنية.

18. ملف الأسلحة الكيميائية مجدداً (5 أيلول/سبتمبر):

أديديجي إيبو، نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، صرّح خلال جلسة لمجلس الأمن:

- كشف عن نشاطات غير معلنة تتعلق بمواد حرب كيميائية.
- أشار إلى أنَّ نظام الأسد قدم معلومات إضافية، لكنها اعتُبرت "غير كافية".
- عدد القضايا العالقة ارتفع إلى 26 قضية، حيث لم يُحل سوى 7 منها حتى الآن.

19. زيارة المفوض السامي للأمم المتحدة إلى دمشق (8 تشرين الأول/ أكتوبر):

فيليبو غراندي، المفوض السامي لشؤون اللاجئين، التقى بشار الأسد ومسؤولين في حكومته لحثهم على ضمان أمن اللاجئين العائدين الذين فروا بسبب الغارات الإسرائيلية على لبنان.

رد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:

أكدت أنَّ نظام الأسد لم يلتزم سابقاً بوعوده بشأن اللاجئين العائدين، بل اعتقل العشرات من العائدين إثر الغارات الإسرائيلية.

20. تجديد حالة الطوارئ الأمريكية بشأن سوريا (10 تشرين الأول/أكتوبر):

أعلن البيت الأبيض تمديد حالة الطوارئ الوطنية بشأن سوريا التي تتيح:

- تجميد ممتلكات الأفراد الضالعين في زعزعة استقرار سوريا.
- فرض قيود مالية وتأشيرات دخول على المتورطين.
- تأتي هذه الخطوة ضمن سياسة الولايات المتحدة لدعم المسار السياسي في سوريا.

21. قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن الانتهاكات السورية (10 تشرين الأول/أكتوبر):

مسودة القرار A/HRC/57/L.11، أدانت الانتهاكات المنهجية الواسعة التي يرتكبها نظام الأسد:

- تم تبني القرار بأغلبية 26 دولة.
- 4 دول عارضت القرار (الصين، كوبا، إريتريا، بروناي).
- امتنعت 17 دولة عن التصويت.

القرار شدد على:

- استمرار الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال، مع ارتفاع حصيلة المعتقلين الأطفال إلى 5000.
- غياب البيئة الآمنة لعودة اللاجئين والنازحين إلى سوريا.

ثانياً. ما بعد سقوط نظام بشار الأسد (8 كانون الأول/ ديسمبر 2024):

1. هروب بشار الأسد إلى روسيا (8 كانون الأول/ديسمبر):

فجر الأحد 8 كانون الأول/ديسمبر:

- أعلنت وسائل إعلام روسية وصول بشار الأسد وعائلته إلى موسكو.
- أعلن الكرملين منح الأسد حق اللجوء "لدواعٍ إنسانية"، وهو قرار أثار انتقادات حقوقية.

رد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:

دعت روسيا لتسليم بشار الأسد للمحاكمة في سوريا.

2. جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي (9 كانون الأول/ديسمبر):

عقدت الجلسة الطارئة لمناقشة التطورات في سوريا، مع تركيز على المرحلة الانتقالية.

3. اجتماع حكومة الإنقاذ مع وزراء النظام السابق (10 كانون الأول/ديسمبر):

ناقشت حكومة الإنقاذ، المكلفة كحكومة تسيير أعمال، مع وزراء النظام السابق آليات:

- استلام المؤسسات الحكومية.
- البدء بنقل الصلاحيات والإشراف على تسيير الأعمال اليومية.

4. بيان وزير الخارجية الأمريكي بشأن مستقبل سوريا (10 كانون الأول/ديسمبر):

أنتوني بلينكن صرّح:

- "الشعب السوري هو من يقرر مستقبل سوريا".
- أكدت الولايات المتحدة استعدادها لدعم الحكومة المستقبلية التي تنبثق عن عملية شاملة وشفافة.

5. بيان مجموعة الدول السبع حول سوريا (14 كانون الأول/ديسمبر):

أصدر قادة المجموعة بياناً يدعم المرحلة الانتقالية في سوريا، مع التأكيد على:

- ضرورة محاسبة نظام الأسد.
- دعم الشعب السوري لتحقيق الديمقراطية.

6. بيان مشترك على هامش اجتماع العقبة (14 كانون الأول/ديسمبر):

بيان صدر عن:

- الولايات المتحدة، مجموعة الاتصال العربية، الاتحاد الأوروبي، ودول أخرى.
- شدد على دعم العملية الانتقالية، وتنسيق الجهود الدولية لإعادة الاستقرار في سوريا.

7. زيارة الوفد الأمريكي إلى دمشق (20 كانون الأول/ديسمبر):

- **أبرز الشخصيات المشاركة:**
  - باربرا ليف (مساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى).
  - روجر كارستنز (المبعوث الرئاسي الخاص لشؤون الرهائن).
  - دانيال روبنشتاين (سفير متقاعد ومستشار للشؤون السورية).

- **أهداف الزيارة:**
  - مناقشة مستقبل سوريا مع أحمد الشرع، قائد إدارة العمليات العسكرية.
  - إعلان وزارة الدفاع الأمريكية عن زيادة عدد القوات الأمريكية في سوريا من 900 إلى 2000 جندي، لتعزيز الاستقرار.

تحليل الأحداث السياسية:

- **التشابك بين السياسة والعقوبات الدولية:**

القرارات الصادرة عن الكونغرس الأمريكي، الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة عكست استمرار العزلة الدولية لنظام الأسد، وربط أي تحسن بالعلاقات الدولية بتحقيق تقدم ملموس في العملية السياسية.

- **قضية المعتقلين والمختفين قسرياً:**

كانت هذه القضية محورية في جميع البيانات الدولية الصادرة، مما يعكس حجم الاهتمام الدولي بها واعتبارها حجر الأساس لتحقيق السلام.

- **مناهضة التطبيع:**

على الرغم من بعض التحركات الإقليمية نحو إعادة العلاقات مع دمشق، جاء قانون "مناهضة التطبيع" الأمريكي ليعيد التأكيد على الموقف الغربي الرافض لأي خطوة تطبيع دون إصلاحات سياسية حقيقية.

- **تشديد العقوبات الدولية:**

تمديد العقوبات الأوروبية والأمريكية يعكس استمرار الضغط الدولي على النظام، لا سيما في ملفات حقوق الإنسان، الإخفاء القسري، واستخدام الأسلحة الكيميائية.

- **تصعيد قضية الأسلحة الكيميائية:**

تقارير الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تؤكد تورط النظام المستمر في إخفاء برامج تسليح كيميائي محظور، مما يعكس غياب أي إرادة سياسية للالتزام بالقرارات الدولية.

- **المساعدات الإنسانية:**

تمديد الإعفاءات الإنسانية في العقوبات (الأوروبية والسويسرية) جاء استجابةً للأزمة الإنسانية المتفاقمة، مع مراعاة الاحتياجات الإنسانية الأساسية للسكان في ظل النزاع المستمر.

- **دور التحالف الدولي والمؤتمرات الدولية:**

مؤتمر بروكسل أظهر توافقاً دولياً على أهمية دعم السوريين إنسانياً، مع التشديد على الحل السياسي وفق قرار مجلس الأمن 2254.

تحليل ما بعد سقوط النظام:

1. دعم دولي للحكومة الانتقالية:

تصريحات وزير الخارجية الأمريكي وبيانات الدول الكبرى أكدت الالتزام بدعم عملية انتقالية شاملة وديمقراطية.

2. روسيا تواجه ضغوطاً دولية:

منح روسيا اللجوء لبشار الأسد يضعها في مواجهة مطالب حقوقية ودولية بتسليمه.

3. زيادة الوجود العسكري الأمريكي:

تعزيز القوات الأمريكية يعكس التزاماً بتأمين استقرار سوريا ودعم حلفائها على الأرض.

المبحث الثاني: التطورات العسكرية

ملخص عام

شهدت الساحة السورية خلال النصف الأول من عام 2024 اشتباكات واسعة النطاق بين مختلف أطراف النزاع، بما في ذلك قوات نظام بشار الأسد، فصائل المعارضة المسلحة، قوات سوريا الديمقراطية، والقوات الأجنبية كالقوات التركية والتحالف الدولي. تصاعدت المواجهات على خطوط التماس في مناطق مختلفة، لكنها لم تُحدث تغييرات كبيرة في مناطق النفوذ حتى أواخر العام.

1. أبرز الاشتباكات والهجمات (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير)

أ. خطوط التماس في إدلب وريف اللاذقية:

- **الوضع العام:**
- تواصلت الاشتباكات العنيفة بين قوات نظام الأسد وفصائل المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام.
- الاشتباكات أدت إلى سقوط قتلى وجرحى من الطرفين، لكنّها لم تغير الخريطة الميدانية.

ب. تصعيد في دير الزور (كانون الثاني/يناير)

26 كانون الثاني/يناير: اشتباك بين قوات نظام الأسد وقوات سوريا الديمقراطية في ريف دير الزور الغربي، أدى إلى مقتل طفل.

ج. تصعيد تركي على شمال شرق سوريا:

- **منتصف كانون الثاني/يناير:**
  - شنَّ طيران مسيّر تركي هجمات استهدفت مواقع عسكرية لقوات سوريا الديمقراطية في:
    - عين العرب (كوباني) شرق حلب.
    - مواقع في محافظة الحسكة.
  - أسفرت الهجمات عن أضرار في البنية التحتية المدنية، بما في ذلك محطات كهرباء ونفط.
  - الأمم المتحدة أعربت عن قلقها من تضرر المدنيين والبنى الحيوية.

- **17 كانون الثاني/يناير:**
  - أشار مبعوث ألمانيا إلى سوريا إلى "حق تركيا بالدفاع عن نفسها"، لكنَّه أعرب عن قلقه إزاء الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية شمال شرق سوريا.

د. تصعيد بين نظام الأسد وقوات سوريا الديمقراطية (شباط/فبراير):

- **طائرات مسيّرة لنظام الأسد:**
  - النظام كثف استخدام الطائرات المسيّرة الانتحارية لاستهداف مواقع فصائل المعارضة وهيئة تحرير الشام.
  - بعض الهجمات كانت عشوائية، مما أدى إلى خسائر مدنية.

- **قصف متبادل في دير الزور:**

قوات النظام والميليشيات الإيرانية تبادلت القصف المدفعي مع قوات سوريا الديمقراطية في مناطق متفرقة في محافظة دير الزور.

- **هجمات أمريكية على الميليشيات الإيرانية (مطلع شباط/فبراير):**
  - استهدفت القوات الأمريكية مواقع الميليشيات الإيرانية شرق دير الزور (البوكمال والميادين).
  - الهجمات وصفت بأنَّها رد انتقامي على استهداف موظفين أمريكيين في الشرق الأوسط.

2. تصعيد عسكري في مناطق متعددة (آذار/مارس - نيسان/أبريل)

أ. اشتباكات داخلية في درعا (7 نيسان/أبريل)

وقعت اشتباكات بين مجموعتين تابعتين لنظام الأسد في مدينة الصنمين، شمال درعا:

- **طرفا الصراع:**
- مجموعة تابعة لفرع أمن الدولة بقيادة أحمد جمال اللباد.
- مجموعة تابعة لفرع الأمن العسكري بقيادة محسن الهيمد.

- **النتائج:**

مقتل مدنيين وعدد من القتلى والجرحى من الجانبين.

ب. تصعيد تركي في مناطق حلب واشتباكات مع قوات سوريا الديمقراطية:

- القوات التركية والجيش الوطني كثفا الهجمات الأرضية على مواقع قوات سوريا الديمقراطية في محافظة حلب.
- الهجمات أسفرت عن مقتل وجرح مدنيين وتضرر ممتلكات ومراكز خدمية مدنية.

ج. استمرار الاشتباكات في دير الزور:

- تصاعدت المواجهات التي بدأت في آب/أغسطس 2023 بين العشائر العربية والمجلس العسكري التابع لقوات سوريا الديمقراطية.
- الهجمات أدت إلى خسائر مدنية وتضرر بنية تحتية، مع استمرار النزاع بشكل متقطع.

3. اشتباكات واسعة في دير الزور (مطلع آب/أغسطس)

أ. هجوم العشائر على قوات سوريا الديمقراطية:

- **الأطراف المشاركة:**
- قوات العشائر بدعم من قوات نظام الأسد والميليشيات الإيرانية.
- قوات سوريا الديمقراطية.

- **الوقائع:**
- هجوم واسع استهدف مقرات عسكرية لقوات سوريا الديمقراطية على ضفاف نهر الفرات.
- الهجوم انطلق من مناطق خاضعة لسيطرة قوات النظام.
- استخدمت الأطراف أسلحة ثقيلة، بما في ذلك المدفعية وراجمات الصواريخ.

- **النتائج:**
- مقتل وإصابة عدد من المدنيين.
- نزوح مئات السكان وتدمير مرافق مدنية، بما في ذلك محطات ضخ المياه التي حولتها بعض الأطراف إلى مقرات عسكرية.

ب. اشتباكات في نوى في محافظة درعا (منتصف آب/أغسطس):

- وقعت اشتباكات بين عناصر مسلحين مجهولي الهوية وعناصر نظام الأسد.
- أسفرت الاشتباكات عن مقتل عدد من المدنيين.

4. تصعيد عسكري في مناطق مختلفة (منتصف آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر)

أ. اشتباكات في نوى في محافظة درعا (منتصف آب/أغسطس)

- اشتباكات بين مسلحين مجهولي الهوية وعناصر من قوات نظام الأسد.
- **النتائج:**
- مقتل مدنيين وإصابة آخرين.

ب. تصعيد في ريف حلب (16 تشرين الأول/أكتوبر):

- **الأطراف المشاركة:**
- مجموعتان تابعتان للجيش الوطني السوري.
- **الموقع:**
- مخيم أورم في ريف مدينة إعزاز.
- **النتائج:**
- مقتل سيدة وطفل، وإصابة 25 مدنياً.
- اندلاع حرائق واسعة وأضرار كبيرة في المخيم، مع نزوح مئات العائلات إلى الأراضي الزراعية.

5. إطلاق عمليات عسكرية كبرى (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر)

أ. عملية "ردع العدوان" (27 تشرين الثاني/نوفمبر):

- **الأطراف المشاركة:**
- فصائل المعارضة المسلحة بالشراكة مع هيئة تحرير الشام.
- **النتائج:**
- السيطرة على مساحات واسعة كانت تحت سيطرة نظام الأسد.
- بدء تغيّر موازين القوى الميدانية.

ب. عملية "فجر الحرية" (30 تشرين الثاني/نوفمبر):

- **الجهة المنفذة:**
- الجيش الوطني السوري.
- **الأهداف:**
- السيطرة على مناطق ريف حلب الشرقي الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقوات النظام.
- **محاور العملية:**
- انطلاقاً من تل رفعت إلى مدينة منبج.
- **النتائج:**
- في 8 كانون الأول/ديسمبر: السيطرة على مدينة منبج.
- تمركز قوات سوريا الديمقراطية في سد تشرين شرق منبج.
- استمرار المعارك حتى نهاية العام.

ج. معركة "العودة" (3 كانون الأول/ديسمبر):

- **الجهة المنفذة:**
- مجلس دير الزور العسكري التابع لقوات سوريا الديمقراطية، بدعم من التحالف الدولي.
- **الأهداف:**
- استعادة سبع قرى في محافظة دير الزور: (الحسينية، الصالحية، حطلة، مراط، مظلوم، خشام، الطابية).

- **النتائج:**
- مقتل 3 مدنيين (بينهم سيدة) ونزوح عدد كبير من المدنيين.
- في 6 كانون الأول/ديسمبر: انسحاب قوات سوريا الديمقراطية من مدينة دير الزور بعد اتفاق مع نظام الأسد، تلاه تفجيرها لجسر ترابي يربط ضفتي نهر الفرات.
- في 10 كانون الأول/ديسمبر: سيطرت قوات "ردع العدوان" على مدينة دير الزور بعد انسحاب قوات سوريا الديمقراطية.

د. استعادة درعا والسويداء (7 كانون الأول/ديسمبر):

- **الأطراف المشاركة:**
- غرفة عمليات الجنوب (تجمع فصائل المعارضة المسلحة في محافظة درعا).
- فصائل مسلحة ومجموعات أهلية في السويداء.
- **النتائج:**
- السيطرة الكاملة على مدينة درعا وأجزاء واسعة من ريفها.
- السيطرة على أجزاء واسعة من محافظة السويداء.

هـ. تقدم جيش سوريا الحرة (7 كانون الأول/ديسمبر):

- **الحدث:**
- انطلاق قوات جيش سوريا الحرة من منطقة الـ 55 كم وكسر الحصار المفروض عليها منذ سنوات.

6. عمليات متفرقة وهجمات عبر الطيران المسير (كانون الأول/ديسمبر):

أ. غارات القيادة المركزية الأمريكية (8 كانون الأول/ديسمبر):

عشرات الغارات الجوية الدقيقة استهدفت معسكرات وعناصر تنظيم داعش في وسط سوريا.

ب. تصعيد تركي في منبج (كانون الأول/ديسمبر):

- **الأحداث:**
- هجمات عبر الطيران المسيّر بالتزامن مع اشتباكات بين الجيش الوطني وقوات سوريا الديمقراطية في مدينة منبج وريفها.
- 9 كانون الأول/ديسمبر: مقتل 3 مدنيين في قرية حيمر جيس جنوب منبج إثر هجمات الطيران المسيّر.

ج. اشتباكات عشائرية شرق حلب (كانون الأول/ديسمبر):

- **الأحداث:**
- اشتباكات بين أبناء العشائر وعناصر من قوات سوريا الديمقراطية في بلدة مسكنة وريفها شرق حلب.
- 9 كانون الأول/ديسمبر: مقتل خمسة مدنيين وإصابة آخرين.
- السبب: اعتداء عناصر قوات سوريا الديمقراطية على ممتلكات المدنيين، ما دفع أبناء العشائر للرد.

7. تغير شامل في الخريطة العسكرية (بعد سقوط النظام)

أ. السيطرة على دمشق وهروب الأسد:

في 8 كانون الأول/ ديسمبر: سقوط العاصمة دمشق بعد انسحاب قوات النظام، وهروب بشار الأسد إلى روسيا.

ب. التطورات بعد سقوط النظام:

- **توسع المعارضة:**

فصائل المعارضة المسلحة، وهيئة تحرير الشام، وقوى محلية سيطرت على مناطق واسعة في وسط وجنوب سوريا.

- **انسحاب قوات سوريا الديمقراطية:**

انسحبت القوات من بعض مناطق دير الزور ومنبج، مع تصاعد المواجهات مع الجيش الوطني.

توضح الخريطة التالية واقع السيطرة بين أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عام 2024، والتي قام فريق التصميم في الشّبكة السورية لحقوق الإنسان بإعدادها بالاستناد إلى خرائط موقع liveumap

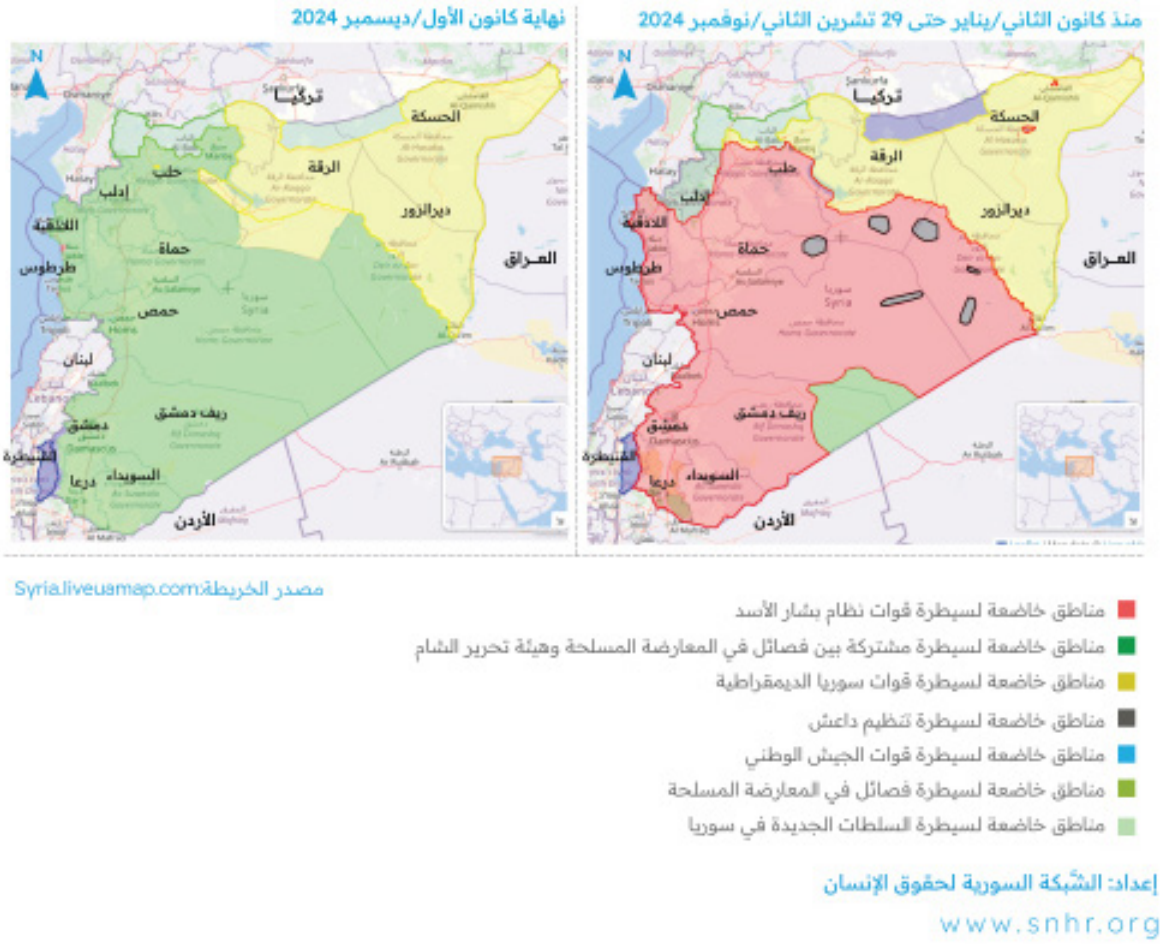

استنتاج عام

مع نهاية عام 2024، شهدت سوريا تغيرات عسكرية غير مسبوقة منذ اندلاع النزاع في 2011، تركزت في:

- انهيار نظام الأسد مع تغير كبير في خريطة السيطرة الميدانية لصالح فصائل المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام.
- تصاعد الأدوار الإقليمية والدولية، خاصة عبر العمليات العسكرية التركية والأمريكية.
- عودة الاشتباكات العشائرية، مما يعكس استمرار النزاع الداخلي حتى مع تغير القوى المسيطرة.

المبحث الثالث: أبرز الأحداث على الصعيد الحقوقي:

أولاً: منذ مطلع العام حتى سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024:

1. التأكيد على مكافحة الإفلات من العقاب في سوريا (12 كانون الثاني/يناير):

- **حدث:**

مقال رأي نشرته بريجيت كورمي، مبعوثة فرنسا الخاصة إلى سوريا، بعنوان "لمنع سوريا من الانزلاق خارج الأجندات الدولية".

- **التأكيد على:**
- التزام فرنسا طويل الأمد بمكافحة الإفلات من العقاب.
- الهوّة الكبيرة بين الجرائم المرتكبة في سوريا ومحاسبة مرتكبيها.

2. تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان حول اللاجئين السوريين (13 شباط/فبراير):

- **موضوع التقرير:**
- الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها العائدون إلى سوريا.
- تضييق وترحيل قسري للاجئين السوريين من بعض الدول.
- **النتائج:**

الظروف في سوريا لا تسمح بعودة آمنة وكريمة ومستدامة للاجئين.

3. إطلاق تقرير الشَّبكة السورية عن معاناة النساء السوريات (14 شباط/فبراير):

- **فعالية:**

"أصوات لا تتزعزع: نضال المرأة السورية من أجل الحقوق والمحاسبة"، عُقدت في لاهاي/ هولندا.

- **تقرير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:**
- وثّق تحديات النساء السوريات أثناء الاعتقال وما بعد الإفراج.
- أبرز قصص نجاح استثنائية بالرغم من المحن.

4. تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حول هجوم مارع (22 شباط/فبراير):

- **الموضوع:**

التحقيق في هجوم تنظيم داعش بغاز الخردل على بلدة مارع (1 أيلول/سبتمبر 2015).

- **النتائج:**
- تنظيم داعش استخدم غاز الخردل الكبريتي عبر قذائف مدفعية (عيار 122 ملم).
- 11 شخصاً ظهرت عليهم أعراض تسمم كيميائي.
- **ردود الفعل:**

بيانات من ألمانيا، فرنسا، وبريطانيا أدانت الهجوم واستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل داعش ونظام الأسد.

5. نفي مزاعم النظام بشأن هجمات كيميائية مزعومة (29 شباط/فبراير):

- **تقرير بعثة تقصي الحقائق (FFM):**

نفى مزاعم نظام الأسد حول هجومين كيميائيين مزعومين أبلغ عنهما في دمشق (2017).

- **موقف الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:**

أكدت أنَّ النظام يحاول تضليل الرأي العام لصرف الأنظار عن استخدامه المتكرر للأسلحة الكيميائية.

6. انتهاكات في مناطق سيطرة الجيش الوطني (29 شباط/فبراير):

- **تقرير هيومان رايتس ووتش:**
- بعنوان "كل شيء بقوة السلاح".
- تناول انتهاكات واسعة النطاق في شمال سوريا، خصوصاً مناطق سيطرة الجيش الوطني.

7. تقديم تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة إلى مجلس حقوق الإنسان (11 آذار/مارس):

- **التقرير التاسع والعشرون:**
- يغطي الفترة من 1 تموز/يوليو حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.
- وثّق انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سوريا.
- مصادر التقرير:
  - اعتمد على 528 مقابلة مباشرة.

8. الذكرى الـ 13 لانطلاق الحراك الشعبي السوري (15 آذار/مارس):

- **فعالية دولية:**

برعاية الولايات المتحدة، ألمانيا، المملكة المتحدة، هولندا، وفرنسا، نظّمت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان فعالية بعنوان "ثلاثة عشر عاماً من الموت والتعذيب والإخفاء: تحليل انتهاكات حقوق الإنسان ومجالات المحاسبة في سوريا".

- **التأكيدات:**
  - استمرار العقوبات وعدم رفعها.
  - رفض إعادة الإعمار والتطبيع مع نظام الأسد.

- **بيان الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان (18 آذار/مارس):**

أبرز الانتهاكات منذ عام 2011، وأوصى بوقف إعادة اللاجئين قسرياً، وتحقيق انتقال سياسي لضمان عودة آمنة وكريمة لهم.

9. تقرير لجنة التحقيق الدولية عن الأطفال شمال شرق سوريا (19 آذار/مارس):

- **الموضوع:**
  - وثّق انتهاكات واسعة ضد الأطفال في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد).
  - تركز التقرير على معسكرات الاحتجاز التي تضم أطفالاً مرتبطين بتنظيم داعش.

10. دعوة لمقاضاة نظام الأسد دولياً بشأن الأسلحة الكيميائية (28 آذار/مارس):

- **بيان الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:**

طالب الدول بإحالة نظام الأسد إلى محكمة العدل الدولية لانتهاكه اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

- **فعالية دولية:**
  - نظّمتها منظمة مراقبة الأسلحة وتحالف اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بمشاركة الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان.
  - شددت الفعالية على أهمية المحاسبة الدولية ومواجهة تضليل النظام.

11. تقرير هيومان رايتس ووتش عن اللاجئين المرحّلين إلى تل أبيض (28 آذار/مارس):

- **التقرير:**
- بعنوان: "سوريون يواجهون ظروفاً مزرية في منطقة آمنة".
- وثّق قيام السلطات التركية بترحيل آلاف السوريين قسراً نحو مناطق خاضعة لفصائل المعارضة المسلحة في تل أبيض، حيث الأوضاع الإنسانية مزرية.

12. تمديد ولاية لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا (4 نيسان/أبريل):

- **قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 55/22:**

جدد ولاية لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا لمدة سنة إضافية.

13. تقرير أطباءٍ لحقوق الإنسان حول هجمات روسيا على القطاع الصحي (2 أيار/مايو):

- **التقرير:**
- سلط الضوء على الانتهاكات التي طالت المرافق الصحية منذ التدخل الروسي في سوريا (أيلول/سبتمبر 2015).
- ركّز على تراجع الرعاية الصحية نتيجة الهجمات الروسية على المنشآت الطبية.

14. تقرير عن المحاسبة والعدالة في سوريا (15 أيار/مايو):

- **تقرير مشترك:**

أصدرته الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان والمعهد الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان بعنوان: "عدالة بالترقيع في سوريا؟".

- **هدف التقرير:**
- تقديم تحليل لجهود المحاسبة منذ 2011.
- تقييم الثغرات في العملية واستشراف المستقبل لتحقيق العدالة.

15. مساهمة الشَّبكة السورية في تقرير CIVICUS العالمي (13 أيار/مايو):

- **التقرير:**
- شاركت الشَّبكة السورية في إعداد تقييم عن سوريا ضمن التقرير السنوي لتحالف سيفيكوس العالمي.
- ركز على حالة المجتمع المدني السوري والانتهاكات التي يواجهها.

16. نفي مزاعم نظام الأسد بشأن هجمات كيميائية (24 حزيران/يونيو):

- **تقرير بعثة تقصي الحقائق (FFM):**
- نفى صحة ادعاءات النظام عن هجومين كيميائيين مزعومين في قليب الثور والبليل (2017).
- أظهر التقرير أنَّ النظام يستغل التحقيقات لتضليل الرأي العام.
- **بيان الشَّبكة السورية:**

جدّدت مطالبها بمنع النظام من استنزاف موارد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بمزاعمه.

17. الدعوة لوقف التعذيب في سوريا (1 تموز/يوليو):

- **تصريح أليس جيل إدواردز:**
- طالبت المقررة الأممية المعنية بالتعذيب نظام الأسد بتنفيذ تدابير مؤقتة أمرت بها محكمة العدل الدولية.
- أكدت أنَّ التعذيب لا يزال يُمارس على نطاق واسع في سوريا، بالرغم من القرارات الدولية.

18. مناقشة وضع التعذيب في سوريا أمام مجلس حقوق الإنسان (3 تموز/يوليو):

- تصريحات باولو بينيرو:

رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا أشار إلى:

- انهيار الاقتصاد السوري والوضع الإنساني الكارثي.
- الاعتماد المتزايد على تجارة المخدرات.
- استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، مع تراجع قدرة نظام الأسد على حماية الشعب السوري.

19. مناقشة تقرير سوريا أمام لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (31 تموز/يوليو):

- **تقرير الشَّبكة السورية:**

قدمت الشَّبكة تقريرا إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، أكدت فيه انتهاكات نظام الأسد للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومنها:

- التعذيب.
- الاعتقال التعسفي.
- الإخفاء القسري.

- **أبرز النقاط:**
- خلال انعقاد الدورة 141 للجنة حقوق الإنسان، قدمت الشَّبكة بياناً مصوراً حول التوصيات والإصلاحات المطلوبة في سوريا.
- نتائج اللجنة (25 تموز/يوليو):
  - انتهاكات منهجية في مناطق سيطرة النظام تشمل التعذيب، العنف الجنسي، الاعتقال، والاختفاء القسري.
  - مطالبة بتحقيقات شاملة ومستقلة عن الانتهاكات وتقديم الجناة للعدالة.

20. تقرير الإسكوا عن العقوبات وتأثيرها على سوريا (12 تموز/يوليو):

- **تقرير الإسكوا:**
- زعم أنَّ العقوبات الاقتصادية المفروضة على نظام الأسد أثرت سلباً على حياة المدنيين السوريين وقطاعات حيوية كالصحة والتعليم.
- ركز على التداعيات السلبية للعقوبات، مع مطالبات بتخفيفها لتحسين الأوضاع المعيشية.

21. تقرير هيومن رايتس ووتش حول تجميد أصول المدنيين (18 تموز/يوليو):

- **البيان:**
- أدانت هيومن رايتس ووتش قيام وزارة المالية التابعة لنظام الأسد بتجميد أصول 817 مدنياً في بلدة زاكية (ريف دمشق).
- وصفت الإجراءات بأنَّها عقاب جماعي وانتهاك واضح لحقوق الملكية.

22. دراسة المجلس النرويجي للاجئين حول حقوق اللاجئات (27 آب/أغسطس):

- **الدراسة:**
- سلطت الضوء على حرمان اللاجئات السوريات من حقوقهن في السكن والأراضي والممتلكات.
- أكدت أهمية منح النساء حقوقاً عادلة لتعزيز دورهن في إعادة الإعمار والمصالحة.

23. تقرير لجنة التحقيق الدولية عن الانتهاكات في سوريا (10 أيلول/سبتمبر):

- **التقرير:**
- غطى الانتهاكات المرتكبة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو 2024.
- تناول الجرائم المرتكبة من قبل جميع أطراف النزاع، مع التركيز على معاناة المدنيين.

24. دعوة المجلس الأطلسي لإحالة الوضع في سوريا إلى الجنائية الدولية (26 أيلول/سبتمبر):

- **البيان:**
- أكد المجلس الأطلسي وجود أدلة موثقة على جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبها مسؤولون في نظام الأسد.
- دعا إلى إحالة الملف السوري للمحكمة الجنائية الدولية لتقديم الجناة للعدالة.

25. تقارير وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء عن سوريا (تشرين الأول/أكتوبر):

- **التقرير الأول (الوضع الأمني):**

وثق الانتهاكات الأمنية في كافة مناطق السيطرة في سوريا بين أيلول/سبتمبر 2023 وآب/أغسطس 2024.

- **التقرير الثاني (معلومات الدولة الأصل):**
- ركز على تقديم معلومات دقيقة لتقييم طلبات الحماية الدولية المتعلقة باللاجئين السوريين.
- الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان كانت المصدر الأول للتقريرين، مع إشارات مكثفة (475 مرة في التقرير الأول و184 مرة في التقرير الثاني).

تحليل:

- برزت في الأشهر الأولى من عام 2024 جهود دولية لتسليط الضوء على الانتهاكات الجسيمة في سوريا، سواء عبر تقارير أممية أو منظمات حقوقية.
- تأكدت الاستمرارية في ربط نظام الأسد وتنظيم داعش بانتهاكات كبرى، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية.
- استمر التركيز على محاسبة مرتكبي الجرائم، خصوصاً من قبل فرنسا وبريطانيا.
- استمر الضغط الدولي لمنع التطبيع مع النظام، بينما برزت دعوات متزايدة لتسليط الضوء على معاناة الأطفال في شمال شرق سوريا.
- لعبت المنظمات الدولية والمحلية دوراً محورياً في فضح انتهاكات النظام وحلفائه، **مع تقديم توصيات لعمليات المحاسبة المستقبلية.**
  - استمرار الضغط الدولي ضد نظام الأسد عبر محافل حقوقية، مثل مجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية.
  - صدور تقارير دولية وإقليمية عن أثر العقوبات، حقوق اللاجئين، وحالة المجتمع المدني السوري، مما يعكس الأهمية المستمرة للملف السوري.

ثانياً: التطورات بعد سقوط نظام بشار الأسد (8 كانون الأول/ ديسمبر 2024)

10 كانون الأول/ ديسمبر 2024: تعليق طلبات اللجوء وإدانة سياسات معادية للاجئين

- **تعليق طلبات اللجوء:**

أعلنت عدة دول أوروبية وبريطانيا تعليق استقبال طلبات اللجوء للسوريين.

- **ردود فعل حقوقية:**

منظمة العفو الدولية:

- حذرت من سياسات معادية للاجئين في أوروبا.
- دعت إلى وضع سلامة وتمكين طالبي اللجوء في صميم السياسات بدلاً من التضحية بهما لصالح الأجندات المتعصبة.

11 كانون الأول/ ديسمبر 2024: دعوة روسيا لتسليم بشار الأسد

- **بيان الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:**
  - طالبت الشَّبكة روسيا بتسليم بشار الأسد لمحاكمته داخل سوريا.
  - شددت على أنَّ الأسد ارتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.
  - أكدت على ضرورة ضمان محاكمة عادلة له بعيداً عن التعذيب والمعاملة القاسية.

12 كانون الأول/ ديسمبر 2024: ظروف مأساوية في شمال شرق سوريا وفرصة للتغيير الحقوقي

- **تقرير هيومن رايتس ووتش:**

أشارت إلى ظروف مزرية في شمال شرق سوريا تشمل نقص المياه، الغذاء، والرعاية الصحية.

- **فرصة للتغيير الحقوقي:**
  - أكدت المنظمة أنَّ القيادة السورية الجديدة أمام فرصة غير مسبوقة لتبني سياسات قائمة على حماية حقوق الإنسان.
  - دعت إلى المصادقة على معاهدات حقوقية دولية لم تُصادق عليها حكومة الأسد.

16 كانون الأول/ ديسمبر 2024: رفع العقوبات ومقبرة جماعية في التضامن

- **دعوة لرفع العقوبات الاقتصادية:**
- أكدت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ العقوبات المفروضة على نظام الأسد فقدت مبررها بعد سقوط النظام.
- دعت إلى رفعها لدعم التعافي الاقتصادي في سوريا.

- **الكشف عن مقبرة جماعية في حي التضامن:**
- أصدرت هيومن رايتس ووتش تقريراً عن اكتشاف مقبرة جماعية جنوب دمشق.
- دعت إلى تأمين الموقع وحماية الأدلة التي تشير إلى مجازر ارتُكبت في نيسان/أبريل 2013.

17 كانون الأول/ ديسمبر 2024: تدمير مخزون الأسلحة الكيميائية

- **بيان الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:**
- طالبت الحكومة السورية الجديدة بالكشف عن مواقع الأسلحة الكيميائية المتبقية وتدميرها.
- دعت إلى التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان منع استخدامها مستقبلاً.

18 كانون الأول/ ديسمبر 2024: معالجة المقابر الجماعية

- توصيات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:
  - ضرورة احترام كرامة الضحايا.
  - تحقيق العدالة ومحاسبة الجناة.
  - إشراك المجتمع الدولي في حماية الأدلة والتعامل مع المقابر الجماعية لضمان التحقيق الفعّال.

20 كانون الأول/ ديسمبر 2024: زيارة لجنة التحقيق الدولية إلى سوريا

- **أول زيارة منذ 2011:**
- أعلنت لجنة التحقيق الدولية المستقلة ترحيبها بإشارات إيجابية من السلطات الجديدة للتعاون في مجال حقوق الإنسان.
- ركزت الزيارة على حماية المقابر الجماعية والأدلة المرتبطة بالجرائم المرتكبة.

23 كانون الأول/ ديسمبر 2024: لا بديل عن المحاسبة

- **بيان الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:**
- أكدت أنَّ محاسبة مرتكبي جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية أمر لا بديل عنه.
- طالبت بمحاسبة كل المتواطئين مع النظام السابق، بمن فيهم الفنانين والسياسيين.

26 كانون الأول/ ديسمبر 2024: قضية المفقودين أولوية قصوى

- **دعوة للتعاون مع لجنة المفقودين الدولية (ICMP):**
- طالبت الشَّبكة السورية الحكومة الجديدة بدعوة اللجنة الدولية لشؤون المفقودين للعمل في سوريا.
- شددت على أهمية التعاون مع منظمات حقوقية ودولية لمعالجة ملف المفقودين والمقابر الجماعية.

31 كانون الأول/ ديسمبر 2024: بشار الأسد شخصية العام في الفساد

- **اختيار الأسد كأكثر شخص فاسد عالمياً:**
- أعلن مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد (OCCRP) اختيار بشار الأسد كشخصية العام الأكثر فساداً.
- استند الاختيار إلى أضرار هائلة تسبب بها نظامه من خلال الجريمة المنظمة والفساد، مما ترك تأثيراً كارثياً على سوريا.

تحليل المرحلة:

1. **فرصة للتحول:**
   - بعد سقوط نظام الأسد، تزايدت الدعوات الدولية والمحلية لإصلاح الوضع الحقوقي ومعالجة إرث الجرائم.
   - تأكيد على أهمية المحاسبة وحماية الأدلة في سياق بناء سوريا جديدة.
2. **تحديات ملحّة:**
   - استمرار الظروف الصعبة في مناطق شمال سوريا، مع ضعف البنية التحتية.
   - ملفات المفقودين والمقابر الجماعية تتطلب استجابة عاجلة وفعّالة من الحكومة الجديدة.
3. **الموقف الدولي:**

   اهتمام متزايد من المنظمات الدولية والدول الكبرى، لكنه مشروط بالتزام السلطات السورية الجديدة بتحقيق العدالة وضمان الحقوق الأساسية.

الفصل الرابع

مسـار المحاسبـة

والد معتقل يبحث في سجلات الأفرع الأمنية لمعرفة مصير ابنه أنس المُختفي في صيدنايا منذ عام 2013
عدسة عمار الزير

المبحث الأول: تقدم بطيء في مسار المحاسبة:

شهد عام 2024 تطورات بارزة في مجال المحاسبة الدولية ضد مرتكبي الجرائم في سوريا، ومع ذلك، كانت الخطوات المتخذة دون المستوى الذي يطمح إليه الشعب السوري. تواصل المحاكم الدولية التركيز على الجرائم المرتكبة منذ بدء الحراك الشعبي في سوريا عام 2011، حيث اعتمدت معظم الإجراءات على الاختصاص القضائي العالمي وآليات العقوبات. وفيما يلي أبرز المحطات:

1. محاكمات دولية ضد أفراد نظام الأسد والميليشيات الموالية

أ. المحاكمات في السويد:

- **10 كانون الثاني/يناير:**

- **محكمة ستوكهولم:** بدأت محاكمة محمد حمو، الضابط السابق في الجيش السوري والمقيم في السويد، بتهمة ارتكاب جرائم حرب.
- **التهم:** المشاركة في ضربات جوية وأرضية عشوائية بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو 2012 في مدينتي حماة وحمص.

ب. المحاكمات في هولندا:

- **22 كانون الثاني/يناير:**

- **محكمة لاهاي الجزئية:** حكمت بالسجن 12 عاماً على أحد مقاتلي لواء القدس الفلسطينية الموالية للنظام.
- **التهم:** المشاركة في عمليات قمع المظاهرات، تهجير واعتقال المدنيين، ودعم هجمات منهجية ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية بين عامي 2011 - 2017.

ج. المحاكمات في بلجيكا:

- **27 كانون الثاني/يناير:**

- **مذكرة توقيف بلجيكية:** أصدرت السلطات البلجيكية مذكرة اعتقال بحقّ ح. أ.، زعيم ميليشيا موالية لنظام الأسد في مدينة السلمية في محافظة حماة.
- **التهم:** القتل والتعذيب ضد مدنيين بين عامي 2011 و2016.
- **الدور الحقوقي:** الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان قدمت للمحكمة بيانات تفصيلية عن انتهاكات المتهم.

2. العقوبات الدولية ضد شخصيات وكيانات نظام الأسد

22 كانون الثاني/يناير:

- **الاتحاد الأوروبي:**
- أعلن فرض عقوبات جديدة على شخصيات وكيانات مرتبطة بالنظام.
- **المستهدفون**:
  - مستشار اقتصادي لبشار الأسد.
  - 3 رجال أعمال بارزين.
  - شخصان مرتبطان بعائلة الأسد
  - 5 شركات تدعم نظام بشار الأسد، وتعمل بعضها في نقل المرتزقة السوريين، أو تجارة الأسلحة، أو تهريب المخدرات، أو غسيل الأموال.

26 آذار/مارس:

- **وزارة الخزانة الأمريكية:**

فرضت عقوبات على **11 كياناً وفرداً** يعملون لدعم نظام الأسد في تجارة المخدرات والحوالات المالية.

3. القضايا أمام محكمة العدل الدولية:

9 شباط/فبراير:

- **محكمة العدل الدولية** حددت:
- 3 شباط/فبراير 2025: موعداً نهائياً لتقديم المذكرات القانونية من هولندا وكندا ضد نظام الأسد.
- 3 شباط/فبراير 2026: الموعد النهائي لتقديم المذكرات المضادة من نظام الأسد.

- **خلفية القضية:**
- الدعوى قائمة على انتهاكات النظام لاتفاقية مناهضة التعذيب.
- مطالب بوقف التعذيب كإجراء مؤقت.

4. محاكمة رفعت الأسد في سويسرا:

11 آذار/مارس:

- أحال مكتب المدعي العام السويسري رفعت الأسد إلى المحكمة الجنائية الفيدرالية.
- **التهم:** جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال مجزرة حماة 1982.
- **الأدلة:**
  - شهادات ناجين وشهود عيان.
  - بيانات وتقارير مقدمة من الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بالتعاون مع منظمة ترايل إنترناشونال.
- المحاكمة غيابية بسبب غياب المتهم.

5. الاعتقالات والمحاكمات في ألمانيا:

11 آذار/مارس:

ألقت السلطات الألمانية القبض على **خليل أ.، وفايز ال س.**، وهما مواطنان سوريان مقيمان في ألمانيا.

- **التهم:**
  - الانتماء إلى تنظيم داعش.
  - قيادة وحدة مسلحة متورطة في اعتقال مقاتلين من الجيش الحر وتسليمهم إلى الحسبة.

25 آذار/مارس:

بدأت محكمة كوبلنز الإقليمية العليا محاكمة السوري مصطفى م.، المتهم بارتكاب جرائم حرب في 2015 كعضو في تنظيم داعش.

- **أبرز الانتهاكات:**
  - تنفيذ إعدامات ميدانية.
  - سحب أحد الأسرى خلف سيارة بسرعة كبيرة حتى الوفاة.

6. الأحكام الغيابية في باريس ضد قيادات نظام الأسد:

24 أيار/مايو:

- **محكمة الجنايات في باريس:**

أدانت ثلاثة من كبار قيادات نظام الأسد: علي مملوك، جميل حسن، وعبد السلام محمود.

- **التهم:**
  - التورط في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.
  - التعذيب، الإخفاء القسري، والقتل تحت التعذيب.

- **الأحكام:**

السجن المؤبد غيابياً.

- **دور الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:**

وفرت بيانات وتقارير تم الاستناد إليها خلال المحاكمة.

7. الاعتقالات الجديدة في ألمانيا:

3 تموز/يوليو 2024:

أعلنت النيابة العامة الألمانية عن اعتقال 4 **أشخاص فلسطينيين سوريين**، وضابط سابق في المخابرات السورية.

- **المتهمون:**
  - (جهاد أ.، محمود أ.، سمير س.، ووائل س. (أعضاء في حركة فلسطين الحرة.
  - (مظهر ج. (ضابط سابق في فرع فلسطين، المخابرات العسكرية.

- **الجرائم الموجهة:**
  - المشاركة في حصار مخيم اليرموك منذ 2013.
  - القتل، محاولة القتل، التعذيب، والحرمان من الحرية.
  - انتهاكات توصف بأنَّها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.
- **التفاصيل:**
  - تعاون حركة فلسطين الحرة مع فرعي المخابرات 227 و235.
  - ممارسة التعذيب، والحرمان من الغذاء والمياه الطبية.

8. اعتقال ضابط سوري في الولايات المتحدة الأمريكية:

9 تموز/يوليو 2024:

ألقت سلطات إنفاذ القانون في الولايات المتحدة القبض على ضابط سابق في نظام بشار الأسد، سمير عثمان، في لوس أنجلوس، كاليفورنيا.

- **الجرائم الموجهة:**
- القتل خارج نطاق القانون.
- التعذيب، والاختفاء القسري.
- مسؤولية عن مقتل حوالي 4000 شخص وإخفاء 508 آخرين.

- **دور الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:**
- قدمت معلومات تفصيلية حول سجل المتهم وانتهاكاته.
- وثقت أنَّ الضابط مسؤول عن قتل 93 شخصاً تحت التعذيب.

9. تمديد العقوبات الأوروبية على نظام الأسد:

14 تشرين الأول/أكتوبر 2024:

- **مجلس الاتحاد الأوروبي:**

أعلن تمديد تطبيق العقوبات المرتبطة بانتشار الأسلحة الكيميائية حتى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2025.

- **المستهدفون:**

25 شخصاً و3 كيانات، معظمها مرتبطة بنظام الأسد.

- **الإجراءات:**
- تجميد الأصول.
- حظر السفر إلى دول الاتحاد الأوروبي.
- **الأهداف:**
- دعم تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.
- مواجهة انتشار واستخدام الأسلحة الكيميائية.

10. عقوبات أمريكية ضد مسؤول كبير في النظام:

15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024:

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية إدراج **العميد عبد السلام فجر محمود**، أحد كبار ضباط القوات الجوية السورية، على قوائم العقوبات.

- **التهم الموجهة:**
- ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما يشمل:
- التعذيب، العقوبات القاسية، واللاإنسانية.
- **التفاصيل:**
- شملت العقوبات زوجته وأطفاله الأربعة.
- منعت الأسرة من دخول الولايات المتحدة.

الخلاصة:

1. الزخم المستمر في ملاحقة المتورطين بجرائم النظام:

الاعتقالات في ألمانيا والولايات المتحدة تعكس التزاماً دولياً بملاحقة مرتكبي الجرائم.

2. أهمية العقوبات الدولية:

- استمرار الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في استخدام العقوبات ضد الأفراد والكيانات السورية.
- توظيف هذه العقوبات في تعزيز الضغط على بقايا نظام الأسد.

3. التحديات المقبلة:

- استمرار بطء الإجراءات القضائية.
- الحاجة إلى التعاون مع السلطات السورية الجديدة لمعالجة الإرث القانوني للانتهاكات.

المبحث الثاني: دور الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في دعم مسار المحاسبة في عام 2024

1. عضوية في التحالف العالمي لمناهضة الإبادة الجماعية:

انضمت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان إلى التحالف العالمي لمناهضة الإبادة الجماعية.

2. دعم القضايا القانونية الدولية:

- **30 كانون الثاني/يناير:**
- ساهمت الشَّبكة في دعم التحقيق بقضية المدعو "ح. أ." في بلجيكا، الذي اتُّهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.
- زودت الشَّبكة المحققين ببيانات ومعلومات موثقة عن الانتهاكات منذ عام 2020.

- **20 آذار/مارس:**
- قدمت الشَّبكة شهادات وبيانات بالتعاون مع منظمة ترايل إنترناشونال عن مجازر مدينة حماة في شباط/فبراير 1982، التي اتُّهم فيها رفعت الأسد.
- دعمت القضية عبر تقديم قائمة بالشهود والناجين.

3. مشاركة بيانات حول المختفين قسرياً:

- **18 نيسان/أبريل:**
- قدَّمت الشَّبكة بيانات لآلاف المفقودين والمختفين قسرياً إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان.
- ركزت العملية على دراسة سياقات البيانات عبر تحليل جغرافي وزمني لانتهاكات أطراف النزاع منذ 2011.

4. إدانة القيادات الأمنية في نظام الأسد:

- **24 أيار/مايو:**

دعمت الشَّبكة القضية التي أدت إلى إصدار محكمة الجنايات في باريس حكماً غيابياً بالسجن المؤبد على:

- علي مملوك.
- جميل حسن
- عبد السلام محمود.

أُدينوا بالتواطؤ في التعذيب والاختفاء القسري والإضرار المتعمد بالحياة، وأفعال أخرى تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

واكبت الشَّبكة جلسات المحاكمة وقدمت بيانات وتقارير دعمت القضية.

5. التعاون مع وزارة العدل الأمريكية:

ساهمت الشَّبكة منذ 2023 بدعم **قضية سمير عثمان** عبر التنسيق مع المنظمة السورية للطوارئ.

- **9 تموز/يوليو:**

ألقت سلطات إنفاذ القانون الأمريكية القبض على سمير عثمان، المتهم بارتكاب **جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية** أثناء عمله في الأجهزة الأمنية.

6. دعم قرارات حقوق الإنسان الدولية:

- **10 تشرين الأول/أكتوبر:**

- دعم الشَّبكة لاعتماد مجلس حقوق الإنسان القرار A/HRC/57/L.11، الذي أدان استمرار نظام بشار الأسد في ارتكاب الانتهاكات المنهجية والواسعة للقانون الدولي.
- الشَّبكة وثَّقت وجود **5263 طفلاً** محتجزين أو مختفين قسرياً على يد أطراف النزاع، مما ساعد في تعزيز القرار.

7. دعم العقوبات على شخصيات بارزة:

- **15 تشرين الثاني/نوفمبر:**

- دعمت الشَّبكة إدراج العميد عبد السلام فجر محمود على قوائم العقوبات الأمريكية.
- قدَّمت معلومات موثَّقة عن تورطه في التعذيب والانتهاكات الجسيمة، إلى جانب تفاصيل عن استخدام أسرته كواجهة لتجنب القيود.

8. بيانات الشَّبكة كمصدر دولي موثوق:

اعتمدت تقارير دولية على بيانات الشَّبكة، ومنها:

- **تقرير وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA):**

- "دليل الدولة: سوريا" (نيسان 2024).
- تقرير عن الوضع الأمني في سوريا (تشرين الأول/أكتوبر 2024).

- **تقارير وزارات الخارجية:**

- التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية عن حالة حقوق الإنسان لعام 2023.
- تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن حرية الأديان في سوريا لعام 2023.
  - أشار إلى دور الحكومة الإيرانية في دعم السلطات السورية وتجنيد المقاتلين الطائفيين.

9. التعاون مع جهات أممية متخصصة:

أطلعت الشَّبكة جهات أممية على 34 حالة اختفاء قسري في عام 2024، منها:

- الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الأمم المتحدة.
- المقرر الخاص بالتعذيب.
- المقرر الخاص بحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب.

10. المشاركة في فعاليات دولية لدعم المحاسبة وحقوق الإنسان:

أ. اجتماعات رفيعة المستوى ولقاءات ثنائية:

- **27- 24 أيلول/سبتمبر:**

- عقد المدير التنفيذي للشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، **الأستاذ فضل عبد الغني**، سلسلة اجتماعات مع مسؤولين رفيعي المستوى في:
  - البيت الأبيض.
  - وزارة الخارجية الأمريكية.

- ركزت الاجتماعات على قضايا انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، مع التأكيد على أهمية المحاسبة والعدالة الانتقالية.

- في 9 تشرين الأول/أكتوبر أشادت وزارة الخارجية الأمريكية بجهود الأستاذ فضل عبد الغني، ودور الشَّبكة السورية في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان ودعم مسار المحاسبة.

ب. فعاليات مفتوحة:

- **14 شباط/فبراير:**

عقدت الشَّبكة فعالية في لاهاي بعنوان: "أصوات لا تتزعزع: نضال المرأة السورية من أجل الحقوق والمحاسبة".

- **تضمنت:**

- إطلاق تقرير موسع بعنوان "نساء سوريات واجهن محنة اعتقالهن".
- عرض صور لنساء مفقودات، للتركيز على مشكلة الاختفاء القسري وتداعياتها.

- **15 آذار/مارس:**

نظمت الشَّبكة فعالية بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لانطلاق الحراك الشعبي في سوريا، **بعنوان:**

"ثلاثة عشر عاماً من الموت والتعذيب والإخفاء: تحليل انتهاكات حقوق الإنسان ومجالات المحاسبة في سوريا".

- **26 آذار/مارس:**

شاركت الشَّبكة في فعاليتين:

1. فعالية نظمتها سفارة المملكة المتحدة في هولندا بعنوان:

"وصول الضحايا للحقيقة والعدالة"، حضرها ممثلون دبلوماسيون ومستشارون قانونيون.

2. فعالية نظمها تحالف اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة مراقبة الأسلحة بعنوان:

"مناقشة التحديات الحالية المتعلقة بالامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية".

- **29 نيسان/أبريل:**

بالتعاون مع منظمة بيتنا، نظمت الشَّبكة فعالية **بعنوان**: "الآثار المدمرة لخفض المساعدات الإنسانية في سوريا"، على هامش مؤتمر بروكسل الثامن.

- **16 أيار/مايو:**

- نظمت الشَّبكة والمركز الأوروبي للحقوق الدستورية فعالية افتراضية **بعنوان**: "جهود المحاسبة بعد 13 عاماً من الفظائع في سوريا".
- ناقشت التقرير المشترك بعنوان: "عدالة بالترقيع في سوريا؟".

- **5 حزيران/يونيو:**

شاركت الشَّبكة في ندوة عبر الإنترنت نظمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان **حول**:

"حقوق السكن والأراضي والممتلكات في سوريا".

- **30 تموز/يوليو:**

شاركت الشَّبكة في فعالية بلندن **بعنوان**: "تحقيق العدالة في سوريا: التحديات والفرص أمام الحكومة البريطانية الجديدة"، نظمها المجلس السوري البريطاني ومنظمة العفو الدولية.

- **19 أيلول/سبتمبر:**

شاركت الشَّبكة في ندوة عبر الإنترنت **بعنوان**: "عبء مزدوج: استكشاف التقاطع بين النزوح وأزمات الرعاية الصحية في سوريا".

- **26 أيلول/سبتمبر:**

نظمت الشَّبكة فعالية على هامش الدورة الـ 79 للجمعية العامة للأمم المتحدة **بعنوان**:

"الواقع القاتم في سوريا: التعذيب الممنهج وفرص العدالة والمحاسبة"، برعاية سبع دول.

11. التدريب وبناء القدرات

- **تشرين الأول/أكتوبر:**
- قدم الأستاذ فضل عبد الغني **محاضرة تدريبية** لعدد من النشطاء الحقوقيين الليبيين.
- تضمنت الورشة محاور **مثل**:
- آليات العمل عن بُعد.
- جمع المعلومات وتحليلها.
- بناء قواعد البيانات وإعداد التقارير الحقوقية.

12. ترشيح الأطفال لجائزة السلام الدولية للأطفال:

- **رشحت الشَّبكة** الطفلين السوريين:

- **أحمد وسنا عبد الكريم الزير**، لجائزة السلام الدولية للأطفال لعام 2024.
- تم الإعلان عن قبولهما ضمن 118 مرشحاً عالمياً، كونهما الطفلين الوحيدين المرشحين عن سوريا، إلى جانب طفلة من لبنان كمرشحة وحيدة عن الوطن العربي.
- أكدت الشَّبكة أنَّ جهود أحمد وسنا تسلط الضوء على معاناة أطفال سوريا جراء الانتهاكات.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية

1. مسؤولية نظام بشار الأسد عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب:

- نظام بشار الأسد فشل في أداء مسؤوليته الأساسية بحماية السكان من الجرائم الفظيعة، بل تورط في ارتكابها على نطاق واسع، وهو ما كان يستدعي التدخل الدولي وفقاً لمبدأ مسؤولية الحماية (R2P).
- الجرائم الموثقة تشمل: القتل خارج نطاق القانون، التعذيب المنهجي، التشريد القسري، القصف العشوائي، وتدمير المنشآت المدنية، والتي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.
- رغم قرارات مجلس الأمن الدولي (مثل القرارين 2139 و2254) والقرارات الأممية الأخرى، استمر نظام الأسد في الانتهاكات دون محاسبة، مستفيداً من الدعم السياسي الروسي والصيني والصمت الغربي.

2. التعذيب والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري:

- التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة لنظام الأسد منهجي وواسع النطاق، حيث أثبتنا أنَّ هذه الممارسات تُنفذ بتوجيه مباشر من قيادة النظام، وبعلم رئيس الجمهورية، وبتنسيق مع وزارتي الدفاع والداخلية والأجهزة الأمنية.
- على الرغم من صدور قرار محكمة العدل الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، لم يتخذ النظام أي إجراءات لإيقاف عمليات التعذيب أو تحسين ظروف الاحتجاز.
- الاعتقالات التعسفية تتم دون أساس قانوني حقيقي، معتمدين على اعترافات منتزعة تحت التعذيب، ما يجعل المحاكم التابعة لنظام الأسد خارج إطار العدالة.
- قضية المعتقلين والمختفين قسرياً بقيت دون تقدم ملموس على الرغم من تضمينها في قرارات دولية عديدة.

3. قضية المختفين قسرياً:

- معظم المختفين قسرياً قضوا تحت التعذيب أو نتيجة ظروف الاحتجاز اللاإنسانية، ورغم ذلك لم تُسلم جثامينهم أو يُكشف عن مصيرهم، مما يُبقيهم ضمن حالة الاختفاء القسري.
- إنهاء الاختفاء القسري يتطلب الكشف الكامل عن مصير الضحايا، تسليم رفاتهم لعائلاتهم، ومحاسبة المسؤولين.
- هذه القضايا تتطلب عملاً فورياً ومكثفاً من السلطات الحالية لضمان العدالة في هذا الملف الإنساني الشائك.

4. معاناة النازحين الداخليين:

- الشمال الغربي السوري يحتضن العدد الأكبر من النازحين الذين شُردوا نتيجة انتهاكات نظام الأسد، بما فيها القصف الممنهج على مناطق تجمعهم.
- النظام لم يكتفِ بالتخلي عن مسؤولياته تجاههم، بل قام بإعاقة وصول المساعدات الإنسانية ونهب جزء كبير منها، ما فاقم معاناتهم.

5. العبث التشريعي والسيطرة الأمنية على مؤسسات الدولة:

- السلطة التشريعية (مجلس الشعب) كانت فاقدة للاستقلالية، حيث يتحكم بها النظام بشكل كامل، ويصدر قوانين تخدم مصالحه على حساب الشعب.
- القوانين الصادرة غالباً ما تنتهك القواعد الدستورية، كما أُصدرت تشريعات تخدم الأجهزة الأمنية وتشرعن انتهاكاتها.

6. انتهاكات مرتبطة بجوازات السفر والأوراق الثبوتية:

- فرض نظام الأسد تكاليف باهظة وغير مبررة لاستخراج وتجديد جوازات السفر، ما أدى إلى حرمان العديد من حقهم في حرية التنقل.
- حولت فروع الهجرة والجوازات إلى أدوات للقمع الأمني، حيث استُخدمت كأماكن لاعتقال المعارضين أو لإذلالهم.
- استغلال حاجة المواطنين للأوراق الثبوتية شكّل أداة للنظام لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية ضخمة، إذ جنى ملايين الدولارات عبر فرض رسوم غير منطقية على منح هذه الوثائق، واستخدمها في تمويل حربه.

7. حرمان الملايين من حقوقهم الأساسية:

- التحكم التعسفي بالأوراق الثبوتية أدى إلى حرمان ملايين السوريين من حقوقهم الأساسية مثل:
  - الاعتراف القانوني بوجودهم.
  - الحصول على التعليم والرعاية الصحية.
  - المساعدات الإنسانية.
  - حقوق الملكية والتنقل والعمل بشكل قانوني.
- النساء والأطفال كانوا الأكثر تضرراً من هذه الانتهاكات بسبب هشاشتهم في ظل غياب الأطر القانونية التي توفر الحماية لهم.

8. قرارات الحجز الاحتياطي وانتهاك حقوق الملكية:

- قرارات الحجز الاحتياطي التي أصدرتها وزارة المالية استندت إلى قرارات أمنية لا معايير قضائية لها، مما يبرز تغوّل الأجهزة الأمنية على مؤسسات الدولة.
- هذه القرارات شكلت سياسة عقاب جماعي تُعمّق الفقر، وتجرد الضحايا من حقوقهم، وتُرسخ انعدام الحماية القانونية.

9. المراسيم التشريعية والعفو العام:

- استخدم النظام مراسيم العفو التشريعية كأداة لتضليل الرأي العام والتغطية على استمرار احتجاز المعتقلين والمختفين قسرياً، مع استثناء المعارضين السياسيين من هذه المراسيم.
- استمرار هذه السياسات أدى إلى تعزيز ثقافة الإفلات من العقاب وحماية المتورطين في الانتهاكات.

10.تحكم بشار الأسد التعسفي بالأوراق الثبوتية:

- استغل النظام سيطرته على إصدار الوثائق لتعزيز نفوذه السياسي والاقتصادي، وحرمان السوريين من حقوقهم الأساسية.
- عدد المتضررين من هذا التحكم يقدر بحوالي 16 مليون سوري، مع تأثير أكبر على النساء والأطفال بسبب هشاشتهم.

11. تحكم الأجهزة الأمنية بالدولة والقرارات القضائية:

- الأجهزة الأمنية في سوريا، قبل سقوط النظام، كانت تتحكم بجميع مفاصل مؤسسات الدولة، بما في ذلك السلطة القضائية التي فُقدت استقلاليتها بالكامل.
- القرارات المتعلقة بالحجز الاحتياطي التي أصدرتها وزارة المالية لم تكن تستند إلى أي معايير قضائية عادلة، بل كانت نتيجة قرارات أمنية.
- قانون إدارة واستثمار الأموال المصادرة أتاح للنظام تجريد المواطنين من حقوق الملكية، ما يشكل انتهاكاً للتشريعات المحلية والدولية، ويُكرّس سياسة العقاب الجماعي.

12. انتهاك حرية الرأي والتعبير والإعلام:

- القانون رقم 19 لعام 2024، رسّخ سيطرة النظام على وسائل الإعلام، ومارس من خلاله التضليل والتشويه لصالح أجنداته القمعية. يجب الغاؤه فوراً.
- هذا القانون يشكل قيداً صارخاً على حرية الرأي والتعبير، بما يخالف المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

13. تزوير الانتخابات واستبعاد المشاركة الشعبية الحقيقية:

- الانتخابات السورية، بما في ذلك انتخابات مجلس الشعب عام 2024، كانت مجرد واجهة لإضفاء شرعية زائفة للنظام، إذ قُيّدت المعارضة بشكل كامل، وسيطرت الأجهزة الأمنية على قوائم المرشحين.
- الانتخابات كانت غير شرعية وغير نزيهة، حيث غابت البيئة الآمنة والمحايدة، وظل أكثر من نصف الشعب السوري نازحاً أو لاجئاً، فضلاً عن المناطق الخارجة عن سيطرة النظام.
- هذه الانتهاكات تتعارض مع المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

14. انتهاكات حقوق الملكية للمشردين داخلياً:

- انتهك النظام المادة 21 من المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، التي تحظر الحرمان التعسفي من الملكية.
- أموال وممتلكات المشردين داخلياً كانت عرضة للنهب والاعتداء والتدمير، كعقاب جماعي لمعارضي النظام، وكسلاح للسيطرة على المناطق المهجّرة.

15. استهداف المدنيين والأعيان المدنية في النزاع المسلح:

- استهداف المدنيين، بما في ذلك القصف على مخيمات النازحين، شكّل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وقانون روما الأساسي.
- القصف العشوائي تسبب في نشر الذعر والخوف بين المدنيين، وفاقم معاناة النازحين الذين يعيشون بالفعل في أوضاع إنسانية كارثية.
- المادة 52 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف تحظر استهداف المنشآت المدنية غير المشاركة في العمليات العسكرية، وهو ما انتهكه النظام وحلفاؤه بوضوح.

16. دور روسيا في دعم نظام الأسد وارتكاب الانتهاكات:

- التدخل العسكري الروسي دعم نظام الأسد في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.
- القوات الروسية تورطت في انتهاكات مباشرة، بما في ذلك القصف العشوائي واستخدام الأسلحة المحظورة.

- روسيا استخدمت الفيتو في مجلس الأمن 16مرة منذ تدخلها العسكري في سوريا، مما منح نظام الأسد حصانة وحال دون تحقيق العدالة.
- تورطت روسيا مع النظام في عرقلة إدخال المساعدات الأممية إلى المناطق المنكوبة، ما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية لملايين النازحين داخلياً.

17. مسؤولية المجتمع الدولي:

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أقرّت في قمة عام 2005 واجبها في حماية المدنيين، ومع ذلك، أخفق المجتمع الدولي في التدخل بفعالية في سوريا.

18. خرق القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن:

- نظام الأسد وحلفاؤه الروس انتهكوا قراري مجلس الأمن رقم 2139 و2254، اللذين نصّا على وقف الهجمات العشوائية، كما ارتكبوا جرائم القتل العمد التي تُصنَّف كجرائم حرب وفقاً لقانون روما الأساسي.
- استخدام الأسلحة المحظورة زاد من تدهور الأوضاع الإنسانية، واستهدف البنية التحتية الحيوية مثل المستشفيات والمدارس والمرافق الخدمية.

19. الانتهاكات الممنهجة من الأطراف الأخرى:

- فصائل المعارضة المسلحة وقوات الجيش الوطني: تورطت في عمليات التعذيب، الإخفاء القسري، السلب، التمييز العرقي، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني.
- قوات سوريا الديمقراطية: مارست التهجير القسري، التجنيد الإجباري، ونهب موارد المناطق، مع انعدام الشفافية في إدارة العوائد الاقتصادية.
- هيئة تحرير الشام: ارتكبت العديد من الانتهاكات، بما في ذلك الاعتقال التعسفي، التعذيب، الإخفاء القسري، القصف العشوائي، والتضييق على النساء.

20. الألغام والانتهاكات المرتبطة بها:

- قتل الألغام عدداً كبيراً من المدنيين، خصوصاً الأطفال، دون تقديم خرائط توضح أماكن زراعتها من قبل الأطراف المتنازعة.
- هذا يُظهر استهتاراً صارخاً بأرواح المدنيين، وانتهاكاً للقوانين الإنسانية الدولية.

21. تداعيات الانتهاكات والانهيار السياسي والاجتماعي في سوريا:

التراكم الهائل للانتهاكات الكارثية التي ارتكبها نظام بشار الأسد على مدى 14 عاماً ساهم في انهيار الدولة السورية، حيث كان النظام أشبه بجسم سرطاني متغلغل في كافة المؤسسات، مما أدى إلى استحالة تحقيق إصلاحات دون عملية انتقال سياسي جذرية.

22. فشل مجلس الأمن الدولي في حماية المدنيين السوريين:

يتحمل مجلس الأمن الدولي المسؤولية الكبرى عن استمرار معاناة المدنيين السوريين، بسبب فشله في تنفيذ تدابير فعالة لحمايتهم من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

23. مسؤولية القادة العسكريين والمدنيين عن جرائم الحرب:

- يتحمل القادة العسكريون والمدنيون في نظام الأسد وحلفائه المسؤولية الكاملة عن الجرائم التي ارتكبها مرؤوسوهم، سواء بأوامر مباشرة أو نتيجة فشلهم في منع الجرائم أو محاسبة مرتكبيها.
- هذا يشمل الانتهاكات التي ارتكبتها القوات السورية، الروسية، والفصائل الأخرى المتورطة في النزاع، مثل هيئة تحرير الشام، فصائل المعارضة المسلحة، وقوات سوريا الديمقراطية.

24. عجز قوات التحالف الدولي عن تحقيق استقرار سياسي:

- على الرغم من القضاء على تنظيم داعش الإرهابي في سوريا، فشلت قوات التحالف الدولي في تحقيق استقرار سياسي طويل الأمد في شمال شرق سوريا.
- غياب انتخابات محلية ديمقراطية وعدم تسليم السلطة لحكومات تمثل جميع المكونات العرقية والدينية أدى إلى استمرار حالة التوتر الاجتماعي والسياسي.

25. استمرار استخدام أسلحة محظورة واستهداف المدنيين:

- واصل نظام بشار الأسد استخدام الأسلحة المحظورة دولياً، مثل البراميل المتفجرة والذخائر العنقودية، مما أدى إلى مفاقمة الكارثة الإنسانية وتدمير البنية التحتية الأساسية.
- هذه الانتهاكات تُعد خرقاً مباشراً للبروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف، والقوانين العرفية للقانون الدولي الإنساني.

26. تصاعد أزمة الألغام في سوريا:

- لم تقم أي من القوى المتورطة في النزاع بتقديم خرائط توضح مواقع الألغام المزروعة، مما تسبب في مقتل وإصابة الآلاف من المدنيين.
- تُظهر هذه الممارسات استهتاراً شديداً بأرواح المدنيين، مما يفرض مسؤولية قانونية على الأطراف المتنازعة لمعالجة هذه القضية.

27. استخدام التفجيرات عن بُعد ضد المدنيين:

اللجوء إلى التفجيرات عن بُعد لاستهداف المناطق السكنية المكتظة يعكس نية مبيّتة لاستهداف المدنيين، وهو انتهاك صريح للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

28. عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية:

- عرقل نظام الأسد وحلفاؤه الروس وصول المساعدات الإنسانية إلى النازحين داخلياً، بهدف التحكم بتوزيعها واستغلالها لتحقيق مكاسب سياسية.
- تورط روسيا في منع إدخال المساعدات عبر الحدود زاد من تدهور الأوضاع الإنسانية للملايين من السوريين المحتاجين للدعم الإنساني.

29. الانتهاكات المستمرة من كافة الأطراف:

- الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني كانت سمة عامة لكافة أطراف النزاع، مع تباين في حجم وخطورة الانتهاكات:
  - نظام بشار الأسد وحلفاؤه الروس والإيرانيون كانوا الأكثر مسؤولية عن الجرائم واسعة النطاق.
  - هيئة تحرير الشام وقوات سوريا الديمقراطية ارتكبوا انتهاكات مماثلة بدرجات متفاوتة من الشدة، بما في ذلك التهجير القسري والتعذيب.
  - الفصائل المسلحة التابعة للمعارضة شاركت في عمليات نهب وتعذيب وتمييز عرقي.

30. الآثار الكارثية للانتهاكات على النسيج الاجتماعي السوري:

- الانتهاكات الممنهجة، مثل التعذيب، الاختفاء القسري، والتهجير، أدت إلى انقسامات عميقة داخل النسيج الاجتماعي السوري، مع تفاقم النزاعات الطائفية والعرقية.
- استمرار هذه الانتهاكات دون محاسبة جعل الضحايا يفقدون الثقة في المؤسسات الوطنية والدولية على حد سواء.

التوصيات النهائية

- يجب على السلطات الانتقالية العمل فوراً على معالجة قضايا المعتقلين والمختفين قسراً، بما يشمل الكشف عن مصيرهم وتسليم رفاتهم إلى عائلاتهم.
- ضرورة التعاون الكامل مع الهيئات الدولية والمحاكم ذات الولاية العالمية لضمان محاسبة المتورطين في الجرائم.
- تعزيز دور المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية السورية في توثيق الانتهاكات وضمان استقلاليتها.
- وضع آليات شاملة لنزع الألغام وتأمين المناطق السكنية، مع إشراك المجتمع المحلي في هذه العمليات.
- توفير بيئة آمنة ومحايدة لتشكيل مجلس حكم، يُمثل مكونات الشعب السوري وتُعيد الثقة بالمؤسسات الوطنية. ويكون نواة لتشكيل هيئة عدالة انتقالية.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة:

- **الضغط للكشف عن المعتقلين:**
- البدء فوراً بالضغط على جميع أطراف النزاع للكشف عن سجلات المعتقلين ضمن جدول زمني محدد، مع التصريح بأماكن احتجازهم والسماح للمنظمات الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم دون عوائق.

- **دعم توثيق الانتهاكات والمحاسبة:**
- دعم المنظمات التي تعمل على توثيق حالات الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، مع تعزيز آليات المحاسبة الدولية. كما يجب دعم برامج إعادة تأهيل الضحايا وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم.

- **إحالة الجرائم للمحكمة الجنائية الدولية:**
- ضمان إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

- **فرض عقوبات أممية:**
- فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على المسؤولين السابقين في نظام بشار الأسد، بالإضافة إلى الجهات الخارجية، مثل النظام الإيراني والنظام الروسي، المتورطين في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في سوريا.

- **حماية اللاجئين:**
  - ضمان أمن وسلامة ملايين اللاجئين السوريين، وخاصة النساء والأطفال، ومنع أي دولة من الإقدام على ممارسات الإعادة القسرية للاجئين إلى سوريا.

- **تعزيز المساعدات الإنسانية:**
  - تكثيف جهود وكالات الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الغذائية والطبية في مخيمات المشردين داخلياً.

- **إزالة الألغام:**
  - تخصيص تمويل من صندوق الأمم المتحدة لإزالة الألغام المزروعة خلال النزاع، مع التركيز على المناطق الأكثر تضرراً، وضمان الشفافية في تنفيذ هذه المهام.

إلى المجتمع الدولي:

- **إحالة الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية:**
  - دعم إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.
  - الضغط على الأطراف الدولية، بما في ذلك روسيا، التي فر إليها مجرمون من نظام الأسد، لتسليم المسؤولين عن الجرائم، بمن فيهم بشار الأسد وعائلته، إلى المحاكم الدولية أو الوطنية.

- **التعاون الدولي في دعم العدالة:**
  - دعم جهود المؤسسة الأممية للمفقودين، واللجنة الدولية لشؤون المفقودين (ICMP) من خلال توفير الموارد اللازمة لتحديد هويات المفقودين، وتدريب الكوادر المحلية على استخدام التقنيات الحديثة للتوثيق.

- **دعم مسار العدالة الانتقالية:**
  - تقديم الدعم لإنشاء مؤسسات وطنية محلية في كل محافظة تعالج قضايا المفقودين، وتُعنى بمحاسبة المسؤولين عن الجرائم.
  - تعزيز برامج المصالحة الوطنية من خلال الدعم النفسي والاجتماعي لعائلات المفقودين والعمل على تقليل الانقسامات المجتمعية.

إلى المؤسسة الأممية للمفقودين واللجنة الدولية لشؤون المفقودين (ICMP):

- **تعزيز التعاون الفني والتقني:**
  - تقديم الدعم الفني والتقني للحكومة السورية المستقبلية لضمان استخدام تقنيات حديثة في توثيق حالات المفقودين وتحديد هويات الضحايا.
- **تطوير القدرات المحلية:**
  - تنظيم برامج تدريبية للمنظمات المحلية لتعليم تقنيات جمع الأدلة وتوثيق حالات الإخفاء القسري بما يتماشى مع المعايير الدولية.
- **إشراك المجتمع المدني:**
  - تعزيز التعاون مع أسر الضحايا ومنظمات المجتمع المدني في عمليات البحث والتوثيق، مع تقديم الدعم النفسي والحقوقي لهم للتعامل مع التبعات المأساوية.
- **تعزيز المناصرة الدولية:**
  - تسليط الضوء على قضية المفقودين في سوريا بالتنسيق مع المنظمات الدولية والدول المانحة، ودعم جهود العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.
- **الاستفادة من الخبرات الحقوقية:**
  - بناء شراكات مع المنظمات الحقوقية التي تمتلك قواعد بيانات ضخمة وخبرات موثقة حول الانتهاكات وقضايا المعتقلين تعسفياً والمختفين قسراً.

إلى الحكومة السورية الجديدة:

1. **التعاون مع الآليات الدولية:**
   - تسهيل دخول الآليات الأممية والدولية المستقلة، بما يشمل:
     - الآلية الدولية المحايدة والمستقلة بشأن سوريا (IIIM).
     - لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة.
     - اللجنة الدولية لشؤون المفقودين (ICMP).
     - الصليب الأحمر الدولي.
   - تمكين هذه الجهات من الوصول دون عوائق إلى مراكز الاحتجاز ومسارح الجرائم.

2. حماية الأدلة ومواقع الجرائم:

- اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية الأدلة، بما في ذلك توثيق مواقع المقابر الجماعية والسجون.
- وضع علامات واضحة لتحديد المواقع المهمة لضمان استخدامها كأدلة قانونية مستقبلاً.

3. معالجة قضية المختفين قسراً:

- الكشف عن المعلومات وحق العائلات في معرفة مصير أحبائهم:
  - إجراء تحقيقات مستقلة وشاملة في جميع حالات الإخفاء القسري.
  - إلزام المسؤولين السابقين بالكشف عن أماكن الدفن الجماعي أو أي سجلات ذات صلة.
  - تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لعائلات الضحايا.
- توثيق تفاصيل وفاة المختفين قسراً:
  - توضيح ملابسات الوفاة وأسبابها.
  - تقديم الوثائق الرسمية المتعلقة بوفاة الضحايا إلى ذويهم، مع ضمان دقة المعلومات.
  - تسليم الجثامين مع احترام الكرامة الإنسانية.

4. العمل على حماية المقابر الجماعية:

- استخدام تقنيات متطورة (مثل الأقمار الصناعية وتحليل الحمض النووي) لتحديد مواقع المقابر الجماعية وتوثيقها.
- حماية المواقع لضمان عدم العبث بالأدلة.

5. التحقيقات والمحاسبة:

- التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لإصدار مذكرات توقيف دولية وملاحقة المتورطين في الانتهاكات.

6. ضمان عدم تكرار الجرائم:

- إصلاح الأجهزة الأمنية والقضائية.
- إصدار قوانين صارمة لمنع الإخفاء القسري والانتهاكات الجسيمة.
- إطلاق برامج توعية وبناء قدرات لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

إلى الدول الداعمة والاتحاد الأوروبي:

- **تعزيز توثيق الانتهاكات:**
  - تقديم الدعم المالي والفني للمنظمات العاملة على توثيق الانتهاكات والجرائم المرتكبة في سوريا.
  - كشف استمرارية ممارسات النظام السابق وانتهاكاته للقانون الدولي.
- **إعادة تأهيل الضحايا:**
  - دعم منظمات المجتمع المدني التي تُعنى بإعادة تأهيل الضحايا ودمجهم في المجتمع.
  - تخصيص موارد إضافية لمساعدة الناجيات والناجين في مناطق النزوح واللجوء.
- **رفع سوية المساعدات الإنسانية:**
  - تقديم التزامات واضحة بالوفاء بالتبرعات المالية التي تم التعهد بها، مع التركيز على دعم التعليم والصحة في دول الطوق.
  - ضمان تقديم الحماية الكافية للنساء المهجرات قسرياً ومراعاة احتياجاتهن الخاصة.

إلى الحكومة الإسرائيلية:

1. الانسحاب من الأراضي المحتلة:

- الالتزام بالانسحاب الكامل من الأراضي السورية، بما في ذلك مرتفعات الجولان، وفقاً لقرارات مجلس الأمن، وعلى رأسها القرار رقم 497 لعام 1981.
- إنهاء جميع التوغلات العسكرية وعمليات القصف داخل الحدود السورية.

2. التعويض عن الأضرار:

- تقديم تعويضات شاملة للدولة السورية عن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والممتلكات نتيجة العمليات العسكرية الإسرائيلية.
- إنشاء آليات شفافة لتعويض الأفراد المدنيين المتضررين من الغارات الجوية والهجمات.

3. التعاون مع المجتمع الدولي:

- السماح برقابة دولية على المناطق الحدودية لضمان الالتزام بخطوط وقف إطلاق النار.
- تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي-السوري.

إلى المنظمات الإنسانية:

1. الإغاثة الفورية:

- وضع خطط عاجلة لتوفير مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً، مع إعطاء الأولوية للأرامل والأيتام.
- تكثيف الجهود لإزالة الألغام في المناطق المتضررة بالتزامن مع العمليات الإغاثية.

2. تعزيز المرافق الحيوية:

- توفير الدعم اللازم للمرافق الطبية والمدارس، وتزويدها بسيارات إسعاف مجهزة بعلامات واضحة يمكن تمييزها لتجنب استهدافها.

3. التوثيق والوعي:

- تعزيز جهود توثيق انتهاكات حقوق الإنسان ونشرها على نطاق واسع لزيادة الوعي الدولي بالوضع الإنساني الكارثي في سوريا.

4. دعم الناجين وأسر الضحايا:

- تقديم برامج دعم نفسي واجتماعي للناجين من الانتهاكات وأسر الضحايا، لمساعدتهم على التعافي وإعادة الاندماج في المجتمع.

إلى وسائل الإعلام:

• مكافحة المعلومات المضللة:

- إطلاق حملات إعلامية للتصدي للحملات المضللة التي تحاول تبرير الانتهاكات أو إنكارها.
- تسليط الضوء على الجرائم والانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها نظام الأسد وبقية أطراف النزاع.
- عدم استضافة مبررين لجرائم نظام الأسد.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة (COI):

1. فتح تحقيقات شاملة:

- التحقيق في الانتهاكات الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، مع التركيز على قضايا الإخفاء القسري والانتهاكات المتعلقة بالمختفين بعد سقوط النظام.

2. محاسبة الأفراد المسؤولين:

- تحديد المسؤولين عن الجرائم بشكل مباشر أو غير مباشر ونشر أسمائهم لفضحهم دولياً.
- التعاون مع الدول والمنظمات الحقوقية لمنع التعامل معهم سياسياً أو اقتصادياً.

3. تقديم تقارير محدثة:

- إصدار تقارير دورية عن الوضع الإنساني وحقوق الإنسان في سوريا، وتقديمها إلى مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة لدعم الجهود الدولية في المحاسبة.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة (IIIM):

1. جمع الأدلة:

- مواصلة جمع الأدلة المتعلقة بالجرائم الموثَّقة في هذا التقرير، بما يشمل الشهادات والمستندات والبيانات الجنائية التي تدعم عملية المحاسبة.

2. التنسيق مع السلطات الانتقالية:

- التعاون مع الجهات الانتقالية في سوريا لضمان حماية الأدلة الجنائية المرتبطة بالمقابر الجماعية ومراكز الاحتجاز.

إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين:

1. تحسين أوضاع اللاجئين:

- خلق بيئة مستقرة وآمنة للأطفال السوريين اللاجئين، مع تعزيز فرص تعليمهم وتقديم الدعم النفسي الطويل الأمد.
- العمل على دعم البرامج التي تساعد في إعادة دمج اللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة.

2. تعزيز الاستثمار في الصحة والتعليم:

- تكثيف الاستثمارات في البنى التحتية التعليمية والصحية لدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة التي تعاني من عبء إنساني واقتصادي كبير.

إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) والمنظمات الإنسانية والإغاثية المحلية والدولية:

1. الاستجابة العاجلة:

- تنسيق المساعدات الإنسانية بشكل أفضل بما يتناسب مع المناطق الأكثر تضرراً.
- تخصيص موارد إضافية لإعادة تأهيل الأطفال والنساء الناجيات من العنف الجنسي والانتهاكات الجسيمة.

2. دعم الناجين من الانتهاكات:

- إنشاء برامج طويلة الأمد لتقديم المساعدة النفسية والاجتماعية للضحايا، خاصة الناجين من التعذيب والاعتقال التعسفي.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org